وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

" تخصص سياسة عامة "

من اعداد الطالبين:

السعيد طنش

حمزة زواري فرحات

تحت إشراف:

أ.د. الصادق جراية

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. حفيظة مكي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ.د. الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. صدام ركابي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	عضوا مناقشا

تاريخ الإيداع: 21 ماي 2024

السنة الجامعية 2023 – 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

" تخصص سياسة عامة "

اعداد الطالبان:

السعيد طنش

حمزة زواري فرحات

تحت إشراف:

أ.د. الصادق جراية

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. حفيظة مكي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ.د. الصادق جراية	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. صدام ركابي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	عضوا مناقشا

تاريخ الإيداع: 21 ماي 2024

السنة الجامعية 2023 – 2024

﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ
وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ
أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا
لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ ﴾

الرحمن: 33

إهداء

الى روح الوالد رحمة الله عليه

الى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة

الى سندي في الحياة زوجتي الكريمة

الى أختي الصغرى ووصية الوالد "آية" . . وأدعو الله أن يكون هذا العمل حافزا لها في مسارها الدراسي

الى كل العائلة وكل من أحبنا وساندنا من قريب أو بعيد في كل محطات الحياة العلمية والعملية.

حمزة زواري فرحات

إهداء

الى حبيبتي ورفيقتي في الحزن الضحكات

أمي طبيبة خاطري ودواء قلبي

الى من اتسع لي قلبه عندما ضاقت بي الحياة في محطات كثيرة، الى أبي الذي هو اليوم كهلا مريضا ومازال يتفقد حالي وكأنني طفلا صغيرا.

الى زوجتي، وأبنائي الأعزاء

الى أخواتي اللواتي كن سندا لي طوال عمر هذه المحطة.

لكل من أحبني وأحببته في الله ورسوله

صلى الله عليه وسلم.

لكل من ساندني أو علمني حرفا أو زادني علما ومعرفة

السعيد طنش

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وآخرا على تمام العمل وندعوه أن يكون عملا خالصا لوجهه الكريم وخدمة لهذا الوطن العزيز

شكرا لهذا الوطن الذي يسكن فينا . . هذا الوطن الذي مازال يقدم لنا رغم كل تقصير منا تجاهه

الشكر والمحبة والتقدير، والدعاء بالتوفيق ومزيد التألق، للمشرف الأستاذ الدكتور الصادق جراية حفظه الله بحفظه

الذي كان له الفضل في وصولنا لهذه المحطة بهذا العمل، والذي عاملنا كأخ لا كمشرف.

شكرا لكل أساتذتنا الكرام على كل ما بذلوه لأجلنا

الشكر موصول لإدارة هذا القسم على كل ما قدمته لنا خدمة وتيسيرا

دون أن ننسى زملاءنا الذين تقاسمنا معهم كل تفاصيل هذه المحطة الملهمة .

مقدمة

مقدمة:

اعتمدت العديد من الدول النامية بعد إستقلالها على سياسات متعددة للنهوض بقطاعي الفلاحة والصناعة، تماشيا والموارد المحلية المتاحة، بهدف النهوض بإقتصادياتها ومواكبة التطورات الحاصلة على المستويين الاقليمي والدولي، لما لهذين القطاعين من أهمية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي.

تعد الجزائر من بين الدول التي أولت لقطاع الفلاحة أهمية، حيث عمدت إلى وضع سياسات وبرامج للنهوض به، بإعتباره من القطاعات الإستراتيجية لأي دولة بغض النظر عما إذا كانت متقدمة أو من الدول النامية، كون هذا القطاع من القطاعات المهمة التي يمكنها المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي. وبالموازاة مع ذلك اعتمدت الجزائر على سياسات تهدف للنهوض بقطاع الصناعة خاصة الصناعات الثقيلة، كصناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية مثلا.

في المقابل وبعد إعتماد الجزائر على سياسات داعمة لتنويع الإقتصاد وتطويره بهدف تحقيق الأمن الغذائي والسعي لتنويع مصادر الدخل للتخلص من التبعية للريع النفطي، ومع نجاح الفلاحة خاصة بالمناطق الصحراوية، عملت الحكومة على إنتهاج سياسات داعمة للصناعات التحويلية وخاصة الصناعة التحويلية الغذائية، واتضح للخبراء والباحثين أن الدولة من خلال تلك السياسات تريد بناء قاطرة إقتصادية ترتكز على الصناعة التحويلية الغذائية وترتبط تكامليا مع المنتجات الزراعية المحلية، لتكون مرافقة وداعمة للقطاع الفلاحي، وهو ما يعكس نية صانع القرار لمواكبة التطور الحاصل في قطاع الإستثمار الفلاحي للوصول إلى خلق توازن وتكامل حقيقيين بين هذا القطاع وقطاع الصناعة التحويلية الغذائية من جهة، ولمسايرة متطلبات السوق المحلية والدولية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

- إبراز أهمية الصناعة التحويلية الغذائية كأحد ركائز تنويع الإقتصاد، ومقارنة ما هو موجود من قاعدة صناعية غذائية بما يجب أن يكون من خلال تسليط الضوء على مقومات هذا النوع من الصناعات، وتحليل مدى نجاعة وفعالية السياسات الحكومية الرامية لتثمين هذه المقومات.
- اظهار الجوانب التي ركز عليها صانع القرار أو الجوانب المغيبة عند رسمه لسياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية.

- **الأهمية العملية:**

- إبراز أهمية إقحام المستثمر الفلاحي كفاعل رئيسي ضمن سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، وأثر ذلك في تحقيق تنمية إقتصادية متوازنة تراعي تنمية جميع مناطق الوطن وتحقق التوزيع العادل للثروة.
- أهمية تدخل الدولة كفاعل رئيسي ورسمي عبر إستراتيجية تستهدف توطين الصناعة التحويلية الغذائية، مع الحرص على التوزيع الجغرافي المتوازن لهذه الصناعة تماشيا والموارد المتاحة لكل منطقة.

أهداف الدراسة:

- اظهار أهمية توجه صانع القرار في الجزائر للإهتمام بالصناعة التحويلية الغذائية على وجه الخصوص.
- دراسة آليات التنسيق بين قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة في اطار برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وطرح المشكلات التي تعترض ذلك إن وجدت مع تقديم الحلول والتوصيات.
- اظهار دور الإستثمار الفلاحي والمستثمر الفلاحي ومكانتهما كفاعلين رئيسيين لإنطلاقة حقيقية نحو صناعة تحويلية غذائية ذات قيمة إنتاجية تساهم في الدخل المحلي، وفق الأهداف المسطرة.

الأدبيات السابقة:

1- "زهير بن جدو" 2024 (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه) تخصص علوم إقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة بعنوان "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر"، وتمحورت إشكاليتها حول مدى مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر.

ركز الباحث في هذه الدراسة على إبراز أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية ودورها في تطوير الإقتصاد الوطني، حيث تطرق لواقع هذه الصناعة ومدى مساهمتها في التشغيل والتجارة الخارجية وتحقيق الأمن الغذائي، كما تطرق بالذكر للمعوقات التي تعرقل تطورها.

قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول. تناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية، وخصص الفصل الثاني للتعريف بمفهوم الأمن الغذائي والنمو الإقتصادي، كما تطرق إلى النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي لدى جماعة الكلاسيك والنيوكلاسيك إضافة إلى النظريات

الحديثة، ليتناول في الفصل الثالث واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في الجزائر ودورها في تعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– تعد مساهمة الصناعة التحويلية الغذائية في النمو الإقتصادي ضعيفة وهامشية، كما عجزت رغم التزايد المستمر لعدد المؤسسات الناشطة في هذا المجال وارتفاع عدد الموظفين العاملين بها سنويا، على تحقيق الأمن الغذائي.

– تحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا من حيث إستيراد المواد الغذائية، حيث تغطي حاجياتها الأساسية من الغذاء بنسبة كبيرة عن طريق الإستيراد.

– منتجات هذا القطاع تتبع الأسواق الدولية، وهو ما يفقدها تنافسيتها نظرا لإرتفاع تكاليف الإنتاج.

– ضعف الترابط بين الصناعات الغذائية والزراعة، ما أدى إلى الإعتماد الكبير لهذه المؤسسات على المواد الأولية المستوردة.

إن هذه الدراسة، ونظرا لما تتضمنه من إحصائيات حديثة، شكلت مرجعا مهما لدراستنا، كما قدمت لدراستنا إضافة خاصة من ناحية الإطار النظري في الفصلين الأول والثاني. تطرقت هذه الدراسة إلى عدم وجود تنسيق وتكامل بين قطاع الصناعة والفلاحة لكنها لم تتطرق لأسباب غياب التنسيق بحكم تخصص أصحاب الدراسة، ولا لآليات التكامل الواجب إتباعها وطرق تفعيلها.

2– " فوزي عبد الرزاق" 2007 (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه) تخصص علوم إقتصادية، جامعة الجزائر بعنوان " الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر"، وقد جاءت إشكالية الدراسة مركزة على الصناعات الغذائية ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1995 – 2004.

قسم الباحث دراسته إلى ستة (06) فصول، حيث تناول في الفصل الأول المشكلة الغذائية من حيث طبيعتها وحجمها على المستوى العالمي، وكذا العوامل السياسية والإقتصادية المسببة لها بحيث قسمها الباحث إلى محددات داخلية محلية وأخرى خارجية، ليتطرق في الفصل الثاني لدور الصناعات الغذائية في حل المشكلة الغذائية، وأفتتح الفصل بتعريف الصناعة الغذائية إضافة لتناول نشأتها وتطورها على مر الحضارات، ليتطرق إلى علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى كالصناعة والفلاحة وقطاع الخدمات، ليختتم الفصل بدراسة

العلاقة بين الصناعة الغذائية والأمن الغذائي. أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث لدراسة تطور الإستثمار في الصناعات الغذائية بالجزائر حسب الأوضاع الإقتصادية التي شهدتها البلاد بكل مرحلة. ليتطرق الباحث في الفصل الرابع لدور القطاع الفلاحي في تموين الصناعات الغذائية بالتركيز على هذا القطاع وتطور الإستثمار فيه ومكانته في الإقتصاد الوطني، إضافة إلى تطور التجارة الخارجية الجزائرية فيما يتعلق بتصدير المنتجات الزراعية. وتناول في الفصل الخامس مكانة الصناعات الغذائية الجزائرية في ظل تحديات تحرير السوق في الفترة بين 1999 – 2004 والإصلاحات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، مع التركيز على مشكلات الإستثمار بفرع الصناعات الغذائية بحوض المتوسط. ليخصص الباحث الفصل السادس لتقييم أثر الصناعات الغذائية على الإقتصاد الوطني من خلال تقييم توجه الدولة خلال فترة الدراسة لدعم هذا الفرع من الصناعات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة نذكر:

– إعتماد هذا الفرع من الصناعات على المواد الأولية المستوردة، وهو ما يهدد وجودها في ظل المنافسة الدولية وإقتصاد السوق.

– ضرورة إنشاء بنك معلومات يعمل على تحديد احتياجات المؤسسات الناشطة في هذا المجال من المواد الأولية بصفة خاصة وإحتياجاتها المستقبلية بصفة عامة لتذليل الصعوبات التي تواجهها.

– ضرورة محاربة البيروقراطية الإدارية التي تعيق الحصول على العقار الصناعي.

تتميز هذه الدراسة بالتركيز على فرع الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي، بحيث نجحت إلى حد بعيد في وضع تقييم موضوعي لكل مجال خلال فترة الدراسة، لكنها بالمقابل لم تتطرق للآليات التي يمكنها أحداث التكامل المنشود بين الصناعة التحويلية الغذائية وقطاع الفلاحة.

3– "خولة عبد اللاوي" 2022، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه) تخصص علوم سياسية، جامعة قسنطينة 3 بعنوان " التوجهات الجديدة للسياسة العامة الإقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000"، وقد كانت اشكالية الدراسة تدور حول توجهات السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر.

جاءت الدراسة على شكل فصول افتتحتها الباحثة بفصل أول تضمن الإطار المفاهيمي للسياسة العامة والسياسة الإقتصادية، ثم التطرق في الفصل الثاني إلى التطور التاريخي للسياسة العامة الإقتصادية في الجزائر

منذ الإستقلال وإلى غاية سنة 2000، لتتناول الدراسة في الفصل الثالث السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر منذ 2000، ليخصص الفصل الرابع لتحليل تحديات وآفاق السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

– إن عدم إنتاجية وتنافسية الإقتصاد الجزائري تجعل منه إقتصادا ضعيفا وهشا، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الحكومة، والإمكانيات المالية الضخمة المخصصة لمختلف برامجها وسياساتها الإقتصادية، إلا انها لم تنجح في جعل الإقتصاد منتجا ومتنوعا.

– إن إنتشار ظاهرة الفساد في الجزائر بمختلف أشكاله وفي كل المجالات خاصة الفساد الإداري والمالي يعد من أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري والتي تحول دون تحقيق السياسة العامة الإقتصادية والبرامج التنموية للأهداف المسطرة، بالرغم من المبالغ المالية المعتبرة المخصصة لها. لذلك يتوجب العمل للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة من خلال تثبيت الحوكمة وترسيخ مبادئها كالشفافية، المساءلة، المحاسبة، وسيادة القانون.

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من حيث تركيزها على السياسة العامة الإقتصادية في الجزائر، خاصة ما تعلق بالإحصائيات التي تضمنتها والتي ستفيد دراستنا في تحليل أكثر دقة لواقع هذه السياسات، إضافة إلى استفادتنا منها من جهة تخصص الدراسة (العلوم السياسية) وكذا من الناحية المنهجية خاصة ما تعلق بالإقترابات المعتمدة.

رغم أهمية الدراسات السالف ذكرها، إلا أن دراستنا تتميز عنها، وعن بقية الدراسات السابقة الأخرى المطلع عليها، كونها أول دراسة تتناول مصطلح "الصناعة التحويلية الغذائية"، على إعتبار أن الصناعة في هذا الفرع تتسم بخاصية التحويل بكل أنواعها لتشمل حتى عمليات التجهيز والتوضيب للمنتجات الزراعية والحيوانية وليس بالضرورة عملية التصنيع والتحويل وإحداث تغيير كلي على المنتج الزراعي أو الحيواني، فمصطلح الصناعات الغذائية يمكن أن يختزل الصناعة التحويلية الغذائية في التحويل الكلي للمنتج دون مراعاة صفة الشمولية التي يتصف بها هذا الفرع، والتي من بين ما تتضمنه التحويل الخارجي الذي يمس مجرد التوضيب للمنتج.

كما أن دراستنا ركزت على الصناعة التحويلية الغذائية من زاوية علاقتها بالإستثمار الفلاحي والمستثمر الفلاحي ودورهما في العملية التحويلية الغذائية، والمكانة التي توليها الحكومة لهذين العاملين بإعتبارهما إحدى أهم عوامل النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، وإثارة دراستنا لهذه الزاوية سيعطي الموضوع زخما معرفيا وعلميا، ويجعلها تركز على جميع ما تطرقت إليه الدراسات السابقة، فتوضيح أهمية العلاقة بين الصناعة

التحويلية الغذائية والإستثمار الفلاحي ودور المستثمر الفلاحي في هذه العملية يعني تسليط الضوء على دور الصناعة التحويلية الغذائية في تحقيق التنمية المحلية والتنمية المستدامة بصفة عامة، والتي تركز على إزالة الفوارق الجهوية والتوزيع العادل للثروة بين جميع الأفراد بجميع الأقاليم، من خلال سياسات إقتصادية عادلة تراعي التوزيع الجغرافي المدروس لهذا الفرع من الصناعات، كما سيسمح من الناحية العملية بتقديم نظرة جديدة حول السياسات الواجب إتباعها للوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الحكومة والمتمثلة في تنويع الإقتصاد والتحرر من الإقتصاد الريعي التابع لسوق النفط الدولية من خلال تطوير أحد أهم فروع الصناعة وهو الصناعة التحويلية الغذائية.

الإشكالية:

يعتبر فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر محورا رئيسيا ضمن سياسات النهوض بالصناعات التحويلية، ومع ذلك يواجه هذا القطاع عديد التحديات والصعوبات، وهو ما يجعلنا نطرح سؤالا رئيسيا يعبر عن إشكالية بحثنا وهو كالتالي:

ما مدى نجاعة سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية هي كالتالي:

- ما مفهوم الصناعة؟ وما هي أنواعها؟
- ما هي الآليات التي اعتمدتها الدولة لدعم وترقية الصناعات التحويلية؟
- على ماذا ترتكز الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر؟

الفرضيات:

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، واستنادا إلى التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- سياسات الحكومة المتعلقة بالصناعة التحويلية الغذائية تهدف لدعم تصنيع المنتجات المحلية.
- عدم استقرار السياسات الحكومية وتغيرها بتغير المسؤولين والحكومات، إضافة إلى تأثير بعض العوامل الإقتصادية الخارجية حال دون تحقيق تلك السياسات للأهداف المسطرة.
- لم يركز صانع القرار على بعض العوامل والفواعل عند رسمه لسياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية مثل المستثمر الفلاحي كفاعل رئيسي في التنمية الإقتصادية.

المناهج ومقاربات وأدوات الدراسة:

وفقا لقاعدة الملاءمة التي تقوم عليها عملية اختيار المناهج والمقاربات وأدوات الدراسة، فقد اعتمدنا المناهج والمقاربات وأدوات الدراسة التالية:

أولا: المناهج

- **منهج دراسة الحالة:**

وهو منهج يستخدم الطريقة العملية في تحليل وفهم المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة بصفة دقيقة وذلك بالتطرق لدراسة خصائصها وما يتطلبه ذلك من تفصيل، من خلال التحليل المعمق للإحاطة بالظاهرة ودراستها دراسة شاملة وجمع المعلومات والبيانات حولها، وهو ما سيساعدنا خلال هذه الدراسة في فهم المشكلات المطروحة ومواجهة الوقائع عن طريق تحليلها وتشخيصها، سواء كانت بسيطة أو معقدة ومحاولة إيجاد حلول فعالة لها.

إن إعتمادنا هذا المنهج في دراستنا جاء لجعلها أكثر صلة بالواقع ونابعة منه، حيث ينصب تركيزنا على السياسات العامة الإقتصادية للحكومات الجزائرية الرامية للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، من خلال تحليل مدى نجاعة هذه السياسات وإنعكاسات تطبيقها على هذا الفرع من الصناعات.

ثانيا: المقاربات

1- الإقتراب القانوني:

وذلك من خلال العودة للدستور والقوانين التشريعية، والمراسيم والتوجيهات التنظيمية والتطبيقية الناظمة للسياسة الإقتصادية المتعلقة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، وتحليل تأثير هذه القوانين والإجراءات على سلوك الفاعلين السياسيين والإداريين ومدى مساهمتها في هذا المجال.

2- الإقتراب المؤسسي:

وهو اقتراب يركز على أهمية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، وينظر للسياسة العامة على أنها نتاج تلك المؤسسات التي لها القدرة على التأثير في العملية السياسية برمتها، كون هذه المؤسسات هي المسؤولة عن عملية رسم السياسات العامة المختلفة.

3- اقتراب صنع القرار :

ويعد من أهم الإقترابات في مجال الدراسات السياسية، حيث ينظر إلى عملية صنع القرار من ناحية ارتباطها بالنظام السياسي وملازمتها له، تلك العملية التي ينتج عنها اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل متوفرة ومحددة مسبقا. ويساعد هذا الإقتراب في دراستنا من ناحية عملية التحليل، خاصة وأن أي سياسة عامة متخذة ما هي إلا تعبير عن اختيار بين بدائل عدة من جهة، وقرار اتخذه صانع القرار من جهة أخرى، لذا سيفيد هذا الإقتراب في فهم وتحليل القرارات المتخذة في اطار صنع السياسة العامة الإقتصادية الرامية للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر.

4- الإقتراب السلوكي:

وذلك من خلال استخدام الملاحظة والمعلومات الإحصائية عند تحليل سلوك وتفاعل الجماعات المختلفة المؤثرة في صنع السياسة العامة الإقتصادية المتعلقة بالنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية بالإيجاب أو السلب.

ثالثا: أدوات جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة أدوات لجمع البيانات مثل **الملاحظة، المقابلة، الوثائق والتسجيلات السمعية البصرية** خاصة منها البرامج الحوارية التي استضافت فاعلين في مجال رسم السياسة العامة الإقتصادية المتعلقة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، وكذا وثائق أخرى مثل الجداول والبيانات الإحصائية والمذكرات والتقارير الوطنية والدولية.

الصعوبات:

تعددت الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بعملية البحث، ومن هذه الصعوبات نذكر:

- نقص المراجع المتعلقة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية خاصة بالمكتبات الجامعية، ما جعلنا نعتمد بشكل كبير على الدراسات والمقالات العلمية المحكمة.
- ضيق الوقت، حيت نرى أن إعداد مذكرة ماستر يستوجب من الوقت سنة كاملة وليس بضعة أشهر، خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع متشعب مثل تحليل السياسات العامة.
- اتساع الموضوع وتشعبه وتداخله مع تخصصات علمية أخرى مثل العلوم الإقتصادية والعلوم القانونية.
- رفض الإدارات العمومية ذات الصلة بموضوع الدراسة تزويدنا بالمعلومات والإحصائيات، إضافة الى رفض إجراء المقابلات، وتوجيهنا لرؤساء مصالح لا صلة لهم بموضوع دراستنا ولا يملكون ما يقدمونه

لنا، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى التهرب من استقبالنا من طرف المدراء التنفيذيين الولائيين كما حدث مع البعض منهم بولاية الوادي.

تصميم الدراسة:

في إطار محاولة الإحاطة بشتى جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، ويتضمن كل فصل مباحث ومطالب وفروع، إضافة الى مقدمة وخاتمة. وقد جاء تصميم دراستنا كالتالي:

مقدمة تضمنت مدخلا عاما للموضوع، تلاه ذكر أهمية الدراسة وأهدافها، لنتناول بالذكر بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، مرورا بإشكالية الدراسة والفرضيات، ثم الصعوبات التي واجهتنا أثناء عملية البحث.

الفصل الأول تم تخصيصه للجانب النظري المفاهيمي، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الصناعة وأهم أنواعها وكذا مفهوم السياسة الصناعية، في حين تطرق المبحث الثاني إلى مفاهيم التنمية وما يتضمنه ذلك من التطرق لمفهوم التنمية الإقتصادية والتنمية الصناعية وكذا بعض النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية وأهم إستراتيجيات التنمية الصناعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة تطور الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مراحل تطور هذا الفرع من الصناعات في الجزائر، وتم تقسيم هذه المراحل إلى ثلاث فترات، تضمنت المرحلة الأولى مرحلة ما بعد الإستقلال إلى غاية 1989، ثم مرحلة الإصلاحات الإقتصادية 1990-1999 والتي جاءت كمرحلة ثانية، وصولا إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة التوجه الرأسمالي للدولة والتي امتدت من سنة 2000 وإلى غاية المرحلة الحالية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه واقع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر من خلال التطرق لمقومات هذا الفرع من الصناعة وأثره على الإقتصاد الوطني والمعوقات المختلفة التي تحول دون تطوره.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقد حاولنا من خلاله تحليل سياسات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، حيث تم التركيز في المبحث الأول على الفواعل المساهمة في الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، مسلطين الضوء على دور الدولة كفاعل رسمي ورئيسي، القطاع الخاص والشراكات الدولية، دور المؤسسات الأكاديمية والتقنية. وجاء المبحث الثاني مخصصا للإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، حيث حاولنا دراسة حقيقة العلاقة بين الإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية من خلال تحليل مدى فاعلية التنسيق بين القطاعين، إضافة إلى التركيز على واقع التكامل الفلاحي الصناعي في الجزائر مع اظهار

أهمية الدور الذي يمكن للمستثمر الفلاحي لعبه في هذا المجال، ومساهمته بفرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر.

أختتمت الدراسة بالخاتمة والتي تطرقت لواقع فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، إضافة إلى الإستنتاجات والنتائج المتوصل إليها والتي من خلالها تم الإجابة على التساؤلات وفرضيات الدراسة، وصولا لتقديم بعض التوصيات التي تعبر عن حلول مقترحة يمكن أن تقدم إضافة لصانع القرار في المستقبل وتفتح آفاقا جديدة للبحث العلمي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

تمهيد:

تعد الصناعة من أهم مرتكزات إقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أصبحت معيارا لقياس مدى تقدم هذه الدول وتطورها. كما أن الدول النامية بعد خروجها من دائرة الإستعمار عمدت إلى محاولة إنشاء قواعد صناعية بهدف تحرير إقتصادياتها والتخلص من التبعية، وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال إستغلال الموارد المتاحة.

وقد تنوعت إهتمامات هذه الدول بالصناعة في المجال التحويلي بين الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب، والصناعات التحويلية الخفيفة كالصناعة التحويلية الغذائية وغيرها من فروع الصناعة التحويلية الأخرى، وذلك بهدف تلبية احتياجات مواطنيها وتحقيق الرفاه والسعي لخلق تنمية إقتصادية قوية.

وبإعتبار أن هذه الدراسة تركز على الصناعة التحويلية الغذائية، كان لا بد من التطرق لبعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة ضمن هذا الفصل، إضافة إلى أهم النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية وإستراتيجيات تحقيق التنمية الصناعية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والسياسة الصناعية

تعد الصناعة إحدى الحرف الأساسية منذ خلق الإنسان، حيث كانت محركا لجميع مجالات حياته واعتمدت عليها المجتمعات في اشباع حاجياتها الأساسية من توفير للغذاء والدواء واللباس والسلاح، لذا إرتبط مفهوم الصناعة بتطور المجتمعات، مما خلق تنوعا واختلافا في المفاهيم المتعلقة بها تماشيا ومراحل تطورها، كما كان للإيديولوجيات الفكرية المعاصرة، تماشيا وما حققته الصناعة من تطور في وقتنا المعاصر، دور في بلورة عدة مفاهيم مختلفة للصناعة. كما أن تراكمات الأزمات الإقتصادية التي شهدها العالم وأثرت بشكل مباشر على قطاع الصناعة بالدول المتقدمة أدت إلى عودة التفاعل بين الباحثين والدارسين في إطار دراسة وتحليل السياسات الصناعية للحكومات.

المطلب الأول: مفهوم الصناعة والسياسة الصناعية

الفرع الأول: تعريف الصناعة

تعددت تعاريف الصناعة بتعدد المدارس الإقتصادية وتوجهات المفكرين والباحثين، ومن بين هذه التعريفات نجد:

عرفت مالك بن نبي الصناعة على أنها " ذلك النشاط الإنساني غير الفلاحة الذي يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية ما، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة".[1]

كما عرفت أيضا بأنها "عملية يتم من خلالها تحويل المواد الخام، من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة، تصبح معها أكثر نفعا واشباعا لحاجات الإنسان ورغباته، كتحويل القطن الخام إلى المنسوجات القطنية وتحويل الحديد الخام إلى مكائن وآلات حديدية".[2]

---

[1] زهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قالمة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023-2024). ص.16.

[2] علي سالم أحميدان الشواورة، **جغرافية الصناعة**، (القاهرة، دار المنهجية، 2016). ص.47.

ويرى آخرون بأنها "مجموعة منشآت بين القائمين عليها صلات تتمثل في تحقيق مصالح أو أهداف مشروعاتهم وتتمثل في الأساليب والعناصر المستخدمة لإنتاج سلعة أو سلع متشابهة أو مشتركة أو متكاملة لإشباع الحاجات في نفس السوق".[1]

وتعرف أيضا على أنها " كل الفعاليات الإنتاجية التي تجري في المعامل أو المؤسسات، التي تستخدم أنواعا من الآلات والمكائن. وتختلف هذه الفعاليات الإنتاجية التي ترتبط بالصناعة تبعا للدول وتبعا للباحثين" [2]

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- الصناعة هي نشاط إنساني يسعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على أي مورد طبيعي وتحويله إلى سلع قابلة للإستهلاك أو الإستخدام في إطار تلبية إحتياجات الأفراد وتحقيق رغباتهم.
- تتم عملية تحويل المواد الخام لمنتجات مفيدة بإستخدام الآلات والمعدات والمهارات البشرية.
- يرتبط وجود صناعة ما بوجود منشأة أو معمل أو مؤسسة تتم فيها عملية التصنيع.
- يمكن أن تتم عملية الصناعة بمنشأة منفردة أو عن طريق تكامل عدة منشآت لديها نفس الأهداف أو المصالح، بإستخدام أساليب بعينها للوصول لتصنيع سلعة مشتركة تهدف لإشباع حاجيات السوق.
- تتضمن الصناعة مجموعة متنوعة من الفروع، وتلعب دورا حيويا في إقتصاديات الدول كونها تسهم في توليد الثروة وخلق فرص العمل.

إن الصناعة مرتبطة بعملية التصنيع بشكل ديناميكي، ورغم أنهما مصطلحان يستخدمان في العادة بشكل مترادف، إلا أن هناك بعض الإختلافات بينهما، " فعملية التصنيع بمفهومها الشامل تعني تخطيطا للصناعة، وتنفيذا وتقييما لكفاءتها الصناعية. كما أنها تعني ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي".[3]

مما سبق ذكره يمكن استخلاص بعض الفروقات الرئيسية بين التصنيع والصناعة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- **من حيث النطاق العام:** التصنيع يشمل جميع مراحل الإنتاج بما في ذلك التصميم والتطوير والتسويق، بينما الصناعة قد تركز على جانب محدد من هذه العمليات كصناعة الجلود مثلا.

---

[1] محمود الخليفة قدام عبد الفاضل، **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي دراسة حالة ولاية النيل الأبيض**. رسالة ماجستير.(جامعة أم درمان الإسلامية: كلية الدراسات العليا، 2004). ص.9.

[2] علي سالم أحميدان الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص.47.

[3] نفس المرجع، ص.46.

- **من حيث التخصص والتنوع:** تتخصص الصناعة في مجال محدد من الإنتاج، في حين نجد أن التصنيع يشمل مجموعة متنوعة من الصناعات.
- **من حيث التكنولوجيا والعمليات:** قد تختلف التكنولوجيا والعمليات المستخدمة في الصناعات المختلفة، بينما تظل بعمليات التصنيع متشابهة في معظم الأحيان.

باختصار يمثل التصنيع مفهوما أشمل يتضمن مجموعة واسعة من العمليات والمراحل في إنتاج المنتجات والسلع، بينما تركز الصناعة عادة على جانب محدد أثناء عملية الإنتاج أو على قطاع صناعي محدد، فعملية التصنيع تتميز كونها تمتلك صفة تشابكية مع نفسها ومع عدة قطاعات إقتصادية أخرى، هذه الصفة التشابكية يمكن أن تكون خلفية كأن يتسبب وجود قاعدة صناعة غذائية تستوعب المحاصيل الفلاحية المنتجة محليا في زيادة الإنتاج الفلاحي بعد ضمان الفلاح أو المستثمر الفلاحي لعدم كساد سلعته وفق قانون العرض والطلب، كما يمكن لهذه الرابطة أن تكون أمامية كأن يحفز تطور صناعة الجلود بدولة ما على ظهور صناعات أخرى تشمل صناعة الأحذية والحقائب والمنتجات التي تعتمد على الجلود كمادة خام في إنتاجها للسلع.

الفرع الثاني: أنواع الصناعة

اختلفت تصنيفات الصناعة من باحث لآخر، ومن بين هذه التصنيفات نجد من قسمها إلى ثلاثة أنواع[1]:

1- الصناعة الإستخراجية: وهي الصناعة التي تقوم بإستخراج المواد الخام من الطبيعة دون اجراء تغييرات كبيرة عليها، ويشمل هذا النوع من الصناعات عدة فروع مثل صناعة التعدين التي تقوم بإستخراج المعادن من باطن الأرض كالحديد، الذهب، الفضة، والنحاس، وصناعة النفط والغاز التي يتم من خلالها إستخراج النفط والغاز الطبيعي من باطن الأرض أو من قاع البحار، وكذا صناعة المحاجر التي تقوم بإستخراج الأحجار من المحاجر والجبال مثل الرخام، الغرانيت، والحجر الجيري.

وللصناعات الإستخراجية دور كبير في الإقتصاد العالمي حيث أنها توفر المواد الأولية الخام لقواعد الصناعات الأخرى، إلا أن هذا لا يمنع أن يكون لهذا النوع من الصناعات تأثير سلبي على البيئة مثل التلوث البيئي وتدمير الموارد الطبيعية، وهو ما جعل عديد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تدق ناقوس الخطر وتنادي بضرورة الإعتماد على الإقتصاد البديل.

[1] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة(1997-2007)**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011). ص.7.

2- الصناعة التحويلية: هي قطاع إقتصادي يشمل تحويل المواد الخام أو المنتجات نصف المصنعة إلى منتجات نهائية جاهزة للاستهلاك أو الإستخدام في صناعات أخرى، ولهذا النوع من الصناعات دور مهم في فاعلية الدورة الإقتصادية للدول حيث يوفر فرص عمل ويساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات المستهلكين من السلع والخدمات المختلفة.

وتتعدد فروع هذا النوع من الصناعة حيث نجد من بينها صناعة الحديد والصلب، صناعة السيارات، صناعة الأجهزة الإلكترونية، صناعة الملابس والأنسجة، صناعة الأدوية والمشروبات، وصناعة الأدوية.

3- الصناعة الخدمية: وهو نوع من الصناعات يعتمد في نشاطه على إنتاج وتقديم خدمات ذات طبيعة صناعية "كإدامة وتصليح المكاتب والأجهزة والسلع المعمرة وإنتاج الطاقة الكهربائية".[1]

إن الحديث عن الصناعة وأنواعها يسوقنا للتطرق إلى مفهوم السياسة الصناعية التي تعبر عن برنامج عمل الحكومة في قطاع الصناعة الذي يهدف لتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج الرامية للنهوض بقطاع الصناعة.

الفرع الثالث: مفهوم السياسة الصناعية

1- تعريف السياسة الصناعية: تعددت تعريفات السياسة الصناعية حسب المداخل الفكرية، وكان لإخفاق الدول النامية في سياساتها الإقتصادية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الإقتصادي دور في تزايد الإهتمام بها بعد أن كانت الدراسات تؤكد على أهمية حرية السوق وعدم تدخل الدولة. ومن التعريفات المختلفة للسياسة الصناعية نذكر:

يعرفها نولاند و باك Noland & pack بأنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول الإقتصادي النموذجي بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة".[2]

[1] عبد الوهاب عبدات، مرجع سبق ذكره. ص.32.

[2] عزالدين بن عزرين, "السياسات الصناعية ودورها في التنويع الإقتصادي". **مجلة الإقتصاد الصناعي**. المجلد (18)، العدد (1)، (01 جانفي 2018).ص.69.

كما يعرفها غو اندرو Goh Andrew بأنها " تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية، كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتما تؤدي إلى خلق الإبداع".[1]

أما خليل حسين فيرى أن السياسة الصناعية هي " مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة، وعلى الرغم من الحريات الإقتصادية وحرية عمل المؤسسات فإن كل سياسة إقتصادية صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي إستراتيجيات التصنيع، فالدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي، إن كل سياسة صناعية تفرض اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة وإنتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها، وإنتقائية السياسة الصناعية تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي".[2]

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن استخلاص مايلي:

- السياسة الصناعية هي مجموعة اجراءات تتعلق بعمل الحكومة.
- السياسة الصناعية هي تعبير واضح عن تدخل الدولة المباشر في الإقتصاد، عكس ما تسوق له حكومات الدول الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية التجارية والمالية والإقتصادية المعبرة عن توجهها عند التعامل مع الدول النامية، عن حرية السوق وضرورة عدم تدخل الدولة.
- السياسة الصناعية تهدف لإحداث تغيير في الهيكل القطاعي للإنتاج وتوجيهه نحو قطاع أو قطاعات لديها القدرة على توفير فرص النمو الإقتصادي السريع ورفع تنافسية تلك القطاعات وفق معادلة تفضيلية تعتمدها الحكومة تقوم على زيادة التسهيلات ومنح التحفيزات المختلفة لفائدة ذلك القطاع.
- السياسة الصناعية يمكن أن تكون موجهة لكل قطاع الصناعة دون تمييز، ويمكن أن تكون موجهة لمؤسسات صناعية أو فروع صناعية بعينها بهدف مساعدتها في مختلف أوجه نشاطها.

[1] فوزية بوخبزة، "دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي". **مجلة دراسات اقتصادية**. المجلد (22)، العدد (1)، (15 جوان 2022). ص.420.

[2] عزالدين عزرين، مرجع سبق ذكره. ص.70.

2- مؤشرات ومكونات النجاح للسياسات الصناعية: إن نجاح السياسات الصناعية لبعض الدول الصناعية المتقدمة يمكن الباحث من استخلاص مؤشرات نجاح أو فشل السياسة الصناعية، وهذه المؤشرات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

أ- نسبة العاملين بقطاع الصناعة: فنجاح قطاع الصناعة ببعض الدول المتقدمة مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتركيا، جعلته محل استقطاب لليد العاملة، ما أعطاه مكانة داخل الإقتصاد الكلي من جهة وأعتبر أحد مؤشرات نجاح السياسات الصناعية لهذه الدول. فقد عرفت الصين إرتفاعا متتاليا لنسب اليد العاملة بقطاع الصناعة خلال الفترة بين 2011- 2019 بمعدل نمو بلغ 30%، في حين جاءت تركيا في المرتبة الثانية بنسبة 28%، لتأتي كلا من اليابان وكوريا الجنوبية في المرتبة الثالثة خلال نفس الفترة بنسبة تشغيل لليد العاملة بلغت 25%.

ب- النمو الإقتصادي: يشير النمو الإقتصادي إلى حجم الزيادة المحقق في الناتج المحلي الإجمالي للدول خلال فترة سنة أو ربع سنة، ورغم أنه لا يعبر عن تحسن في مستوى الدخل الفردي للمواطنين على المدى المتوسط والقصير، بخلاف التنمية الإقتصادية التي تدل على ارتفاع مستوى دخل الفرد وتعتبر دلالة على التحسن داخل الإقتصاد الكلي على المدى الطويل، إلا أنه يعد مؤشرا للدلالة على التطور الإقتصادي بصفة عامة. وبالنسبة للدول الصناعية يعتبر النمو الإقتصادي أحد مؤشرات نجاح السياسات الصناعية.

ت- الناتج المحلي الإجمالي: تعتمد المنظمات الإقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند تحليلها لبنية وهياكل إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، وكذا إقتصاديات الدول الناشئة والنامية عندما يتعلق تحليلها بقطاع الصناعة، على بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر دليلا على نجاح قطاع الصناعة وتطوره أو مؤشرا على فشل السياسة الصناعية الحكومية في تحقيق الأهداف المسطرة.

ث- الإستثمار الأجنبي المباشر: حيث تعتبر نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة بدولة ما والموجهة لقطاع الصناعة مؤشرا على نجاح السياسة الصناعية بتلك الدولة.

ج- صادرات المنتجات الصناعية: حيث أن زيادة معدل صادرات الدولة من المنتجات المصنعة محليا يعد مؤشرا على نجاح السياسة الصناعية المنتهجة.

[1] فوزية بوخبزة، مرجع سبق ذكره، ص ص423-428.

هذا عن مؤشرات نجاح السياسة الصناعية، أما مكونات أو عناصر نجاح السياسة الصناعية فقد حددها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لسنة 2024 في التالي[1]:

أ- القدرات الحكومية القوية: حيث أن نجاح السياسة الصناعية الحديثة يتطلب تحقيق شرط مسبق وهو بناء القدرات الحكومية وتعزيزها. وبناء القدرات مرتبط بجميع المجالات التي تسمح للحكومات بالنشاط من استقرار سياسي وتوفر المورد البشري المؤهل وغيرها من القدرات الأخرى الضرورية.

ب- التمويل المناسب: والمقصود هنا توفر الموارد المالية، حيث أن تنمية القدرات الحكومية لوحدها لا يعطي للسياسة الصناعية الحديثة القدرة على تغطية النطاق المطلوب لإحداث التغيير إلا بتوفر الموارد المالية الكافية.

ت- توافق آراء مجتمعي واسع النطاق: بما يضمن إستمرارية السياسة الصناعية لما بعد تغيير الإدارة السياسية. لذا يجب أن تسير القدرات والتمويل في سياق توافق آراء مجتمعي واسع النطاق. ومشكلة التوافق المجتمعي موجودة في الدول النامية التي مازالت تعاني من عدم الإستقرار في النصوص القانونية والبرامج والسياسات العامة بما فيها السياسات الصناعية.

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة التحويلية

الفرع الأول: تعريف الصناعة التحويلية

إن إستراتيجيات الدول وخططها الإقتصادية يضاف لها إمكانياتها ومواردها المحلية، هي ما يحدد التوجه الصناعي الذي تعتمده تلك الدول للنهوض بقطاع الصناعة، فالإتحاد السوفياتي مثلا اختار الإنطلاق في سياسات لتطوير الصناعات الثقيلة، في حين أن الدول الغربية المتقدمة ركزت أثناء الثورة الصناعية على الصناعات التحويلية الخفيفة ثم المتوسطة وصولا للصناعات الثقيلة. إن تركيز هذه الدول في نهضتها على الصناعات التحويلية راجع لكونها تعد من أهم أنواع الصناعة في إقتصاد الدول سواء المتقدمة أو النامية، لما تتوفر عليه من مرونة من ناحية تخصيص المواد الأولية، أو حتى من حيث تكلفة إنشاء قواعد هذا النوع من الصناعات.

إن إهتمام الإقتصاديين والباحثين والهيئات الدولية بالصناعة التحويلية أعطى زخما من التعريفات يمكن ذكر أهمها:

[1] الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، "**تقرير التنمية الصناعية لعام 2024**". نوفمبر 2023. ص.21.

عرفت الأمم المتحدة الصناعة التحويلية بأنها "عمليات التحويل الميكانيكي لمواد غير عضوية أو عضوية بهدف الوصول إلى مواد جديدة عن طريق اِستخدام وسائل يدوية أو آلية، سواء تمت في البيوت أو المصانع، أو بيعت بالجملة أو المفرد، كما يمكن القول أن الصناعة التحويلية هي عملية معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية، أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعة الكيميائية، والصناعات الغذائية".[1]

كما عرفت الصناعة التحويلية بأنها "مجموعة من العمليات التي يقوم بها المصنع من أجل تحويل المواد الخام المستخرجة من باطن الأرض والمحاصيل الزراعية إلى منتجات نهائية ونصف مصنعة بغية اِشباع رغبات المؤسسات والأفراد".[2]

كما عرفت الصناعة التحويلية على أنها "عملية تحويل في المواد المستعملة إلى مواد تلبي استجابة وطلبات الإنسان أي تحويلها من شكلها الأصلي الخام إلى سلع ومنتجات جاهزة ومعدة للإستهلاك والإستعمال وهذا من خلال تحقيق التكامل بين العوامل المادية والبشرية"[3]

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات يمكن القول أن:

- الصناعة التحويلية هي عملية تحويل ميكانيكي لمادة أو مواد خام للوصول إلى مواد جديدة باستخدام وسائل آلية أو يدوية.
- الصناعة التحويلية يمكن أن تتم في المنشأة الصناعية كصناعة الحديد والصلب، كما يمكن لبعض هذه الصناعات التحويلية البسيطة أن تتم في المنزل كعمليات التصبير التقليدية لبعض المنتجات الزراعية التي تنتج بالقرى والأرياف، وصناعة الأدوية والمكملات الغذائية ومواد التجميل التي تنتج بإستخدام مواد خام طبيعية.
- هذا النوع من الصناعة يعتمد على الموارد الباطنية والسطحية للأرض وكذا على المحاصيل الزراعية، ليتم تصنيعها إما إلى منتجات وسلع نهائية قابلة للإستهلاك والإستعمال، أو إلى مواد نصف مصنعة تستخدم في صناعات أو حرف أخرى.

---

[1] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص.19.

[2] محمد عبد الرحمن زاتيمي، "أثر الصناعة التحويلية على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2021". **مجلة الإبداع**. المجلد (14)، العدد (1)، (31 جانفي 2024). ص.113.

[3] سليم مخضار وآخرون، " تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2005-2020". **مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية**. المجلد (9)، العدد (3)، (31 جانفي 2024). ص.444.

- الصناعة التحويلية هي استجابة لمتطلبات حياة الإنسان بجميع تفرعاتها وجوانبها (غذاء، ملبس، غطاء، مسكن، سلاح، مركبة .. إلخ)، بإعتبارها تتشابك مع جميع القطاعات الأخرى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الصناعة التحويلية تتسم بعلاقات متشابكة مع عدة قطاعات أخرى، مما يمكنها من تحقيق الوفرة في فرص العمل، وهو ما يساعد على تحسين دخل الأفراد بتطور هذا الفرع من الصناعة.
- مستوى العلاقة التشابكية بين الصناعة التحويلية والقطاعات الإقتصادية الأخرى عال ويصل حد التأثير والتأثر بالنجاح أو الفشل لكل منها، فلا يمكن تصور صناعات تحويلية ناجحة مع عدم وجود صناعات أخرى تزود هذا النوع من الصناعة بخطوط الإنتاج والماكنات، كما لا يمكن تصور وجود قطاع فلاحة قوي ومتطور دون آلات الإنتاج والحصاد التي توفرها فروع الصناعات التحويلية.

الفرع الثاني: مقومات الصناعة التحويلية

إن الصناعة التحويلية كغيرها من أنواع الصناعة الأخرى، وبهدف تطويرها والنهوض بها، لا بد من توافر متطلباتها ومقوماتها التي يمكن استخلاصها مما سبق من تعريفات فيما يلي:

1- توفر المواد الأولية للإنتاج: فالصناعة التحويلية ترتكز بالأساس على المواد الخام التي تقوم بتحويلها، لذلك لا يمكن تصور صناعة تحويلية دون وفرة المواد الخام بتكاليف لا تؤثر بالسلب على تكلفة الإنتاج النهائية للمنتج، لذا نجد الشركات المتعددة الجنسيات تركز على هذا العامل عند دراستها لفرص الإستثمار بأي بلد.

2- توفر الطاقة التي تشغل المنشآت: تعد الطاقة من مرتكزات قيام أي صناعة تحويلية تعتمد على الآلات الحديثة، لذا تعد الطاقة مطلبا أساسيا لقيام أي فرع من فروع الصناعات التحويلية. وتوفر الطاقة مرتبط بشرطين أولهما الوفرة المكانية للطاقة والثاني الوفرة مع عدم تأثير أثمانها بالسلب على تكلفة الإنتاج، لذا نجد بعض المصانع بالدول الأوروبية توقفت عن العمل زمن العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا بعد قطع روسيا لإمدادات الغاز عن أوروبا في اطار العقوبات المتبادلة بين المحورين الغربي والشرقي.

3- المورد المالي: يقصد بالمورد المالي رؤوس الأموال اللازمة لقيام هذه الصناعات، وهنا يأتي دور الدولة من خلال تحفيز الإستثمار بهذا القطاع عن طريق الدعم المالي المباشر لمثل هذه الإستثمارات أو عن طريق وضع قوانين وتشريعات تسمح بتهئية مناخ يشجع على الإستثمار في هذا المجال لجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. كما يدخل في هذا الإطار الموارد المالية المخصصة لتكوين وتأهيل المورد البشري،

ودعم البحث العلمي بهدف الإبتكار وإختراع وإنتاج الآلات الذي يجب أن يكون مسايرا لكل نهضة صناعية ببلد ما.

4- قوى عاملة مؤهلة: تعتبر القوى العاملة المؤهلة مطلبا حيويا لقيام الصناعة بشكل عام، كونها تعتمد على المهارات الفنية والعملية بشكل كبير في الإنتاج. ويتجلى دور القوى العاملة المؤهلة من خلال الإبتكار والتطوير التقني، وتحسين جودة المنتجات والخدمات، وزيادة الإنتاجية التي ترافق زيادة الكفاءة. كما أن وجود قوى عاملة مؤهلة في مجال الصناعة يعد من بين عوامل استقطاب وجذب المستثمرين الأجانب لتلك الدولة.

5- سعة السوق: يقصد بسعة السوق ضرورة توفر أسواق محلية وإقليمية ودولية تستهلك تلك المنتجات التي يتم إنتاجها.

إن توافر هذه المتطلبات لقيام الصناعة التحويلية، وقدرة الحكومة على الإستغلال الأمثل لها سيؤدي إلى تحقيقها للدور المرجو منها في الإقتصاد الوطني لأي دولة.

الفرع الثالث: أهمية الصناعة التحويلية

تمثل الصناعة التحويلية ركيزة أساسية للإقتصاديات الحديثة، فهي تلعب دورا حيويا في تحويل المواد الأولية المتاحة إلى سلع ومنتجات قابلة للإستهلاك أو الإستعمال، وهو ما جعلها تستقطب إهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتتمثل أهمية الصناعة التحويلية فيمايلي[1]:

1- تنويع الإقتصاد: إن توفر مقومات الصناعة التحويلية بدولة ما، مع توفر سياسات رشيدة تركز الجهود للنهوض بهذا النوع من الصناعات، سيؤدي إلى وفرة في الإنتاج المحلي وبالتالي الوصول للتصدير بعد تحقيق الإكتفاء الذاتي، وهو ما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وما ينتج عنه من تقديم قيمة مضافة للإقتصاد.

2- توفير مناصب الشغل وتدريب العاملين: تعد الصناعة التحويلية رغم إعتمادها على الآلات مصدرا هاما لتوفير مناصب شغل خاصة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم نسب البطالة، وهو ما يجعل هذا النوع من الصناعات يشكل أحد المرتكزات الحيوية للقضاء على البطالة خاصة وأن هذه المنشآت لا يمكنها الإستغناء عن المورد البشري في إدارة الآلات وصيانتها وكذا في إكمال الأعمال اليدوية اللازمة ضمن سلسلة الإنتاج. هذه العملية تساعد أيضا في عمليات تدريب اليد العاملة ومنحها كفاءة في الأداء.

[1] مصطفى رمضان إبراهيم خليل، "الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الزراعية". **المجلة العربية للعلوم الزراعية**. المجلد (6)، العدد (20)، (23 سبتمبر 2023). ص.32.

3- تحقيق التكامل بين القطاعات الإقتصادية: معلوم إن الصناعة التحويلية تتميز بطابعها التشابكي مع أغلب القطاعات الإقتصادية الأخرى، فهي تستمد المواد الخام من الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى كما تعتبر مكملة للقطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة مثلا الذي تمده بالآلات التي يحتاجها العمل الفلاحي. كذلك نجد إن الصناعة التحويلية يمكن إن تساهم في نمو فروع جديدة من الصناعات من خلال مدها بسلع وسيطة* يحتاجها المصنع لإكمال عملية الإنتاج النهائي كحاجة مصانع السيارات لمنتج الزجاج والصفائح الحديدية وغيرها.

4- تحرير الإقتصاد من التبعية للخارج: تعتبر الصناعة التحويلية مصدرا هاما لتنويع الإقتصاد وتحريره من التبعية للخارج، من خلال إنتاج وتصدير منتجات صناعية مختلفة بعد إشباع حاجيات السوق المحلي منها.

5- عامل للنمو والتقدم بجميع المناطق: معلوم إن المدن الكبرى ما كانت لتعرف هذا التقدم في جميع المجالات لولا الصناعة التحويلية التي أرست قواعد هذا التقدم، لذلك تعتبر الصناعة التحويلية من أهم عوامل تقدم المناطق الريفية، كون التقدم الصناعي بأي منطقة يفرض التقدم في جميع مجالات حياة سكان تلك المنطقة، وهو ما يجعلها تكتسي أهمية كونها أحد عوامل زيادة النمو الإقتصادي بتلك المناطق ما يحول إهتمام ساكني تلك المناطق من الأساسيات إلى التوسع في طلب الكماليات.

6- تعزيز الإستقلال السياسي للدول: إن سيادة الدول في وقتنا الحالي أصبحت رهينة الإستقلال الإقتصادي، فمتى تمكنت الدولة من تحرير إقتصادها من التبعية للخارج خاصة فيما تعلق بالمنتجات الإستهلاكية الأساسية لمواطنيها، تمكنت من افتكاك سيادة قرارها السياسي الداخلي والخارجي أثناء تفاعلها مع المجتمع الدولي بإعتبارها إحدى الوحدات المكونة له.

الفرع الرابع: أنواع الصناعة التحويلية

تعددت التصنيفات لأنواع الصناعة التحويلية باختلاف المدارس الإقتصادية والإيديولوجيات الفكرية، لكن التصنيف المتعارف عليه دوليا هو تصنيف إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة لأمانة الأمم المتحدة، حيث تصدر هذه الهيئة التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية* بتنقيح جديد كلما

* السلع الوسيطة هي مواد أو منتجات تستخدم كمدخلات لمزيد من التصنيع أو المعالجة. وبعبارة أخرى، فهي منتجات نصف مصنعة تستخدم لصنع منتجات أخرى.

* عرفت الإسكوا (ESCWA)، وهي لجنة إقليمية تابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية بأنه المعيار الدولي لتصنيف الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية. والغرض الأساسي منه هو توفير مجموعة قياسية من الأنشطة الإقتصادية بحيث يمكن تصنيف الكيانات وفقا للنشاط الذي تقوم به.

دعت ضرورة التطورات الإقتصادية الحاصلة لذلك، وكان آخر تصنيف موحد أصدرته هذه الهيئة سنة 2009 في نسخته الرابعة والمعروف اختصارا باللغة الإنجليزية بـ ISIC) REV.4)، وقد تم تصنيف الصناعة التحويلية ضمنه إلى عدة فئات تتضمن كل فئة مجموعة من الأنواع، وهذه المجموعات هي كالتالي[1]:

- **صناعة المنسوجات:** وتتضمن صناعة الغزل، النسيج، صنع البسط والسجاد، وصناعة نسج الأقمشة وغيرها.
- **صناعة الملبوسات:** وتضم صنع الملابس، وصنع أصناف الفراء .. الخ.
- **صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة.**
- **صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين.**
- **صنع الورق ومنتجات الورق.**
- **صناعة منتجات التبغ.**
- **الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة.**
- **صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة.**
- **صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية.**
- **صنع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية.**
- **صنع منتجات المطاط واللدائن.**
- **صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.**
- **صناعة الفلزات القاعدية.**
- **صنع منتجات المعادن المشكلة، باستثناء الآلات والمعدات.**
- **صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية.**
- **صنع المعدات الكهربائية.**

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، **التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية التنقيح4**. 2009. ص ص. 53-59.

- **صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة.**

- **صنع معدات النقل الأخرى.**

- **صنع الأثاث.**

- **صناعات تحويلية أخرى:** وتتضمن عدة أنواع منها صنع المجوهرات والحلي، الأدوات الرياضية، والآلات الموسيقية .. الخ.

- **صناعة المنتجات الغذائية:** وتضم عدة أنواع مثل صنع الزيوت النباتية والحيوانية، صناعة السكريات، تجهيز وحفظ اللحوم، تجهيز وحفظ الفاكهة والخضر، صنع منتجات طواحين الحبوب، وصنع منتجات الأدوية الأخرى.

- **صناعة المشروبات:** وتتضمن عدة أنواع من بينها صناعة العصائر، المشروبات الغازية، والمياد المعدنية.

إن الكلام عن صناعة المنتجات الغذائية وصناعة المشروبات يجرنا إلى الصناعة التحويلية الغذائية التي تشكل موضوع دراستنا والتي يجب أن نتوسع بعض الشيء في تفصيلها، وهو ما سنتناوله في العنوان القادم.

المطلب الثالث: الصناعة التحويلية الغذائية

الفرع الأول: تعريف الصناعة التحويلية الغذائية

يعبر الغذاء عن جميع المواد التي يتناولها أو يشربها أي كائن حي، والتي يكون مصدرها نباتي أو حيواني أو من فوق سطح الأرض أو باطنها. وقد أصبح غذاء الإنسان اليوم مرتبط بالصناعة التحويلية الغذائية، لذا تزايد الإهتمام في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بهذا الفرع من الصناعات، ذلك أنه يرتبط ارتباطا مباشرا بمتطلبات حياة الإنسان الأساسية حتى أصبح الإقتصاديون والباحثون يربطون بين الصناعة التحويلية الغذائية والأمن الغذائي.*

تعددت واختلفت تعريفات الصناعة التحويلية الغذائية حسب الإيديولوجيات الفكرية للباحثين ونظرة الإقتصاديين لهذا النوع من الصناعات.

* تم تعريف الأمن الغذائي بمؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد عام 1996، بأنه وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والإقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

فهناك من عرفها بأنها "إحدى فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية، سواء منها النباتية أو الحيوانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة إلى منتجات غذائية، تسهل عملية نقلها من مكان إلى آخر، مع بقائها صالحة للإستهالك لفترة زمنية طويلة".[1]

وعرفها آخرون بأنها "العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الإستهلاك الطازج وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لإستخدامها في مواسم غير ظهورها، أو لإستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها بحيث تبقى صالحة للإستعمال من الوجهة الصحية والحيوية".[2]

وتعرف أيضا بأنها "الهيكل الصناعي الذي يقع تحت مصب الزراعة، وتتمثل وظيفتها في تحويل المنتجات ذات الأصل الزراعي بشكل أساسي للأغراض الغذائية".[3]

في حين نجد المنظمة العربية للتنمية الصناعية قد عرفت الصناعة التحويلية الغذائية بأنها "الصناعة التي تقوم على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة".[4]

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن استخلاص ما يلي:

- الصناعة التحويلية الغذائية هي علم يقوم على البحث في طرق تجهيز وحفظ المنتجات الغذائية الطازجة لتقديمها للإستهلاك سواء في وقتها أو في غير وقت ظهورها وفي غير أماكن إنتاجها مع ضمان صلاحية استهلاكها من الناحية الصحية.
- إن الصناعة التحويلية الغذائية هي هيكل صناعي وفرع من فروع الصناعات التحويلية التي تعتمد بالأساس على مواد أولية نباتية وحيوانية.

---

[1] أحلام بوقفة، مداخلة بعنوان: **آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر**، الملتقى الدولي الصناعات الغذائية في الجزائر واقع الحال وآفاق النمو، مخبر البحوث والدراسات التسويقية، (جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 13 نوفمبر 2019). ص.4.

[2] حيزية هادف، "الصناعات الغذائية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وانعاش النهضة التصديرية"، **مجلة دراسات اقتصادية**. المجلد (18). العدد (03)، (2020). ص.88.

[3] Amel Tebani, "L'industrie agroalimentaire en Algérie Etat des lieux et stratégie d'avenir", **Etudes économiques, Revue de droit et des sciences humaines**, Université Zian Ashour de Djelfa. Volume 7, N°1, (2013). P453.

[4] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص.41.

- تعتبر الصناعة التحويلية الغذائية همزة وصل مهمة أثناء نقل المنتجات الغذائية القابلة للتلف من المصدر (المزارع والمستثمرات الفلاحية، مراكز تربية الماشية والدواجن، المناطق المخصصة لتربية وصيد الأسماك ..) إلى المصب (المستهلك عن طريق التوزيع في جميع الأسواق المحلية والدولية) دون تعرضها للفساد نتيجة العوامل الطبيعية المتعددة.
- تعد الصناعة التحويلية الغذائية من العوامل الأساسية المساعدة على تلافي كساد المنتجات الغذائية الطازجة، ولذلك يعد وجود قاعدة صناعية قوية لها ضمن إقتصاديات الدول، بالنظر لعلاقتها التشابكية مع عدة قطاعات أخرى، من عوامل تطور تلك القطاعات.
- ترتبط الصناعة التحويلية الغذائية ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي الذي يعتبر مصدر مدخلات أساسي لها، فبدون قطاع فلاحي قوي ومنتج لا يمكن الحديث عن صناعة تحويلية غذائية قوية.
- بعض التعريفات ركزت على قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني عند تعريفها للصناعات التحويلية الغذائية، وهو ما يعاب عليها كونها أهملت الموارد الطبيعية الباطنية والسطحية الأخرى بإعتبارها مادة أولية حيوية في هذه الصناعة كمصادر المياه المعدنية، وكذا المياه اللازمة أثناء عملية التجهيز والحفظ للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية المتنوعة لأنه لا يمكن تصور عملية إنتاج ضمن هذه الصناعة دون غسل أو تعقيم لهذه المواد الغذائية الخام.

إن ما سبق استخلاصه من عناصر تحيط بمفهوم الصناعة التحويلية الغذائية يسوقنا للتطرق إلى أهمية الصناعة التحويلية الغذائية.

الفرع الثاني: أهمية الصناعة التحويلية الغذائية

لا تنحصر أهمية الصناعة التحويلية الغذائية فقط في كونها نشاطا صناعيا مساهما في تقوية إقتصادات الدول، بل إن علاقتها التشابكية مع جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى وتأثيرها المباشر على جوانب حياة أفراد المجتمع هو ما أمدها بهذه الأهمية. ومعلوم أن جميع الحكومات تهدف من خلال سياساتها العامة إلى تحسين مستوى معيشة مواطنيها والذي أصبح يعبر عنه اليوم دوليا بالتنمية المستدامة*، هذه التنمية التي لا يمكن أن تتحقق اذا لم تتمكن الحكومة من تحقيق التوازن في تنمية المناطق المختلفة بالدولة، وتوفير احتياجات مواطنيها من فرص العمل وكذا السلع الغذائية التي تتماشى والحفاظ على الصحة، إضافة إلى ضمان قدرتهم

* ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة سنة 1987 في تقرير للأمم المتحدة، وقد تم تعريف التنمية المستدامة بموقع الأمم المتحدة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وتدعو التنمية المستدامة إلى تظافر الجهود من أجل بناء مستقبل للناس ولكوكب الأرض يكون شاملا للجميع ومستداما وقادرا على الصمود. ولا بد لتحقيق التنمية المستدامة، من التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية وهي النمو الإقتصادي، الإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وهذه العناصر مترابطة وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

على تحمل تكاليفها بجميع مناطق تلك الدولة، لذلك يمكن تقسيم أهمية الصناعة التحويلية الغذائية إلى ثلاثة أقسام إقتصادية وإجتماعية وسياسية، هي كالتالي:

1- الأهمية الإقتصادية:

تكمن أهمية الصناعة التحويلية الغذائية من الناحية الإقتصادية من خلال:

أ- توفير فرص العمل: يعد إنشاء المؤسسات الصناعية التحويلية الغذائية إحدى عوامل خلق فرص العمل المباشرة، سواء المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أو المؤسسات الكبيرة التي توظف اليد العاملة المؤهلة، كما أنها تعتبر أهم عوامل التطور لقطاعات أخرى مثل الفلاحة والخدمات وفروع الصناعة الأخرى، مما يحفز هذه القطاعات على زيادة عدد العاملين في القطاعات المختلفة، فهي مثلا تعزز الدخل بالنسبة للمزارعين مما يحفزهم على توسيع نشاطهم الزراعي وهو ما يعود بالفائدة على المزارعين والعاملين بقطاع الفلاحة على حد سواء.

ب- تحفيز الإقتصاد المحلي: تسهم الصناعة التحويلية الغذائية في تحفيز الإقتصاد المحلي من خلال تصنيع المنتجات المحلية بأقل تكاليف خاصة إذا اعتمدت على المواد الخام المحلية، مما يمكنها من تعزيز التنافسية التجارية في الأسواق الداخلية والخارجية، وهو ما يقوي إقتصاديات الدول من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الواردات. كما أن مؤسسات هذا الفرع من الصناعة يمكنها أن تسهم في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية، وتطوير مستوى المهارات في العمل، وتساهم في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق مرونة الإقتصاد، وتثبيت الإستقرار من خلال تنويع الأنشطة الإقتصادية.

ت- دعم الصادرات: تسهم الصناعة التحويلية الغذائية في زيادة قيمة الصادرات للدول وبالتالي تعزيز ميزانها التجاري، فالمؤسسات الصناعية عندما تساهم في إنتاج مختلف السلع الغذائية تلبي بذلك حاجيات السوق المحلية والفائض من هذه المنتجات يتم تصديره للأسواق الدولية، وفي هذا تأثير إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات لما يوفره من العملات الأجنبية.

ث- دعم النمو بباقي القطاعات الإقتصادية الأخرى: يلعب فرع الصناعة التحويلية الغذائية أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات الإقتصادية على النمو، وذلك من خلال مساهمته في العملية الإنتاجية لتلك القطاعات وبالتالي تحسين مستوى حياة أفراد المجتمع، وهذا الدور يمكن ملاحظته من خلال دعم هذا الفرع لقطاع الزراعة حيث يمنع وجود قاعدة صناعة تحويلية غذائية من كساد المحاصيل الزراعية من جهة ويحفز

المزارعين على زيادة الإنتاج، في حين يحتاج هذا الفرع من الصناعات إلى خطوط إنتاج يتم صناعتها بالمؤسسات الصناعية المختصة الأخرى.[1]

ج- تعمل الصناعة التحويلية الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيرها على مدار السنة كما يساهم بسهولة تسويقها وتوزيعها، وهو ما جعل الصناعة التحويلية الغذائية تتميز بمكانتها الأولى بين بقية فروع الصناعة الأخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تشغل 14 مليون شخص بهذا الفرع من الصناعة الذي يعد من أكبر الصناعات فيها، كما يساهم هذا النوع من الصناعات في توفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث.[2]

2- الأهمية الإجتماعية:

وتتمثل أهميتها الإجتماعية فيما يلي:

أ- توفير الغذاء: فتلبية الإحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين وضمان توفر الغذاء بأسعار معقولة يعد من أهم أهداف الحكومات في جميع الدول، وهو ما يمكن لقاعدة صناعات تحويلية غذائية متينة توفيره من خلال تصنيع وإنتاج الأطعمة القابلة للإستهلاك لفترات طويلة تقلل من احتمالية فقدانها في السوق، إضافة إلى مساهمتها في توفير الغذاء على نطاق واسع مع ضمان عدم كساد المحاصيل الزراعية وهي المشكلة التي تعاني منها أغلب الدول النامية.

ب- دعم الأمن الغذائي: تساهم الصناعة التحويلية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي للدولة عبر ضمان توفر سلسلة إمدادات غذائية متنوعة ومستدامة نظرا للعلاقة التشابكية التي تربط هذا القطاع بقطاع الفلاحة والصيد البحري.

ت- توفير غذاء صحي: ويكون ذلك من خلال تقديم منتجات صحية وفق نظام عام للإنتاج تعده الجهات الوصية بهدف حماية المستهلك.

ث- تعزيز السلع والمنتجات الغذائية بالمكونات الإضافية ذات القيمة كالأملاح المعدنية والفيتامينات الأساسية لجسم الإنسان.

---

[1] نعمون وهاب، سمية سريدي، "أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزئر: دراسة ميدانية". **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد (41) (جانفي 2017). ص.279.

[2] سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، " مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد(06)، العدد (02)، (ديسمبر 2019). ص.111.

3- الأهمية السياسية:

أ- السيادة الغذائية: تعتبر السيادة الغذائية أحد الأهداف الرئيسية للدول، وهي تعني قدرة الدولة على تلبية إحتياجاتها الغذائية بمواردها الخاصة دون الإعتماد الكلي على الواردات الخارجية، لذا تعد الصناعة التحويلية الغذائية عنصرا حيويا في تحقيق هذه السيادة من خلال تأمين الإمدادات الغذائية المحلية.

ب- الإستقلال الغذائي: تعزز الصناعة التحويلية الغذائية الإستقلال الغذائي للدول وتقلل من الإعتماد على الواردات مما يحررها من التبعية السياسية للخارج خاصة في المسائل ذات البعد الدولي.

ت- التأثير في العلاقات الدولية: قد تؤثر الصناعة التحويلية الغذائية على العلاقات الدولية بشكل كبير، سواء كان ذلك من خلال التبادل التجاري والمفاوضات الدولية المتعلقة بالغذاء، أو من خلال القرارات والسياسات التي تتخذها الدول فيما يتعلق بتصدير المواد الغذائية أو منح مساعدات غذائية لدول أخرى.

ث- التأثير على السياسات الداخلية: تتداخل الصناعة التحويلية الغذائية مع السياسات الداخلية للدول بإعتبار تشابكها مع عديد القطاعات، لذلك نجدها تؤثر على السياسات الزراعية، التجارية، البيئية، والصحية، وتتطلب هذه الصناعة توجيهات ودعم حكومي لتطويرها وضمان إستمراريتها.

ج- التأثير على استقرار الحكومات: كثيرا ما كان غلاء الأسعار وشح المواد الغذائية الأساسية سببا في إثارة موجة احتجاجات واضطرابات اجتماعية، لذا فإن للصناعة التحويلية الغذائية دور كبير في إستقرار الحكومات ومنع التوترات الإجتماعية المرتبطة بقضايا الغذاء التي يمكن أن تؤثر في إستقرار الحكومات.

ح- تدخل الصناعة التحويلية الغذائية في رسم إستراتيجيات الأمن القومي للدول، حيث تعتبر قدرة الدول على ضمان توفير الغذاء لمواطنيها في جميع الظروف والأوقات أمراً حيويا للإستقرار الداخلي وتحقيق الأمن القومي.

4- الأهمية العلمية والتكنولوجية:

أ- قيام قاعدة صناعات تحويلية غذائية قوية ومتطورة يؤدي إلى اكتساب خبرات لدى العاملين والفنيين من خلال الإحتكاك المباشر بالماكنات والآلات وهو ما يساهم في تعزيز التقدم التكنولوجي لدى أفراد المجتمع.

ب- يؤدي الإهتمام بالصناعة التحويلية الغذائية إلى زيادة توسع البحوث العلمية في الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات التقنية المرافقة لها، مسايرة لتلك النهضة الصناعية، وهو ما يؤدي إلى تطور علمي بتلك الدول.

الفرع الثالث: أنواع الصناعة التحويلية الغذائية

تتعدد التصنيفات والأقسام التي وضعها الدارسون والمنظمات الدولية المختصة للصناعة التحويلية الغذائية، لكن يمكن حصرها كالآتي[1]:

1- الصناعات المرتبطة بالمحاصيل الزراعية: ويشمل هذا النوع كل أنواع صناعات التبريد والتجميد والتعليب والتجفيف والتخليل للخضروات والفواكه، وكذا إنتاج العصائر والمركزات، والمربيات، والمشروبات السكرية، وإنتاج الزيوت كزيت الطعام وزيت الزيتون وزيت جوز الهند والزيوت الطبية والعطرية بالإضافة إلى التعبئة الطازجة للمنتجات الزراعية الإستهلاكية.

2- صناعات تقوم على المحاصيل الزراعية: وتشمل عدة أنواع من الصناعات مثل إنتاج السكر بإستخدام قصب السكر وبنجر السكر، وإنتاج النشأ من خلال سحق مادة الذرة والأرز، وإنتاج الزيوت من خلال عصر البذور الزيتية كعباد الشمس والذرة، وصناعات الطحن والمخبوزات والمعجنات، وتجفيف البصل والثوم والطماطم والتين وغيرها.

3- صناعات تقوم على حيوانات المزرعة: وتضم جميع الصناعات القائمة على الذبح والتقطيع والتجهيز والحفظ، والتبريد والتجميد والتعليب والتجفيف والمواد المنكهة، والدواجن والبيض والحليب الطازج والمجفف والألبان وكل ما ينتج منها، إضافة إلى دباغة الجلود وإنتاج الجلاتين، والتحويلات الصناعية التي تقوم على الريش.

4- صناعات تقوم على منتجات البحار والأنهار: وتشمل كل أنواع الصناعة التحويلية للأسماك من تجميد وتعليب وتجفيف وسحق، وكذا الصناعات التي تقوم على القشريات كالجمبري مثلا.

[1] محمد عبد حمد مركب العيساوي، **محاضرات في مبادئ الصناعات الغذائية**. موجهة لطلبة السنة الأولى علوم الأغذية، (جامعة الأنبار: كلية الزراعة، قسم علوم الأغذية، 2022-2023). ص ص.2-3.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية

حاز موضوع التنمية منذ الحرب العالمية الثانية على إهتمام المختصين بالدراسات الإقتصادية. وفي عصرنا الحالي وفي ظل عالم سريع التطور ومع التجدد المستمر لإحتياجات المجتمع، شكلت مواضيع التنمية الإقتصادية والتنمية الصناعية مركز إهتمام الحكومات والباحثين وحتى المنظمات الدولية على غرار منظمة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: التنمية الإقتصادية والتنمية الصناعية

بعد حصول الدول النامية على استقلالها، ظهر جليا مدى تأخر التنمية في هذه الدول، حيث ترك الإستعمار آثارا سلبية عميقة تجلت في انهيار تام للبنية الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول. فقد عمد الإستعمار إلى استغلال الموارد الطبيعية لتلك الدول بشكل سلبي، وتشويه الهوية الثقافية ضمن محاولات التغريب التي طالت شعوبها، وتقسيم أقاليم تلك البلدان إلى وحدات دولية جديدة وفق تقسيم جديد يهدف لعدم تمكينها من النهوض الإقتصادي. كما فرض الإستعمار نماذج إقتصادية تعتمد على تصدير موارد تلك الدول حال دون تطوير الصناعة المحلية. هذا الإرث الإستعماري خلف تشوهات إقتصادية وإجتماعية أعاقت تقدم هذه الدول ومكنت لمزيد من المشكلات التي اعترضت سياسات تحقيق التنمية. هذه المشكلات أدت إلى ظهور اتجاهات حاولت فهم مشكلة التنمية، حتى أن رجل الإقتصاد **أمارتيا سن AMARTYA SEN** عرف التنمية بأنها "**عملية لتوسيع خيارات البشر**"[1].

كما عرفت على أنها "عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والإيديولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الإرتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة من خلال الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة Sustainable معنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بإحتياجاتها".[2] ليأتي تعريف التنمية

---

[1] أحمد الكواز، "مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية"، **سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط**، العدد (21)، (الكويت ، 2007). ص.5.

[2] عبد الحليم شاهين، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الإقتصادي"، **سلسلة دراسات تنموية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت. العدد (73)، (2021). ص.1.

في مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1986 على أنها "عملية إقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها".[1]

من خلال هذه التعريفات، نكتشف أن مفهوم التنمية شامل لجميع جوانب حياة الإنسان بدءا من تحقيق حاجياته الأساسية وهو ما يتعلق بالجانب الإقتصادي والإجتماعي، وصولا لإحترام إنسانيته والتمتع بالكرامة والحرية والمشاركة السياسية والمساهمة في رسم خطط التنمية داخل مجتمعه وهو الجانب المتعلق بالجانب السياسي الحقوقي.

الفرع الأول: التنمية الإقتصادية

أصبحت التنمية الإقتصادية تشكل أولوية لدى الحكومات لما لها من علاقة مباشرة بالجانب المادي، فتحقيق التنمية الإقتصادية يعد نتيجة منطقية للجهود التي تبذلها الحكومات في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، والتي تهم المجتمع ككل بشكل مباشر في حياته اليومية.

1- تعريف التنمية الإقتصادية:

تعرف التنمية الإقتصادية على أنها " تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل".[2]

كما تعرف أيضا بأنها "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج، ونوعية السلع والخدمات المنتجة،

[1] الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم 2/55، **إعلان الحق في التنمية**، 1986، ص.3.

[2] حجيلة رحالي، رفيقة بوخالفة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**. المجلد (02). العدد (3)، (12 ديسمبر 2015). ص.2.

إضافة إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[1] ، كما يعرفها آخرون بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي".[2]

من خلال التعريفين السابقين نجد أن التنمية الإقتصادية تركز على تحقيق التقدم في الإقتصاد الوطني لدولة ما، وتهدف إلى زيادة الإنتاجية من خلال ابتكار أساليب جديدة للإنتاج، وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى تطوير البنية التحتية، إلى جانب ضمان تحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص بين السكان. بشكل عام يشمل مفهوم التنمية الإقتصادية جميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية، بحيث يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة ترقى للإستغلال العقلاني للثروات لضمان حقوق الأجيال القادمة في نصيبها من العيش برفاهية.

2- عناصر التنمية الإقتصادية:

إن إهتمام الحكومات والدارسين الإقتصاديين بمفهوم التنمية الإقتصادية جاء لكون هذه الأخيرة تعبر عن جميع الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأخلاقية للمجتمع، لذا اشتملت التنمية الإقتصادية في مضمونها على عدة عناصر ذات أهمية يمكن حصرها فيما يلي:[3]

- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).
- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.
- حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية.

إن تحقيق زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي، والتوزيع العادل للدخل وصولا للطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة، وكذا إحداث تغيير في هيكل الإنتاج، كل هذه العناصر يتطلب تحقيقها وجود عوامل مختلفة مثل نمو الإقتصاد، تحسين مستوى التعليم والصحة، تعزيز فرص العمل، تحسين البنية التحتية،

---

[1] إيمان سعودي، **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 الى 2015**. أطروحة دكتوراه. (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019). ص.5.

[2] المكان نفسه.

[3] نفس المرجع، ص ص. 6-7.

تشجيع الإبتكار والإستثمار، إضافة للسياسات الإقتصادية الفعالة لدعم هذه العوامل وتعزيز النمو الإقتصادي المستدام. وكل هذا لا يتحقق إلا بتوفر مسلتزمات التنمية الإقتصادية.

3- مستلزمات وشروط التنمية الإقتصادية:

أ- مستلزمات التنمية الإقتصادية:

إن مستلزمات التنمية الإقتصادية هي تلك الأدوات التي يؤدي وجودها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، وهذه الأدوات تتمثل في عوامل الإنتاج (Factors of Production)، وهي رأس المال والموارد البشرية والتكنولوجيا والإبتكار والبنية التحتية والموارد الطبيعية والسياسات الحكومية.

يقصد برأس المال The Capital ذلك التراكم لرأس المال المدخر والذي يوجه للإستثمار بدل الإستهلاك. ويلعب رأس المال دورا حيويا في تعزيز التنمية الإقتصادية للدول ويؤثر على العديد من الجوانب الإقتصادية. أما بالنسبة للموارد البشرية فهي تتمثل في الأفراد والمواطنين المساهمين في تحقيق التنمية الإقتصادية، سواء كانوا مسؤولي قطاعات وأعضاء طاقم حكومي، أو موظفين إداريين أو عاملين مهنيين. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والإبتكار فيعني المسايرة والإدماج للتطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم بما يتماشى وتحقيق تنمية إقتصادية حقيقية وفعالة. هذا ويضاف إليه أهمية توفر بنية تحتية بما تشمله من طرقات ووسائل نقل وطاقة وأقطاب ومراكز للنشاط الصناعي، بالإضافة إلى ضرورة توفر الموارد الطبيعية التي تسهم في تحقيق هذه التنمية.

إنه لا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية، بتوافر المستلزمات سابقة الذكر، دون وجود سياسات حكومية رشيدة تستهدف توظيف تلك المستلزمات لتحقيق هذه التنمية.

ب- شروط تحقيق التنمية الإقتصادية:

يعتبر القضاء على التخلف والتبعية هدفا أساسيا معلنا للتنمية الإقتصادية، لذا إرتبط تحقيق التنمية الإقتصادية بمصطلح الإستقلال الإقتصادي من جهة مع ما يحمله هذا المصطلح من ضرورات التكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة. لذا فإن شروط تحقيق التنمية مرتبطة بـ[1]:

[1] لمياء العمراني، " إشكالية التنمية الاقتصادية بإفريقيا : قراءة في أهم أطروحات الاقتصاد السياسي"، **مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (2017)، العدد (7-8)، (31 ديسمبر 2017). ص ص4-5.

– **الإستقلال الإقتصادي:** إن تحرر الشعوب من سيطرة القوى العالمية الكبرى على مقدراتها، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق الوصاية وغيرها من طرق الإستغلال، هي بداية الطريق نحو الإستقلال الإقتصادي الذي يعد من أهم شروط تحقيق التنمية الإقتصادية، فلا يمكن تحقيق تنمية إقتصادية دون تحرر سياسي وإداري وإقتصادي وثقافي، مما يسمح بالتحكم في الثروات وتوجيهها وترشيد إستغلالها بما يتوافق مع التنمية الإقتصادية الفعالة.

– **التكامل الإقتصادي:** إن ترشيد السياسات الحكومية يفرض نوعا من الترابط والتكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية داخل الدولة، ويتجلى ذلك من الناحية الإقتصادية في تفعيل الترابط بين قطاعات الزراعة، الصناعة، والتجارة، ما يسمح بالترابط والتوازن الإقتصاديين بحيث يصبح كل قطاع مكملا للآخر.

الفرع الثاني: التنمية الصناعية

1- تعريف التنمية الصناعية:

عرفت التنمية الصناعية على أنها "السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية لغرض إجراء تغيير في البيئة الصناعية للإقتصاد الوطني، عبر تطوير عمليات إستخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفؤة لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي".[1]

كما تعرف بأنها "تلك الإستراتيجية التي ترتبط بالإستراتيجية العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بإعتبارها عملية حيوية ومستمرة".[2]

كما عرفت بأنها "مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية، التي من خلالها يمكن أحداث تغييرات نوعية في البنية الإقتصادية".[3]

---

[1] لبنى ناصر، **الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة برج بوعريريج: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020). ص.28.

[2] بايه ساعو، **الصناعة التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018). ص14.

[3] المكان نفسه.

من خلال ما سبق ذكره من تعريفات نستخلص إن التنمية الصناعية تشير إلى العملية التي تهدف لتعزيز وتطوير قطاع الصناعة، وذلك بضمان تعزيز البنية التحتية مثل المنشآت الصناعية وشبكة الطرقات والموانئ والمطارات .. الخ.

وللتنمية الصناعية العديد من الأهداف التي تسعى أغلب الدول للوصول إليها، لضمان التسيير الأمثل للموارد المتاحة وكذا الحفاظ عليها.

2- أهداف التنمية الصناعية:

يتحكم السياق الإقتصادي والإجتماعي للدول في تحديد أهداف التنمية الصناعية، بحيث تتدخل العديد من العوامل في هذا السياق، والتي نجد من بينها الموارد الطبيعية المتاحة إضافة إلى تأثير توجه صانع القرار على سياسات التنمية الصناعية. وبشكل عام يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للتنمية الصناعية فيما يلي:

أ- " تدعم الصناعة الإستقلال الإقتصادي الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتعزيز الإستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح؛ فتطوير القطاع الصناعي يمكن إن يقلل من إعتماد البلد في توفير إحتياجاته على الخارج، ويوفر القدرة الذاتية للإقتصاد على التطور.

ب- المساهمة في معالجة الإختلال في الهيكل الإقتصادي الناشئ عن إعتماد الإقتصاد النامي على أنواع محدودة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محدودة تساهم في تكوين الناتج القومي، وفي التشغيل، وفي الصادرات".[1]

ت- خلق فرص عمل: تسهم التنمية الصناعية في إنشاء فرص عمل جديدة ومستقرة وذات دخل ملائم، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة للمواطن.

ث- تنويع الإقتصاد: تعد التنمية الصناعية جزءا من التنمية الإقتصادية، لذلك فهي إحدى إستراتيجيات تنويع الإقتصاد، حيث تساهم في تقليل الإعتماد على القطاعات الإقتصادية الأخرى، وتوسيع قاعدة الإقتصاد الوطني.

ج- تعزيز الصناعات المحلية: من خلال تشجيع الصناعات المحلية يمكن للدولة تقليل الإعتماد على الواردات وتعزيز قدرتها على تلبية متطلبات السوق المحلية.

[1] لبنى ناصر، مرجع سبق ذكره، ص.28.

ح- المساهمة في النهوض بالقطاعات الأخرى: وذلك راجع للعلاقة التشابكية بين قطاع الصناعة وتلك القطاعات، كقطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا جد مهم في إقتصاد أي دولة وله علاقة تكاملية بالصناعة من حيث حاجته للآلات الزراعية وتصديره للمنتجات الزراعية التي تحتاجها الصناعة التحويلية الغذائية.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية

يعد مفهوم التنمية واحدا من أهم المواضيع التي تثير إهتمام الباحثين، فهي تمثل العملية التي تهدف إلى تحقيق تحسين في الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمعات من خلال زيادة الإنتاجية والدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة. وعلى مر الزمن ظهرت العديد من النظريات والمدارس الإقتصادية التي حاولت تفسير عملية التنمية وتحديد العوامل التي تؤثر فيها وفق وجهات نظر مختلفة ومتنوعة حول كيفية تفعيلها. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى بعض النظريات التي حاولت تفسير العملية التنموية.

الفرع الأول: نظرية الموقع الصناعي (التوطين الصناعي)

تنسب هذه النظرية للإقتصادي الألماني **ألفرد ويبر (Alfred Weber)** ، (1868-1958)، الذي فسر من خلالها أهمية المكان الجغرافي عند إنشاء القواعد الصناعية، أو ما يطلق عليه بالتوطين الصناعي الذي يعرف على انه "اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة إقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا"[1].

تعتبر نظرية Alfred Weber " أولى النظريات والدراسات المتعلقة بالموقع الصناعي" [2]، حيث أراد من خلالها البحث عن سبل تحقيق أقصى حد ممكن من الربح بأقل تكلفة. ركز ويبر في هذه النظرية على أهمية جغرافية الموقع صناعي، حيث يرى إن له أثرا كبيرا في تكلفة الإنتاج من خلال ارتباطه بمجموعة عوامل حصرها في وفرة المواد الأولية وتكاليف النقل وكذا تكاليف اليد العاملة التي تدخل ضمن الدورة الإنتاجية حسب نظريته، حيث اقترح تقريب الموقع الصناعي من مكان المواد الأولية أو السوق أخذا بتلك العوامل وتكاليفها، مع مراعاة وفرة اليد العاملة الماهرة داخل الدولة، وكذا وجود بنية تحتية قوية تمكن من عملية النقل إضافة إلى

[1] ليلى بعوني، " التوطين الصناعي لتحقيق تنمية مستدامة بالمناطق شبه الحضرية – توطين الصناعة العسكرية بالجزائر، **ستراتيجيا**. العدد (14)، (2020). ص.84.

[2] فؤاد بن غضبان وآخرون ، **مدخل الى التخطيط الإقليمي والحضري**، (عمان، دار المنهجية، 2016). ص ص. 124-125.

عنصر الطاقة الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد الموقع الصناعي كما ركز على ضرورة وجود المستثمرين الصناعيين داخل الأسواق بالنسبة للسلعة المصنعة، وكل ذلك قصد تحقيق أقصى حد ممكن من الربح.

تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الإنتقادات يمكن حصرها في:

- وجه له إنتقاد حول العلاقة بين تكاليف النقل والمسافة، وتكاليف نقل المواد الخام والمواد المصنعة الجاهزة.
- لم يركز ويبر على التسهيلات والمساعدات الحكومية التي من شأنها التأثير في اختيار الموقع الصناعي، إضافة لإهماله دور العوامل البيئية وخصائص الموقع الصناعي والأراضي المحيطة به.[1]

رغم هذه الإنتقادات إلا أن هذه النظرية تمكنت من إبراز أهمية الموقع الصناعي الإستراتيجي الذي يتحكم في تكاليف إنتاج السلع وتسويقها وفي تنافسية السلع داخليا وخارجيا، إضافة إلى أهميته في عملية الجذب الإقتصادي الذي يخلق منافسة على مستوى الإستثمار الصناعي وفي الأسواق.

الفرع الثاني: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لميردال

تنسب هذه النظرية للإقتصادي السويدي **غونار ميردال (Goner Myrdal)**، (1898-1987)، وظهرت سنة 1957، والتي رأى من خلالها أن رأس المال واليد العاملة والمشاريع الإقتصادية تتركز بمناطق محددة سماها **المدن** على حساب المناطق الأخرى التي سماها **بالهامشية**، حيث أن تركيز التنمية بالمدن يؤدي إلى أحداث فوارق كبيرة بين تلك المدن والأقاليم الأخرى للدولة، " كما أن التنمية لا يمكن أن تظهر في كل مكان بل في نقاط أو مراكز محددة وهي المدن والتي حتما سيحصل فيها تركز تنموي يعزى إلى ما أسماها بالتراكم النسبي".[2]

يرى ميردال إن هذا التركيز للتنمية سيؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال واليد العاملة من الأقاليم الهامشية إلى تلك المدن، وهو ما سيزيد من تنمية تلك المدن على حساب الأقاليم الأخرى، في حين ستشهد المدن إرتفاعا في المستوى المعيشي والإنفاق نتيجة تلك التنمية التي ستسبب بالمقابل إكتظاظا سكانيا مصاحبا للتركيز الصناعي. هذه التراكمات ستخلق حسب ميردال إزدحاما ومشاكل بتلك المدن تتمثل في مشاكل بالإستيطان

[1] فؤاد بن غضبان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 124-125.

[2] نفس المرجع، ص.149.

الحضري سببها الأول نقص الأراضي الحضرية، ما سيؤدي إلى ما سماه ميردال بالتسربات الإقتصادية والإجتماعية إلى المناطق المجاورة.

حسب ميردال فإن العوامل السابق ذكرها ستؤدي إلى إنتشار التنمية إلى الأقاليم المجاورة بشكل تدريجي نظرا لزيادة الطلب على الإستثمار واكتفاء المدن التي تتركز فيها التنمية، حيث تصبح هذه الأقاليم الجديدة محل استقطاب للإستثمار الصناعي الذي يصاحبه استقطاب لرؤوس الأموال واليد العاملة مما يخلق فرص عمل جديدة وتحسن في المستوى المعيشي لتلك الأقاليم وتحقيق تنمية بها.

إن من بين ما جاءت به نظرية ميردال هو التأكيد على "أهمية التكامل بين البيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية والنفسية وأنه لا يصح الفصل بين تلك العوامل في تحليل أي مشكلة بل يجب الأخذ بها ككل ومن ثم فإنه سوف يتم معالجة المشاكل التي تحول دون حدوث العمليات التنموية".[1]

وقد خلص ميردال من خلال نظريته إلى عدة نتائج نذكر أهمها:

- " يعتبر الإنتشار التنموي من المراكز المتطورة إلى الهوامش في الدول النامية ضعيفا، وبالتالي تستمر العملية التراكمية في عملها في زيادة التباين بين مراكز التنمية والهوامش.
- يربط ميردال نشاط الأثار الإنتشارية الموجبة من المراكز إلى الهوامش بالسياسة التنموية للدولة، بمعنى أن هذه الأثار لا تحدث بالشكل المطلوب دون تدخل الدولة ".[2]

الفرع الثالث: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن

1- النمو المتوازن Balanced Growth

تعود نشأة هذه النظرية إلى كل من الإقتصادي "روزنشتين رودان (Rosenstein-Rodan, 1943) ، ونيركس (Nurkse, 1953) اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية Big Push إلى جميع الصناعات الإستهلاكية والإنتاجية، والإستثمارات في رأس المال الإجتماعي"[3]، والهدف الأساسي من ذلك حسبهما هو

---

[1] أحمد مرسي جمال عبد الغفور، وآخرون، " تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة". **مجلة الدراسات الإفريقية**. العدد (50)، (جوان 2021). ص.362.

[2] موقع جامعة الملك سعود، "الوحدة السادسة تابع النظريات المكانية"، في:
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lwhd_lsds_3.pptx .(10 مارس 2024)

[3] عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره. ص.15.

مواجهة مشكلة ضيق مجال السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة التي يعتبر بقاؤها أحد مسببات الفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، لذلك "يطلق عليه الأسلوب الشامل" [1].

وجهت عدة إنتقادات لهذه النظرية، ومن أهمها أنها تفترض عدة إفتراضات غير متوفرة في الدول النامية نذكر منها [2]:

- الطلب والذي يعد بهذه الدول منخفضا بسبب إنخفاض المداخيل والأجور.
- مرونة عرض الموارد الإنتاجية بها صغيرة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدى إلى زيادة معدلات التكاليف بنسبة تفوق معدلات زيادة الطلب مما يؤدي إلى إنخفاض في نسبة الأرباح.

2- نظرية النمو غير المتوازن: Unbalanced Growth

تعود فكرة النمو غير المتوازن إلى هيرشمان (Hirschman 1958) والذي يعد أول من بلور معالمها بعد إنتقاده لفكرة النمو المتوازن، حيث اعتبر إن إستراتيجية النمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ويرى بأنه "من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للإستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الإقتصادي في الإقتصاد القومي ككل" [3]، كون الإستثمار في قطاعات إستراتيجية معينة هو ما يقود لظهور إستثمارات جديدة تؤدي في نهاية المطاف لتحقيق عملية التنمية التي تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث سينتقل النمو من القطاعات المركز عليها والتي تسمى قطاعات **قائدة**، إلى بقية القطاعات الأخرى **التابعة**.

تعتمد هذه النظرية على الأسلوب الإنتقائي للقطاعات الواجب العمل على تطويرها والتي يسميها هيرشمان بالقائدة، وقد اعتمدت في ذلك حسب منتقديها على بعض الإفتراضات التي لا تتطابق وواقع الدول النامية، منها [4]:

- أول خطوة جاءت بها النظرية هي تحديد أولويات الإستثمار وتوجيه الموارد الإقتصادية إلى القطاع الرائد Leading Sectors، وهذا ما لا تستطيع حكومات الدول النامية تجسيده خاصة في ظل ضعف الجهاز الإداري وتعقد جهاز الأسعار بها.

---

[1] عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره. ص.16.

[2] المكان نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] المكان نفسه.

- هذه النظرية أهملت أخطاء التخطيطي عند دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات وهو ما يمكن أن يقود إلى نتائج عكسية وسلبية بالنسبة لتطور القطاعات القائدة نفسها أو بقية القطاعات التابعة لها.

الفرع الرابع: نظرية فشل التنسيق

كانت أغلب النظريات التقليدية تركز على عوامل التنمية من منظور تراكم رأس المال والقوى العاملة والمواد الخام، لكن مع بداية التسعينيات ظهرت اتجاهات حديثة تنظر للتنمية "بوصفها عملية تغيير تنظيمي Process of Organizational Change"[1]. حيث يرى هذا الإتجاه بأن الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية لا تكمن في وفرة رأس المال في الدولة المتقدمة ولا في المورد البشري المؤهل للعمل في قطاع الصناعة الذي يتطلب مهارة، لأن بعض الدول النامية حسب هؤلاء تتوفر على موارد مالية وبشرية لكن ذلك لم يترجم إلى تنمية شاملة، إضافة إلى كون الدول النامية تحصلت على مساعدات دولية بهدف تحقيق التنمية لكن ذلك لم يتحقق، وهو ما جعل أصحاب هذا الإتجاه يركزون على كفاءة الحكومات في وضع خطط التنمية.

إن نظرية فشل التنسيق Theory of Coordination Failure تعبر عن أحد هذه الإتجاهات الحديثة للتنمية، حيث ترى بأن فشل السوق قد يكون سببه عدم التنسيق بين الإستثمارات التكميلية والإستثمارات الأصلية، وذلك من منظور أن الإستثمارات الأصلية هي ما يؤدي إلى ظهور الإستثمارات التكميلية، فظهور نهضة في قطاع الزراعة مثلا سيؤدي حسب أصحاب هذا الإتجاه إلى نهضة في فروع قطاع الصناعة المرتبطة به كالصناعة التحويلية مثلا، لكن أصحاب هذا الإتجاه يربطون ذلك بالتنسيق كي يكون هناك تكامل. ومن أجل حدوث ذلك التنسيق يرى هؤلاء بضرورة تدخل الدولة لحل المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى فشل التنسيق.

ولتحقيق التنمية بشكل أمثل يرى أنصار هذا الإتجاه بضرورة "عمل برنامج إستثماري ضخم بقيادة الدولة يكون بمثابة "دفعة كبيرة" يمكن أن تقود نموا إقتصاديا للدولة ككل"[2]. ورغم معارضة الكثيرين لإستراتيجية الدفعة الكبيرة إلا أن خبراء الإقتصاد مؤخرا بدؤوا يركزون على ضرورة التكامل بين عدة عوامل لتحقيق التنمية، مثل

[1] عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره. ص.16.

[2] هاني مصطفى حسن الشامي، " نظرية التنمية الاقتصادية ذات الأبعاد الثلاثية وإمكانية تطبيقها في مصر". **التجارة والتمويل**. المجلد(39)، العدد (01)، (2019). ص.10.

خبيرة الإقتصاد الأمريكية كارلا هوف Karla Hoff * التي شبهت " الإقتصاد بالنظام البيئي حيث يمكن لسلوك المرء أن يؤثر في الآخرين، كما أن فشل التنسيق بين العديد من الأفراد المختلفين يقود الإقتصاد إلى توازنات متعددة ليست كلها أوضاع توازنية جيدة".[1] هذا الطرح ذهبت إليه عديد المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية مؤخرا، حيث أصبحت ترى في تكامل عدة عوامل علاجا لمشكلة فشل التنسيق، حيث "أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية – في الفترة ما بين عام 2005 وحتى 2015 – بضرورة عمل دفعة قوية في الإستثمارات في رأس االمال البشري والبنية التحتية والإدارة العامة Public Administration ، وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة".[2]

إذن ركزت نظرية فشل التنسيق على مشكلة التنسيق بين الإستثمارات الأصلية والإستثمارات التكاملية ورسخت لمبدإ التنسيق الذي لا يكون إلا بتدخل الدولة من أجل فرض التكامل وتحقيق التنمية الشاملة المرجوة. وهي بذلك تقدم إستراتيجية لصانع القرار بضرورة المتابعة لحالة السوق لضمان إستمرار النمو الإقتصادي الذي يحقق التنمية الإقتصادية.

إن مفهوم التنمية شهد تطورا وتبدلا سريعا منذ سنوات التسعينيات ووصولا لوقتنا المعاصر لدرجة أن المنظمات الأممية كالبنك الدولي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غيروا في تقاريرهم من نظرتهم للتنمية، فبعد أن كانت تركز على البعد الإقتصادي بمفهومه المرتبط بتقوية الإقتصاد الوطني للدول وعلاقته بضخ رأس المال الإستثماري ومهارة اليد العاملة وزيادة الدخل، تحول التركيز تحت تأثير قوى العولمة إلى التنمية بمفهومها الشامل الذي أصبح يتضمن أبعادا سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية وإنسانية، أي تنمية شاملة تمس جميع المجالات بما فيها الصحة والتعليم ومستوى معيشة الأفراد وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية .. الخ.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الصناعية

بعد حصول الدول النامية على استقلالها عملت على اتباع إستراتيجيات لتحقيق التنمية الصناعية، وقد تعددت تلك الإستراتيجيات المتبعة واختلفت بين إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن، وإستراتيجية أقطاب

---

* كارلا هوف: دكتوراه في الاقتصاد من جامعة برينستون بالولايات المتحدة الأمريكية. عملت بمجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي في الفترة من 1999 إلى 2020. لها عدة مؤلفات حول التنمية من بينها *اقتصاديات التنظيم الريفي*، ومصائد *الفقر*.

[1] هاني مصطفى حسن الشامي، مرجع سبق ذكره. ص.10.

[2] عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره. ص.23

النمو، وغيرها من الإستراتيجيات الأخرى، ومن هذه الإستراتيجيات المتبعة بهدف تحقيق التنمية الصناعية نذكر التالي:

الفرع الأول: إستراتيجية إحلال الواردات

اعتمدت الدول النامية بعد نيلها الإستقلال السياسي على هذه الإستراتيجية، والتي كانت تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للخارج، وفحوى هذه الإستراتيجية تقوم على إقامة هذه الدول لبعض شعب الصناعة التحويلية بدل إستيراد السلع من الخارج وذلك عن طريق تقوية الإنتاج المحلي. ولضمان نجاح هذه الإستراتيجية تعمل الدول على الرفع من التعريفة الجمركية على بعض السلع المستوردة بهدف حماية السلع المحلية، كما تقوم الحكومات بفرض قيود أخرى مثل فرض معايير الصناعة وقيود أخرى مباشرة وغير مباشرة. [1]

إن هذه الإستراتيجية تستفيد منها الدول النامية من ناحيتين [2]:

- حماية السلع المنتجة محليا من خلال رفع التعريفة الجمركية، وهذا ما يجعل السلع المستوردة غير قادرة على منافستها داخل السوق المحلية مما يزيد من ثباتها ورواجها في السوق.
- إن وضع قيود على الإستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى زيادة أرباح المستثمرين المحليين ما يشجع مستثمرين آخرين على اقتحام هذا النوع من الصناعات، ما سيقوي ذلك الفرع من الصناعات محليا على حساب الإستيراد.

إن قدرة هذه الإستراتيجية على الصمود بتوافر رأس المال الذي يجب أن يضخ في مثل هكذا إستثمارات، سيؤدي إلى تحرر الحكومات من ناحية العملة الأجنبية التي تستنزف إقتصاد الدول عند استيراد سلع استهلاكية، وتوجه بدل ذلك لإستيراد الآلات وخطوط الإنتاج وبعض السلع الوسيطة التي تساهم في زيادة تراكم رأس المال عن طريق توسع الإستثمار في هذا النوع من الصناعات. إضافة إلى ذلك فإن توسيع الإستثمار في هذا النوع من الصناعات سوف يؤدي تلقائيا إلى زيادة نسبة اليد العاملة وهو ما سيساهم في امتصاص نسبة البطالة ويزيد من قدرة الأفراد الإستهلاكية من جهة، ويرفع من الناتج الوطني المحلي من جهة أخرى.

اعتمدت بعض الدول، التي وجدت نفسها أمام العقوبات الإقتصادية الدولية التي فرضتها الدول الغربية المتقدمة عليها، إستراتيجية إحلال الواردات، حيث ساعدتها من جهة على تلبية حاجيات السوق الوطنية من

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012). ص.179.

[2] نفس المرجع، ص.180.

المنتجات والسلع المحلية، لكن هذه الإستراتيجية في الغالب لا يمكنها الصمود في مثل هكذا أوضاع، خاصة فيما يتعلق بالسلع الوسيطة المتعلقة بالإنتاج مثل الآلات وخطوط الإنتاج، حيث تبقى الدول النامية في حاجة إلى مثل هكذا منتجات وسيطة.

عرفت هذه الإستراتيجية بعض المعوقات في سبيل نجاحها، من بينها عدم قدرة السلع المصنعة محليا على ولوج الأسواق الخارجية نظرا لعدم قدرتها على المنافسة خاصة من ناحية الجودة، إضافة إلى أنها يمكن إن تكون سببا في تبديد الموارد بسبب ضعف الرقابة وعدم استخدام المنشآت لأقصى طاقاتها الإنتاجية نظرا لضيق السوق المحلية واكتفائها، ما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى التراجع في نوعية السلع وصولا لرداءتها بسبب عدم وجود منافسة من السلع الخارجية.

من خلال ذكر عوامل قدرة هذه الإستراتيجية على الصمود والمعوقات التي تعترض نجاحها، يمكن ذكر مزيا وعيوب هذه الإستراتيجية والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول (1):

مزايا وعيوب إستراتيجية إحلال الواردات:

المزايا	العيوب
- أسهل إستراتيجية تسمح بتنمية الصناعة وتنوع هيكل الإنتاج. - معالجة مشكلة عجز ميزان المدفوعات. - توفير فرص العمل والحد من تفاقم نسبة البطالة. - تهدف لتعزيز إنتاج السلع الإستهلاكية محليا بالتالي توفيرها للأفراد، خاصة إذا ما تعرضت صادراتها إلى عراقيل الدول المتقدمة.	-زيادة الإعتماد على الإستيراد من الخارج نتيجة إقامة صناعة معينة محلية يكون إستيرادها يكلف أقل من إنتاجها. -تكون هذه الصناعات في شكل مشروعات تجميع وتركيب وبالتالي تزداد فاتورة إستيراد هذه القطع. -قد لا تنجح في تحقيق الإكتفاء الذاتي. -تتميز بمحدودية النوعية والكفاءة لإنتاج سلع لها قدرة على منافسة السلع الأجنبية خاصة مع إنفتاح الدولة على إقتصاد السوق. -نقص الخبرة لإقامة مثل هكذا صناعات سيؤدي إلى إستيراد السلع الوسيطة ما يرفع من فاتورة الإستيراد التي تستهدف هذه الإستراتيجية تخفيضها. -هدف الشركات الخاصة وخاصة الأجنبية هو تعظيم الربح، لذلك قد تحجم أو تدخل هذه الشركات الأجنبية ضمن خطط خفية لأطراف أو دول يهمها تعطيل التنمية الصناعية بتلك الدولة لبقاء تبعيتها لها. -إنخفاض صادرات الدول النامية بعد إعتماد هذه الإستراتيجية، كون صادراتها كانت تعتمد على المواد الأولية الخام التي كانت تصدر للدول الصناعية، بعد إدخالها ضمن عمليات التصنيع.

المصدر: جميلة مداني، **استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة الى الواقع والآفاق بالجزائر** 2000-2014. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006-2007). ص.66.

الفرع الثاني: إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير

تعددت تسميات هذه الإستراتيجية بين الخبراء إلى عدة تسميات، فمن "إستراتيجية التصنيع عن طريق التصدير" إلى "إستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج" إلى "إستراتيجية بناء الصناعات للتصدير".[1]

تقوم هذه الإستراتيجية على بناء قاعدة لبعض الصناعات محليا وتوجيه السلع المصنعة محليا أو جزءا منها للتصدير، حيث تستهدف هذه الصناعات إنتاج سلع للبيع في الأسواق الخارجية بالأساس لجلب العملة الأجنبية، مع إمكانية تزويد السوق الداخلي بحاجته منها، وقد جاءت هذه الرؤية الجديدة بعد فشل إستراتيجية إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المرجوة في أغلب الدول النامية، حيث أدى الإهتمام بإحلال الواردات إلى زيادة إستيراد السلع الوسيطة وبعض المواد الأولية المستخدمة في الصناعات المحلية، والذي صاحبه اهمال قطاعات إقتصادية أخرى كقطاع الزراعة، ما تسبب في زيادة إستيراد الغذاء.[2]

يرى أصحاب هذه الإستراتيجية بأن إقامة صناعات للتصدير سيفرض على المصنعين تحسين جودة السلع المصنعة إضافة إلى التخصص، وذلك بحكم التنافسية التي تفرضها الأسواق الدولية على كل من يريد ولوجها. كما أن هذه الإستراتيجية ستسمح أيضا بوفرة في العملة الأجنبية للدول النامية وذلك من خلال تصدير المنتجات بدل إستيرادها.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية واجه نفس تحديات إستراتيجية إحلال الواردات من معوقات تمثلت في صعوبة توفير رؤوس الأموال للإستثمار بالنسبة لأغلب الدول النامية، إضافة لإفتقاد هذه الدول للتكنولوجيا الحديثة التي تساعدها على تطوير صناعاتها بما يتماشى والمنافسة الدولية في الأسواق الخارجية، ولعل نجاح بعض الدول النامية في تحقيق التنمية عند تطبيق هذه الإستراتيجية يعود إلى حيازة هذه الأخيرة على مواد أولية محلية بميزات نسبية جاذبة للإستثمار المحلي والأجنبي، وفي مجالات صناعية بعينها كصناعة الحديد والصلب، والإسمنت، والأسمدة، والسيراميك.

الفرع الثالث: إستراتيجية تلبية الحاجيات الأساسية

بعد فشل الإستراتيجيات سالفة الذكر في تحقيق التنمية في أغلب الدول النامية، ظهرت إستراتيجية جديدة للتنمية تستهدف بناء صناعات أساسية كبرى تكون إنطلاقة لخلق سلسلة من الصناعات المرتبطة بها في اطار

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره. ص.182.

[2] نفس المرجع، ص.183.

العلاقة التشابكية التي تربطها بها، ما سيؤدي حسب أصحاب هذه الرؤية إلى إعطاء دفعة للإقتصاد ستؤدي على المدى المتوسط أو الطويل إلى تحقيق تنمية شاملة عن طريق الصناعة، وكان من بين الصناعات المركز عليها الطاقة، صناعة الكيماويات، صناعة النسيج، وصناعة الحديد والصلب.

إن الهدف من تقوية هذا النوع من الصناعات ضمن هذه الإستراتيجية كان تقوية الإعتماد الذاتي للدول في تلبية حاجيات السوق المحلية، ما يضمن تقليص الإستيراد ومنه تعزيز ميزان المدفوعات، فهي إستراتيجية للتوجه الداخلي كما أكدت عليه وأقرته هيئة الأمم المتحدة وحركة عدم الإنحياز[1]، ثم الإنتقال بعد ذلك إلى التصدير عند تحقيق الفائض، وفق علاقة تكاملية بين جميع القطاعات (الصناعة، الفلاحة، والخدمات)، لتبقى عملية الإستيراد وعلاقة الدولة بالأسواق الخارجية مفتوحة لإستيراد السلع الوسيطة المكملة لتلك الصناعات، وكذا المنتجات الإستهلاكية التي يحتاجها أفراد المجتمع، والتي ستغطى نفقاتها عن طريق مدخلات التصدير وبذلك يقع توازن في الميزان التجاري للدولة من جهة، وتتخلص الدول النامية من التبعية السلبية للخارج.

بمعنى آخر فإن هذه الإستراتيجية ترى أنه على الدول عند رسمها للسياسات المتعلقة بالتنمية الإقتصادية، وفي ظل علاقاتها مع العالم الخارجي، أن تنطلق وفق مصالحها الداخلية وإحتياجاتها الأساسية، وبهدف تقوية بنيتها التحتية، مع مراعاة ظروف السوق المحلية، وبذلك ستتمكن هذه الدول من تحقيق استقلالها الإقتصادي والسياسي. إن نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها يتطلب توافر شروط أساسية حسب أصحاب هذه الرؤية، تتمثل فيما يلي [2]:

1- التحرر التدريجي من التبعية للخارج: ويتأتى ذلك من خلال العمل على حصر جميع الموارد المحلية وتحريرها من السيطرة الأجنبية، وتسخيرها لتحقيق احتياجات المواطنين، وتشمل هذه الموارد كل ما له علاقة بالدورة الإقتصادية من مواد أولية وإنتاج وتسويق وتمويل وإدارة. يضاف إليها العمل على تحقيق الأمن الغذائي من خلال تركيز هذه الدول على التوجه الداخلي في إنتاج غذائها بدل إستيراده، لأن كثير من القوى العالمية أصبحت تفرض سيطرتها على الدول النامية من خلال تحكمها في غذائها. إضافة إلى تحديد التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات نهضتها الصناعية، وسوق شرائها حتى لا يتم إستغلالها كوسيلة ضغط ضدها.

2- العمل على توسيع السوق: إن العوامل سابقة الذكر يجب إن تكمل بعامل السوق، حيث يجب العمل على توسعته، فضيق السوق المحلية سيؤدي إلى فشل أي إستراتيجية تنموية صناعية، لذا يتوجب على الدول النامية

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره. ص.187.

[2] نفس المرجع، ص.187-189.

التمكين لنفسها من خلال توسيع السوق، وذلك يكون من خلال التوسع الرأسي الذي يتطلب تعبئة الموارد المالية لتحقيق فائض إقتصادي يترجم في فرق الإنتاج على الإستهلاك مع عدم التفريق بين الأرياف والمدن في التنمية من خلال خلق تكامل حقيقي بين قطاعي الزراعة والصناعة من جهة، ومن خلال التوسع الأفقي من جهة أخرى، والذي يعني تحقيق تبادل للسلع فيما بين الدول النامية يرتقي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المشتركة بينها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال فتح الأسواق والتبادلات البينية وإقامة أسواق تجارية حرة إقليميا إضافة إلى العمل على تحسين نوعية السلع واقتحام الأسواق الدولية.

3- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية: ويقصد به زيادة الإنتاج من ناحية الكم والكيف، وهذا لا يتحقق إلا بتعديل المناهج التعليمية والتكوينية والبحثية وجعلها مصدرا لتخريج مورد بشري يشكل طاقة مؤهلة لمسايرة ودفع تلك الإستراتيجية نحو النجاح.

خلاصة الفصل الأول:

تعد الصناعة أهم ركيزة لإقتصاد الدول، ولولا أهميتها الإقتصادية لما عمدت الدول المتقدمة إلى مسايرة الثورة الصناعية التي عرفتها وتسخير كل الموارد اللازمة لها، هذه الموارد التي تختلف حسب ما تمتلكه الدول من إمكانات تسمى في علم الإقتصاد بمقومات الصناعة.

إن الإستغلال الأمثل لمقومات الصناعة الخاصة بكل دولة هو ما يُمكّن لإنشاء قاعدة صناعية تهدف لتحقيق تنمية صناعية ومن ورائها تنمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية شاملة. لذلك ظهرت عديد النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية، إضافة لرؤى تشرح بعض الإستراتيجيات التي قدمها أصحابها على أنها خطوات عملية للوصول إلى الأهداف المرجوة.

إن فشل نظريات التنمية الإقتصادية وإستراتيجيات التنمية الصناعية بأغلب الدول النامية لا يعود بالأساس لكون تلك النظريات والإستراتيجيات غير واقعية التطبيق، ولكن لكون أغلب هذه الدول اعتمدت سياسة الإستيراد والإسقاط المباشر لنظريات وإستراتيجيات قدمها علماء وباحثين غربيين أسسوا تلك النظريات وطرحوا إستراتيجيات بالتركيز على إقتصاديات بلدانهم والعوامل الإيكولوجية المحيطة بها والمتفاعلة معها، أو تقديم نظريات واستراتيجيات للدول النامية مع عدم إلمامهم بواقع وبيئة تلك الدول.

الفصل الثاني:

الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

الفصل الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

لم تكن السياسة الإقتصادية للسلطات الإستعمارية الفرنسية بالجزائر تهدف لتحقيق التنمية الإقتصادية التي تلبي احتياجات الفرد الجزائري، بقدر ما كانت سياسة تهدف لتشتيت الإلتفاف الشعبي حول ثورة التحرير الوطني، حيث تعتبر سياسة إقتصادية للضبط السياسي والأمني، كما أنها كانت سياسة لتلبية احتياجات الجنود الفرنسيين وعائلاتهم والعاملين بالجزائر تحت سلطة الإستعمار، لذلك فقد تسلمت أول حكومة جزائرية مقاليد الحكم بعد الإستقلال وهي تعلم إن كل البنى التحتية مدمرة، ولإطلاق مشاريع إعادة البناء كان لا بد لها من مداخيل مالية، وهو ما لا يمكن الحصول عليه إلا بوجود قطاعات إقتصادية منتجة، لذلك عمدت أولا لتلبية احتياجات المواطنين الإجتماعية وفق سياسة تحديد الأولويات وبمساعدة الأشقاء والأصدقاء من دول العالم، خاصة في مجالات الصحية والتعليم والتكوين، وموازاة مع ذلك إنطلقت كغيرها من الدول التي تحررت حديثا من هيمنة المستعمر الغربي، ، في محاولات عديدة لبناء إقتصادها، وبما إن أهم قطاع بالنسبة للجزائريين – وهو قطاع الزراعة – لم يكن بتلك القوة الإنتاجية التي يمكنها المساعدة على تدفق رؤوس الأموال، كونه قد تأثر من سياسة التخلف الممنهجة التي عمل المستعمر على تثبيتها، فقد حاولت الحكومة التخطيط لبناء قاعدة صناعية بمساعدة الدول الصديقة كالإتحاد السوفياتي لتكون إنطلاقة للتنمية الإقتصادية.

إن من بين أنواع الصناعة التي ركزت الجزائر عليها منذ الإستقلال نجد الصناعات التحويلية، بإعتبارها من أهم أنواع الصناعات لما لها من علاقة تشابكية مع بقية قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى، ومن الصناعات التي لقيت إهتمام حكومة الجزائر المستقلة نجد صناعة الحديد والصلب، وصناعة الإسمنت، وبعض شعب الصناعة التحويلية الغذائية التي ورثتها عن المستعمر.

تعددت السياسات الإقتصادية المنتهجة منذ الإستقلال والرامية للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية لكن أسباب متعددة بين السياسية والإدارية والإقتصادية، وكذا من ناحية المورد البشري المؤهل، حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة، من جهة أخرى نجحت بعض السياسات الإقتصادية بالجزائر التي تستهدف النهوض بقطاعات إقتصادية ترتبط بفرع الصناعة التحويلية الغذائية ارتباطا وثيقا، ما جعلها تشكل عوامل ومقومات لنجاح هذا الفرع من الصناعات، ووجه تركيز المهتمين بالتنمية الإقتصادية من سياسيين وإقتصاديين لهذا الموضوع مجددا، فبعد النجاح الذي حققه قطاع الزراعة خلال حوالي خمسة وعشرين سنة مضت ، خاصة بالمناطق الصحراوية، ومع تأكد صانع القرار من قدرة هذا القطاع على التحول إلى مصدر

ومصب حيوي للمواد الأولية لفرع الصناعة التحويلية الغذائية، رسمت الحكومات المتتالية سياسات صناعية تهدف لتنويع الإقتصاد خاصة من خلال استغلال العلاقة التشابكية بين هذين القطاعين. لكن قبل الخوض في تحليل هذه السياسات يتحتم علينا التطرق لمراحل تطور الصناعة التحويلية الغذائية وواقعها في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

عرفت الجزائر قبل الإستقلال نشأة بعض الصناعات، خاصة بعد إندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر سنة 1954، حيث نمت بعض الصناعات تزامنا وتزايد عدد الجنود رفقة عائلاتهم، والذين تم استدعاؤهم من فرنسا لإخماد الثورة، هذا النمو الكبير يرتبط بثلاثة قطاعات وهي الصناعة الكيميائية، الصناعات الغذائية، وقطاع الخدمات [1]، فقد عمدت السلطات الإستعمارية بعد ثورة التحرير الوطني والإلتفاف الشعبي الكبير حولها، إلى رسم خطة سياسية وإقتصادية تضمن لها بقاء جزائر ما بعد الإستقلال في حلقة من التبعية السياسية والإقتصادية، وذلك لإستنزاف مواردها فيما يمكن وصفه بالإستعمار الجديد، فقامت بدعم بعض الصناعات وجعلها تابعة لها من ناحية رأس المال أو التسيير الفني وكذا من ناحية الملكية، ومن هذه الصناعات نجد الصناعات النفطية بالصحراء وبعض المنشآت للصناعات التحويلية الغذائية، وكذا بعض الصناعات الأخرى التي كانت ملكية خاصة للمستوطنين الفرنسيين، لتأتي اتفاقية ايفيان المبرمة في الثامن عشر (18) من مارس 1962 وتكرس تلك التبعية من خلال تضمينها لإتفاق يرسم لسياسة تعاون بين الجزائر وفرنسا ويرسخ تبعية إقتصادية وثقافية جزائرية لهذه الأخيرة، هذا التعاون الذي اعتبره إعلان مؤتمر طرابلس فيما بعد "أصدق تعبير على سياسة الإستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا ويتصل بظاهرة تحويل الإستعمار القديم إلى استعمار من نوع جديد".[2]

قسم الباحثون والدارسون تطور الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر إلى عدة مراحل كل حسب نظرته والزاوية التي اهتم بها خلال تحليله لهذا التطور*، لكن يمكن حصر هذه المراحل اجمالا في التالي.

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**. (الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979). ص.429.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire**, Déclaration du Congrès de Tripoli**, le Conseil National de la Révolution Algérienne (CNRA). Juin 1962, P.07.

* هناك من قسم مراحل تطور الصناعات التحويلية الغذائية وفق منظور اجتماعي، وهناك من قسمها وفق منظور اقتصادي بحت حسب السياسات الحكومية المالية والنقدية، لذا تم وضع هذا التقسيم أخذا بالإعتبار لبعض المحطات السياسية والتجولات الاقتصادية بطريقة تناسب التخصص للتوصل الى تحليل موضوعي لسياسات النهوض بهذا الفرع من الصناعات.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الإستقلال 1962-1989

عرفت هذه المرحلة عدة محطات يمكن تقسيمها كالتالي:

الفرع الأول: الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة بين 1962-1966

رغم التخلف والصعوبات الإجتماعية والإقتصادية وكذا الصراعات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد الإستقلال، إلا إن الحكومة سعت لوضع الخطوط العريضة من أجل تنمية إقتصادية شاملة، وذلك من خلال إعلان مؤتمر طرابلس شهر جوان 1962، والذي كان بمثابة حجر الأساس لبرنامج سياسي وإقتصادي يحمل سياسة إقتصادية تحددت خطوطها العريضة بقرار العمل من أجل إقامة قاعدة صناعية تكون نواة لإنطلاقة إقتصادية حقيقية تمس جميع القطاعات الصناعية الأخرى مع التركيز على دعم وإصلاح قطاع الزراعة ومنحه أولوية ضمن هذا البرنامج، أي أنه رسم سياسة تعتمد على " اصلاح زراعي وتصنيع ضروري".[1]

لكن الملاحظ للسياسة الإقتصادية الجزائرية بعد الإستقلال، خاصة في الفترة الممتدة بين 1962-1966، يرى أن الحكومة الجزائرية وبسبب المشاكل الإجتماعية التي خلفها الإستعمار وكذا الصراعات السياسية الداخلية التي كانت سائدة آنذاك من جهة، وسيطرة فرنسا على إستخراج النفط كما نصت على ذلك اتفاقية ايفيان[2] الموقعة بين الجزائر وفرنسا، إضافة إلى تمكين سلطات المستعمر الفرنسي إقتصاديا لرأس المال الفرنسي قبل خروجها من الجزائر من جهة أخرى، كل هذه الأسباب جعلت الحكومة الجزائرية تساير في سياساتها الإقتصادية برنامج مشروع قسنطينة *، وهو ما ترجم شطر منه بإنشاء بعض المؤسسات الصناعية مثل مصنع الحديد والصلب بالحجار ولاية عنابة، وبعض الصناعات الأخرى، والتي نجد من بينها الصناعة التحويلية الغذائية، حيث استغلت الحكومة الجزائرية ما ورثته عن المستعمر من منشآت صناعية وعملت على تشغيلها إضافة لمحاولة استكمال مخطط مشروع قسنطينة في شقه الإقتصادي. والجدول التالي يبين الإستثمارات الفرنسية في بعض الصناعات بالجزائر بعد إندلاع ثورة التحرير الوطني في اطار محاولة احتواء الثورة وإفشالها، وبعد الإستقلال أيضا ضمن محاولات الحكومة الجزائرية استكمال مشروع قسنطينة في شقه الإقتصادي:

---

[1] فوزي عبد الرزاق ، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007). ص.79.

[2] JOURNAL OFFIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE. 20 MARS 1962. P.8.

* هو برنامج اقتصادي خماسي أعلنت عنه السلطات الإستعمارية الفرنسية لصالح الشعب الجزائري، وذلك بعد تزايد وتيرة ثورة التحرير الوطني، حيث بعد وصول ديغول الى السلطة أعلن عن خطته في خطابه الموجه من قسنطينة في 03 أكتوبر 1958، وكان يضم ظاهرا العديد من الوعود بالإصلاحات في المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، لكن الهدف الخفي منه كان أضعاف جبهة التحرير الوطني سياسيا وإفشال ثورة التحرير الوطني من خلال تشتيت الإلتفاف الشعبي حولها.

جدول (02):

الإستثمارات الصناعية الفرنسية بالجزائر التي إنشئت في الفترة بين 1959-1964:

(الوحدة مليون فرنك فرنسي جديد)

الفروع	المبلغ
صناعة غذائية	240
مواد بناء	260
مناجم	154
صناعات آلية كهربائية	260
صناعات كيماوية	48
صناعة النسيج	343
صناعات أخرى متنوعة	302
المجموع	1947

المصدر: فوزي عبد الرزاق ، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007). ص.80.

من خلال هذا الجدول نجد أن الصناعة التحويلية الغذائية استقطبت القطاع الخاص الفرنسي في أواخر سنوات الإستعمار، وذلك راجع للإمتيازات التي منحتها فرنسا للمستثمرين الفرنسيين والأوروبيين بهدف تحفيزهم على الإستثمار بالجزائر، كالإعفاءات الضريبية والضمانات التأمينية ضد أي خسائر قد تحدث للمنشآت الصناعية نتيجة الحرب، ويأتي هذا الإستقطاب لرؤوس الأموال الغربية تنفيذا للسياسة التنموية الإقتصادية التي جاء بها مشروع قسنطينة الذي كان هدفه جعل الجزائر خلفية إقتصادية لفرنسا لدعم السوق الفرنسية والأوروبية بالمنتجات الزراعية والصناعية. كما لقيت الصناعة التحويلية الغذائية إهتماما من طرف الحكومة الجزائرية أيضا في سياق بحثها عن حلول للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية الموروثة عن الإدارة الإستعمارية الفرنسية.

إن ما ميز هذه المرحلة هو أن الحكومة لم تجعل إهتمامها منصبا على تحقيق التنمية الإقتصادية، بل عملت على محاولة حل المشاكل الأساسية التي خلفها الوجود الفرنسي بالجزائر، مع تنفيذ سياسة تهدف

"لإسترجاع السيادة والسيطرة على كافة القطاعات الإقتصادية"[1]، وهو ما تم ترجمته من خلال عمليات التأميم التي مست العديد من المؤسسات الإقتصادية التي كانت تحت سيطرة الفرنسيين، وقد شملت هذه السياسة جميع المؤسسات الإقتصادية بالتدريج، والتي من بينها مؤسسات الصناعة التحويلية الغذائية حيث شملت عملية التأميم جميع المنشآت مثل شركة الزيوت (CRESPO) بمدينتي وهران وعنابة، ومعامل الكسكسي المتواجدة بالعاصمة وولايتي وهران وقسنطينة، وكذا بقية المطاحن ومصانع العجائن المنتشرة عبر التراب الوطني، ومصنعي الفواكه والحلويات بمدينة البليدة.[2]

رافقت عمليات التأميم تلك عملية حل للتكتلات الفرنسية التي كانت تدير كل قطاع أو فرع من الفروع الصناعية والتي كانت تخدم مصالح الشركة الأم بفرنسا، مثل تكتل لوسيور الذي كان يشرف على جميع المنشآت الصناعية المرتبطة بالصناعة التحويلية الغذائية وتم حله لتحل محله العديد من المؤسسات مثل الشركة الوطنية لتسيير وحدات المطاحن، والديوان الوطني للحليب ومشتقاته، اللذين تم إنشاؤهما سنة 1964، وكذا تعاونيات التوزيع المختصة بتعليب وتوزيع المنتجات الزراعية بالأسواق الداخلية. إضافة إلى إنشاء "الشركة الوطنية لتسيير وتنمية الصناعات الغذائية SOGEDIA".[3]

اختلف الدارسون والباحثون في وصف هذه الفترة بإعتبار الغموض الذي اكتنف السياسة الإقتصادية المتبعة خلالها، فقد وصفها البعض بمرحلة إنتقالة في حين وصفها آخرون بمرحلة إنتظار، ليصنفها آخرون بمرحلة النضوج.[4] لكن يمكن القول إن الفترة الممتدة بين 1962-1967 كانت بمثابة مرحلة إنتقالية بالنسبة للجزائر، حيث أنه ورغم إهتمام الحكومة بالصناعة إلا أنها لم تكن بتلك القوة الهادفة إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، وذلك راجع لعدة عوامل موضوعية يمكن حصرها في[5]:

- نقص رأس المال وعدم توفر المورد البشري المؤهل لإنطلاقة صناعية قوية.
- نقص المواد الأولية الضرورية لإقامة صناعة تحويلية غذائية نظرا لعدم قدرة قطاع الزراعة على توفير ما يحتاجه هذا الفرع من الصناعة.

---

[1] خولة عبد اللاوي، **التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2022). ص.99.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ص.83.

[3] المكان نفسه.

[4] شهرزاد زغيب، **استراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة 1967-1989**. أطروحة ماجستير. (جامعة الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، 1992). ص.47.

[5] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ص.84.

- الدمار الذي ألحقه المستعمر الفرنسي بجميع البنى التحتية قبل مغادرته للبلاد.

إضافة إلى هذه العوامل فإن الحكومة الجزائرية – كما سبق ذكره – كان يهمها بالدرجة الأولى استرجاع السيادة الوطنية والسيطرة على الإقتصاد الوطني لضمان إنطلاقة تنموية حقيقية، وهو ما جعل سياستها الإقتصادية تعتمد على التسيير الذاتي والتي كانت تهدف بالأساس إلى إنجاح العملية الإنتاجية[1] لتلبية حاجيات المواطنين، ومواجهة المشاكل الإجتماعية التي كانت تمثل تحديا كبيرا بالنسبة لها كالفقر والبطالة. كما تعد الإنقسامات والصراعات السياسية الداخلية التي ميزت هذه الفترة والتي أدت سنة 1965 إلى إزاحة الرئيس أحمد بن بلة من السلطة وتولي الرئيس هواري بومدين رأس السلطة التنفيذية، من أهم العوامل التي جعلت الإهتمام بالتنمية الإقتصادية بصفة عامة يكون هامشيا. كل هذه العوامل ساهمت في فشل سياسة التسيير الذاتي التي كانت منتهجة، ما أدى إلى ضرورة أحداث تغيير جذري في عملية التسيير، وهو ما سنتطرق إليه في العناوين القادمة.

الفرع الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة بين 1667-1979

بعد تولي الرئيس هواري بومدين السلطة التنفيذية سنة 1965، ومع تفاقم مستويات الفقر والبطالة والتفكك الإقتصادي بسبب فشل الإستراتيجيات الإقتصادية السابقة في تحقيق الأهداف المحددة، سلكت الحكومة إستراتيجية جديدة، حيث اعتمدت النظام الإشتراكي في إدارة الإقتصاد الوطني مع التركيز على الصناعة. وفي اطار سياسة النهوض بهذا القطاع ضخت الحكومة استثمارات بلغت قيمتها 50 مليار دينار جزائري في الفترة بين 1967- 1977، وكان للصناعات الإستخراجية البترولية الحصة الأكبر منها [2]، وكان الهدف هو الوصول لتراكم رأس المال الذي سيمكن من المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

حاولت الحكومة تنفيذ هذه السياسة وفق خطط تنموية متتالية، تمثلت الأولى في المخطط الثلاثي (1967-1969)، والثانية في المخطط الرباعي (1970-1973)، ثم المخطط الرباعي (1974-1977).[3] لكن الملاحظ في هذه الخطط إن الحكومة ركزت على الصناعات الثقيلة وأهملت بقية فروع الصناعة الأخرى، حتى إن فرع الصناعة التحويلية الغذائية لم تتجاوز الإستثمارات به 05 % من مجموع الغلاف الإستثماري خلال هذه الفترة [4]، كما أهملت الحكومة خلال هذه الفترة بقية القطاعات الإقتصادية المهمة كقطاع الفلاحة مثلا. والجدول التالي يبين حجم الإستثمارات بكل قطاع خلال فترات هذه المخططات التنموية.

---

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص.99.

[2] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص.162.

[3] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ص.87.

[4] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.162.

جدول (03):

الإستثمارات بالجزائر خلال الفترة 1967-1977 (الوحدة مليون دينار جزائري) :

القطاع	المخطط الثلاثي 1969-1967		المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني 1977-1974	
القيمة / النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1606	-	4140	%14.8	12005	%10.9
الصناعة	4750	%51.6	12400	%44.7	48000	%43.4
الهياكل القاعدية	855	-	2307	%8.3	1551	%14
التنظيم	810	-	3310	%11.9	9947	%9
باقي القطاعات	1121	-	5583	%20.7	24784	%22.7
المجموع / بالمليار دج	9.06	-	27.75	%100	110.22	%100

المصدر: خولة عبد اللاوي، **التوجهات الجديدة للسياسة العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2022). ص.102.

يتضح من خلال هذا الإحصائيات إن صانع القرار ركز خلال هذه الفترة على الصناعات الثقيلة والوسيطة، بحكم إعتماده على إستراتيجية الصناعة المصنعة* أو المتصنيعية كما يسميها البعض، والتي اعتمدتها أغلب النماذج الإقتصادية الإشتراكية، لكن الملاحظ هو إن هذه الإستراتيجية لم تنجح بالجزائر كون السياسات الإقتصادية المنتهجة أهملت العلاقة التي تربط قطاع الصناعة بالقطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة مثلا، بحيث لم يعط لقطاع الفلاحة الأهمية اللازمة بإعتبارها من أهم القطاعات الإقتصادية التي كان بإمكانها المساهمة وبقوة في النهوض بالإقتصاد الوطني، هذا الفشل أدى إلى حدوث إختلالات نتج عنها تنامي النزوح الريفي نحو المدن بحثا عن العمل بسبب تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة بالأرياف ووجود فرص عمل بالمصانع المتركزة بالمدن الشمالية، ما أدى إلى تراجع مردودية القطاع الزراعي وهو ما أثر بدوره على فرع الصناعة التحويلية الغذائية

* تركز إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة. وقد جاء بهذه الإستراتيجية د. دبرنيس اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو بإعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.

بإعتبار علاقته التكاملية مع قطاع الزراعة[1]، كما إن إهتمام الدولة بالقطاع العام على حساب القطاع الخاص خلال هذه الفترة، أدى إلى تقلص عدد المنشآت بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، ما أثر على هذه الأخيرة وأدى إلى اغلاق العديد من المنشآت الصناعة في هذا الفرع.[2]

ما يجب ذكره هو إن العجز في تحقيق أهداف المخططات التنموية خلال هذه الفترة لم يكن سببه الرئيسي فشل سياسات الحكومة، بل كان الدمار في جميع البنى التحتية والصعوبات التي تعمد المستعمر الفرنسي تركها لحكومة الإستقلال، فقد ورثت مشاكل اجتماعية جمة كالفقر والبطالة وتدهور القطاع الصحي، إضافة إلى شح الموارد المالية الأمر الذي عطل إطلاق مخططات تنموية فعلية، ورغم ذلك فإن الحكومة عملت من خلال عمليات التأميم التي إنتهجتها على تصحيح تلك الإختلالات، إضافة إلى عملها على تلبية حاجيات المواطنين الأساسية مع محاولة تحقيق تنمية إقتصادية عن طريق صناعة قوية، لذا فإنه يمكن القول إن هذه الفترة كانت بمثابة التحدي الأكبر للحكومة الجزائرية من الناحية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما يمكن القول بأنها نجحت إلى حد ما في إقامة لبنة أولية لقاعدة صناعية رغم الظروف التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة.

انه ونتيجة للإختلالات التي تم ذكرها سالفا، اتسعت الفجوة بين الإنتاج الكلي للمواد الإستهلاكية الغذائية والطلب الكلي عليها حيث لم تتعدى نسبة تغطية الإنتاج المحلي للطلب على السلع الغذائية خلال هذه الفترة 40% [3]، لذا توجهت الحكومة إلى الإستيراد لسد هذه الفجوة.[4]

الفرع الثالث: الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة بين 1980-1989

تسبب ارتفاع فاتورة إستيراد المواد الإستهلاكية وإعتماد الحكومة على إستيراد الماكينات والتجهيزات أثناء سعيها لبناء قاعدة صناعية خلال الفترة السابقة، في ارتفاع الدين الخارجي للجزائر، ما جعل الحكومة تطلق عملية تقييمية في الفترة بين 1978-1979 لدراسة وتقييم نتائج المخططات التنموية السابقة والعمل على تصحيح الإختلالات عبر المخطط الخماسي الأول الذي أطلقته سنة 1980.

تم اقرار خطوط عريضة لسياسو إقتصادية وإجتماعية جديدة بالجزائر، وذلك بناء على " توجيهات وتوصيات المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي إنعقد في جوان 1980 بطلب من المؤتمر

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره ص.94.

[2] سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، مرجع سبق ذكره. ص ص.111-112.

[3] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.162.

[4] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره. ص.93.

الرابع للحزب الذي كان في شهر جانفي 1979"[1]. هذه السياسات ركزت على تلبية الحاجيات الإجتماعية للمواطن نظرا للتزايد المتنامي لها والعجز المسجل في تلبيتها نتيجة التعثر في البرامج الإستثمارية، إضافة إلى الإختلالات والنقائص المسجلة خلال الفترة السابقة.

تجسدت هذه السياسات والقرارات في المخطط الخماسي الأول الذي خصص للفترة بين 1980-1984، وجاء بأهداف نصت عليها المادة رقم 05 من القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، حيث تضمنت فيما يتعلق بالصناعة والتنمية [2]:

- العمل على تطوير الأنشطة الإقتصادية لتحقيق التكامل، والعمل على ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع استكمال المشاريع الصناعية القاعدية، وهذا بهدف خلق سوق وطنية نشطة ومنسجمة تسهم في تحسين المبادلات الخارجية.

الجدير بالذكر أن السياسة الإقتصادية الجديدة المنتهجة ركزت على زيادة حجم الإستثمارات الإقتصادية في قطاع الصناعة، مع إعطاء أهمية لقطاع الفلاحة، وذلك على حساب قطاع المحروقات. وبالنسبة للصناعة التحويلية الغذائية فقد عرفت نموا وإهتماما من طرف صانع القرار في هذه الفترة، حيث شكلت نسبة الإستثمارات في هذا الفرع سنة 1982 ما يعادل 21% من اجمالي المشاريع الإستثمارية المنجزة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لترتفع سنة 1983 إلى 29%.[3]

رغم محاولات الحكومة تدارك الإختلالات التي حدثت خلال الفترة السابقة، ورغم ضخامة الغلاف المالي المخصص للإستثمارات الصناعية وكذا الإهتمام بقطاع الفلاحية، إلا إن تراكمات الفترة السابقة وعامل النمو الديموغرافي الذي سبب زيادة في الطلب الكلي على المواد الغذائية وزيادة في نسبة طالبي العمل، أثر على قدرة هذه السياسات على تلبية الإحتياجات الإستهلاكية الأساسية وتوفير فرص العمل، ما جعل نجاح هذه السياسات يكون هامشيا رغم الإنجازات المحققة. فقد عرفت هذه الفترة عجزا ماليا كبيرا للمؤسسات الإقتصادية العمومية، ما أدى بصانع القرار إلى تطبيق سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات الإقتصادية، وذلك من خلال المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 والمتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، حيث عمدت الحكومة في اطار سعيها لتدارك الإختلالات الى إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية في جميع القطاعات[4]،

---

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص.109.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 80-11 يتضمن "المخطط الخماسي 1980-1984"، **الجريدة الرسمية**. عدد 51، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980، ص.2.

[3] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.163.

[4] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص.110.

ورغم تلك المحاولات إلا إن الحكومة تعثرت في تحقيق أهدافها الرئيسية. هذا التعثر تطلب إطلاق المخطط الخماسي الثاني للفترة بين 1985-1989، والذي جاء مكملا للمخطط الخماسي الأول، وبهدف لتحقيق عدة أهداف أخرى من بينها تطوير فرع الصناعة التحويلية والإهتمام بقطاع الفلاحة بهدف الوصول إلى إنشاء قاعدة صناعية تكاملية خاصة ما تعلق منها بالصناعات الإستهلاكية، وذلك لتخفيض فاتورة الإستيراد للمواد الغذائية الأساسية التي شهدت إرتفاعا كبيرا أدخلت البلاد في مديونية متنامية للخارج، حيث كان من بين الأهداف التحكم في التوازنات المالية الداخلية والخارجية وكذا مكافحة كل أشكال التبذير، وإنتهاج سياسات تقشفية تتماشى وإمكانيات البلد والأهداف الإقتصادية المسطرة.[1]

رغم محاولات الحكومة الجزائرية في سياساتها الإقتصادية النهوض بالإقتصاد الجزائري، وتركيزها على تصحيح الإختلالات السابقة من خلال دعم فروع الصناعة الخفيفة خاصة الصناعة التحويلية الغذائية، إلا أن هذه السياسات لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، بحيث كان لأزمة إنخفاض البترول التي بدأت سنة 1983 ووصلت ذروتها سنة 1986 أثرا بليغا على الجزائر سياسيا وإقتصاديا، هذه الأزمة العالمية التي كانت مفتعلة شهدت أعنف حرب أسعار دولية أدخلت فيها بعض الأطراف حسابات سياسية وإقتصادية[2]، أثرت على أغلب الدول التي تعتمد على الريع النفطي خاصة الدول النامية، ومنها الجزائر التي دخلت مرحلة سياسية وإقتصادية وإجتماعية صعبة، ويمكن حصر أهم آثار هذه الأزمة المفتعلة في أسعار النفط لعام 1986 على الجزائر فيما يلي[3]:

- التدهور في مستوى المعيشة وتفاقم مشكلة البطالة، وتوسع دائرة الممارسات البيروقراطية للإدارة.
- خروج الشعب الجزائري في مظاهرات ضد غلاء الأسعار والسياسات الإجتماعية والإقتصادية المنتهجة، هذه المظاهرات التي عرفت بأحداث 5 أكتوبر 1988، وما تبعها من أحداث عنف مأساوية نتيجة اتساع الهوة بين النظام السياسي والمجتمع.
- إقرار دستور جديد سنة 1989 وإعتماد اصلاحات سياسية عدة أهمها تبني التعددية السياسية والحزبية.

---

[1] عبد الله نور الدين، **محاضرات في الاقتصاد الجزائري**. موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، (جامعة سعيدة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2022-2023). ص.24.

[2] عبد الرحمان بروكي، عبد الرحمن عبد القادر، **مداخلة بعنوان الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر: دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015**. ملتقى دولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي – الواقع والتحديات، (جامعة دراية أدرار: ديسمبر 2015). ص.3.

[3] نفس المرجع، ص.4.

- ارتفاع المديونية الخارجية الأمر الذي أسهم في تقليص معدلات الإستثمار في جميع القطاعات الإقتصادية

هذه الأزمة فرضت على الحكومة الجزائرية التسريع في تطبيق إصلاحات سياسية وإقتصادية عميقة كان قد وعد بها الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة يوم 10 أكتوبر 1988، والتي من أهمها إعادة النظر في طرق التخطيط والتوجه نحو اللامركزية، وإستقلالية المؤسسات الإقتصادية العمومية بعد فشل سياسة التسيير المركزي، وكذا العمل على خوصصة كلية للقطاع الفلاحي، إضافة إلى اصلاح المنظومة التشريعية بما يتماشى ودعم الإستثمارات الخاصة في جميع القطاعات.[1]

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية 1990- 1999

كانت صدمة تهاوي أسعار البترول سنة 1986 وما ترتب عنها من أزمة اجتماعية وإقتصادية وسياسية داخلية، دافعا أساسيا لصانع القرار الجزائري لإنتهاج سياسات إقتصادية مختلفة عن سياسة التخطيط المركزي، ففي فترة التسعينيات التي عرفت هشاشة في الجبهة الإجتماعية واضطرابا في الجبهة السياسية نتيجة لعدم قدرة الحكومة على الوفاء بمطالب المجتمع الملحة والتي كان أولها تحسين مستوى المعيشة وخفض الأسعار، إنطلقت سياسة جديدة تستهدف تسريع وتيرة الإصلاحات الإقتصادية الشاملة، رغم الكلفة الإجتماعية الباهظة آنذاك. فقد بدأ العمل على التوجه لسياسات إقتصادية تستهدف مواكبة التحولات الحاصلة في العالم والرامية لإعتماد نمط إقتصاد السوق، وذلك بعد أزمة المديونية الخارجية التي وجدت الحكومة نفسها فيها، إضافة للضائقة المالية التي حتمت عليها التوجه للمؤسسات الدولية المانحة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

عملت الجزائر مجبرة خلال هذه المرحلة على القيام بعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية وفق شروط كانت قاسية بالنسبة لصانع القرار، سواء من الناحية السياسية والإجتماعية أو الإقتصادية، وقد تمت عمليات الإصلاح والتغيير المتفق عليها في سياق اجتماعي وسياسي صعب عرف غليانا شعبيا، ومشهد سياسي متوتر عرفته الجزائر بعد تكريس التعددية الحزبية والسياسية بصدور دستور 1989. هذه الإصلاحات السياسية والإقتصادية المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي إنطلق تنفيذها ضمن برنامج التثبيت الإقتصادي الأول والذي حددت مدته مع هذه الهيئة بسنة واحدة (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)، ثم اتفاق

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص ص.114-120.

الإستعداد الإئتماني الثاني (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992) [1]، وهو ما جعل الجزائر تنتهج مجموعة من الإجراءات التي تم الإتفاق عليها، ويمكن ذكرها في التالي [2]:

- العمل على إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي.
- إصلاح منظومة الأسعار والتوجه نحو إستراتيجية جديدة ترمي بالتدرج لإلغاء دعم الدولة لبعض المواد الغذائية، وتخلي الخزينة العمومية عن التمويل.
- العمل على تسوية الأوضاع المالية للمؤسسات العمومية المتعثرة من خلال إنتهاج سياسة التطهير المالي.

إن ما شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة من أوضاع سياسية وأمنية صعبة ومعقدة بداية من 1991 وإعلان حالة الطوارئ، ثم استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد وإلغاء نتائج الدور الأول للإنتخابات التشريعية سنة 1992[3]، ودخول الجزائر في دوامة من العنف كان له أثره البالغ على الإستقرار بالبلاد حيث دخلت الجزائر مرحلة مكافحة الإرهاب، مما عطل عجلة التنمية الإقتصادية بعد إنسداد سياسي ومديونية خارجية وافلاس إقتصادي داخلي مع تركيز الدولة على سياسة أمنية في اطار محاربة الإرهاب.

لكن سنة 1994 كانت بمثابة الإنطلاقة الفعلية للإصلاحات الهيكلية، حيث عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاق مساندة لمدة سنة، وفق شروط إعادة جدولة الديون الجزائرية مقابل إصلاحات إقتصادية وإجتماعية، ليتم بشهر ماي سنة 1995 عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي حددت مدة تنفيذه بثلاث سنوات عملت الجزائر خلالها على تطبيق إصلاحات مست جميع القطاعات الإقتصادية كالصناعة والفلاحة وحتى قطاع الخدمات.[4]

قامت الحكومة خلال هذه الفترة بإعتماد سياسات التخطيط السنوية وذلك بدءا من سنة 1990 في تدارك للإختلالات التي حدثت في المخططات التنموية للفترات السابقة. كما عملت على تنفيذ عدة إصلاحات تمثلت في[5]:

- دعم الإستقلال الإقتصادي للبلاد لا سيما ما تعلق بخفض التكاليف ومحاولة التقليل من الإعتماد على الخارج في الإنجاز والخدمات.

---

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص ص.122-124.

[2] عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)"، **مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي**. العدد (4)، (سبتمبر 2018). ص.218.

[3] قناة الشروق الجزائرية، " فوروم الشروق مع خالد نزار – الحلقة الأولى – استقالة" الشاذلي"، في:
https://www.youtube.com/watch?v=C6BZLxzGTQk . (25 أفريل 2024)

[4] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره. ص.109.

[5] نفس المرجع، ص.164.

- إعطاء الأولوية في الصناعة إلى تنمية الأعمال ذات الحجم المتوسط قصد تلبية الإحتياجات المحلية من التجهيزات والإستهلاك الغذائي. أما في ميدان الصناعة الثقيلة فتعلق الأمر بترقية وتنمية الإستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة وتقوية القدرات الإنتاجية.
- تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية وخصوصا استقلالية المؤسسات.

انه وبسبب الظروف التي مرت بها البلاد سياسيا وإقتصاديا فقد تراجعت أغلب الإستثمارات في كل القطاعات الإقتصادية ومن بينها فرع الصناعات التحويلية، والجدول التالي يبين حجم الإستثمارات المنفذة في قطاع الصناعة في الفترة بين 1990-1995.

جدول (04):

توزيع الإستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات (1990-1995) :

(الوحدة: مليار دينار)

الفروع	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الطاقة	5378	6800	9100	10090	10190	10195
المناجم	400	590	900	980	1050	1055
صناعة الحديد والصلب	1939	2670	2550	2478	2490	2510
الصناعات الغذائية	3250	2250	990	1125	1345	1475
مواد البناء	963	1150	1580	1820	1730	1750
الكيمياء البتروكيميائية	357	6950	2630	3368	394	3265
الجلود	175	50	350	187	230	220
النسيج	90	200	700	1758	1850	1790
الخشب والورق	74	300	350	1230	1250	1290
المجموع	**12626**	**14960**	**19150**	**23036**	**23625**	**23550**

المصدر: فوزي عبد الرزاق ، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007). ص.113.

من خلال هذه الإحصائيات نجد أن الإستثمار في فرع الصناعة التحويلية الغذائية قد تقلص بشكل ملحوظ نظرا لحساسية الوضع السياسي والأمني داخل البلاد في تلك الفترة، إضافة إلى عامل المديونية الخارجية

والتراجع في أسعار النفط في الأسواق الدولية، كل هذا فرض على الدولة التخلي عن تمويل بعض فروع الصناعة ومن بينها الصناعة التحويلية الغذائية.

كان للشروط المفروضة على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي خاصة فيما تعلق بتحرير التجارة الخارجية والإنفتاح على الأسواق الدولية[1]، أثرا على جميع القطاعات الإقتصادية وخاصة قطاع الفلاحة والصناعة بما فيه فرع الصناعة التحويلية الغذائية، وهو ما يفسر سبب تراجع الإستثمار في هذا الفرع بسبب عدم القدرة على المنافسة، مما اضطر الحكومة إلى زيادة الإستيراد للمنتجات الغذائية الأساسية لتلبية حاجيات المجتمع في ظل عجز قطاع الفلاحة على تلبية احتياجات السوق المحلية.

إن نتائج الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية بدأت في الظهور في النصف الثاني من التسعينيات، "حيث تمت خلال سنة 1995 المصادقة على قانونين أساسيين وهما، الأمر رقم 25-95 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، والذي بفضله تم إنشاء علاقات جديدة بين الدولة صاحبة الأسهم والمؤسسات العمومية. أما القانون الثاني فهو الأمر رقم 22-95 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والذي يطرح المبادئ الكبرى للتنازل عنها، كما عرف القطاع دفعا قويا خلال التسعينات بعد صدور قانون النقد والقرض وقانون الإستثمار"[2]، هذه التشريعات مكنت للقطاع الخاص في عدة قطاعات إقتصادية خاصة قطاع الفلاحة والصناعة، حيث ظهرت عدة استثمارات للخواص ما ساعد على حدوث تطور نسبي في قطاع الفلاحة الذي أثر بدوره في ظهور استثمارات في فرع الصناعة التحويلية الغذائية رغم إعتمادها بدرجة كبيرة على مواد أولية مستوردة كالقمح والسكر والبن وبودرة الحليب، فرغم المعوقات التي عرفها قطاع الفلاحة فيما يتعلق بالإعتمادات المالية المخصصة له، إلا انه وبحكم العلاقة التشابكية التي تربطه بفرع الصناعة التحويلية الغذائية ساعد على ظهور وإنتشار شبه ديناميكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في فروع متنوعة منها الإنتاج الحيواني والصيد البحري والإنتاج النباتي.[3]

رغم كل هذا، "بقي الناتج الصناعي الغذائي في الجزائر مرتبطا بالتطورات التي تحدث في القطاع الفلاحي كما أن القطاع الفلاحي يتأثر سلبا وإيجابا بالتطورات التي تحدث في القطاع الصناعي الغذائي"[4]، أضف إلى ذلك ظاهرة التعسف الإداري التي كان سببها الفساد الإداري والسياسي الحاصل في ذلك الوقت، ففي

---

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص.133.

[2] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، "تقديم وزارة الصناعة"، في:
https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/ .(22 مارس 2024)

[3] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.165.

[4] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره. ص.114.

سنة 1991 على سبيل المثال رفضت مؤسسة إيرياد ERIAD لصناعة العجائن استعمال 24500 قنطار من القمح اللين المنتج محليا بولاية تيارت لوحدها، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة بين المنتجين الفلاحيين وتعاونية الحبوب "CCLS"، حيث أن هذه الأخيرة رفضت استلام منتج القمح لسنة 1992 بسبب عدم توفرها على طاقات تخزين كبيرة، ولأن مخازنها إمتلأت بمنتج القمح الذي سبق وأن رفضته مؤسسة ERIAD سنة 1991 مع الأخذ بعين الإعتبار أن طاقة التخزين في الجزائر للحبوب تتراوح ما بين 40-50 مليون قنطار.[1]

كان لظاهرة الفساد والتعسف الإداري أثرا كبيرا في عرقلة تطور فرع الصناعة التحويلية الغذائية خلال هذه المرحلة وما قبلها، فإذا نظرنا إلى المطاحن عبر التراب الوطني في تلك الفترة نجدها تشكو من نقص الحبوب إلا انها ترفض استعمال القمح المنتج محليا وتفضل استخدام القمح الأمريكي في عملياتها الإنتاجية دون أية سياسات أو إجراءات ردعية تذكر من الوزارة الوصية، ما جعل إنتاج الحبوب خلال فترة 1990-1997 يهبط إلى الحد الأدنى بـ 869.000 طن رغم أن الحد الأقصى 4.900.000 طن، ومن مظاهر الفساد التي أثرت على تطور فرع الصناعة التحويلية الغذائية في هذه المرحلة أيضا، نجد أن الكميات المستوردة من القمح لا توزع كلها محليا ليتم طحنها وتحويلها، حيث أن كميات كبيرة منها كانت تحول إلى المغرب لإكمال عملية الطحن، ومبرر ذلك كان أن الجهة الوصية لا تملك المخازن الكافية لتخزين وتحويل كل القمح الذي يكفي الإستهلاك الوطني، في حين أن المطاحن الوطنية كانت تعمل بطاقة إنتاجية لا تتعدى 70%، وسبب ذلك نقص الحبوب، كما بلغت نسبة إستيراد المنتجات الخاصة بإنتاج السكر 100% سنة 1995 وسبب ذلك توقف الدولة سنة 1985 عن زراعة الشمندر السكري في مظهر آخر من مظاهر الفساد الإداري والسياسي الحاصل آنذاك.[2]

إن ما مرت به الجزائر من أزمة إجتماعية وسياسية أعقبتها أزمة أمنية، والتي ساهمت فيها آثار الأزمة العالمية للنفط سنة 1986 بعد تراجع أسعاره لأدنى المستويات، يضاف إليها الفساد الذي كان متحكما بمفاصل الإدارة بشكل شبه كلي، كل هذه الأسباب جعلت فرع الصناعة التحويلية الغذائية كغيره من القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية الأخرى حبيسة التعطيل المتعمد الذي تسبب فيه التعسف والتغول الإداري، وبقي الوضع على هذا الحال إلى غاية 1999، وهي المرحلة التي سنتطرق إليها بمزيد من التحليل.

[1] فوزي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره. ص ص.215-216.

[2] نفس المرجع، ص.114.

المطلب الثالث: مرحلة التوجه الرأسمالي للدولة 2000- إلى الوقت الحالي

تعتمد الجزائر في إقتصادها على الريع النفطي، لذلك فإنه ومع أواخر 1999 شهدت أسعار البترول إرتفاعا، حيث ساهم ذلك في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وذلك بعد العجز المسجل طوال السنوات التي تلت أزمة النفط سنة 1986، حيث كان له أثرا كبيرا على الموازنة العامة، وقد واصلت أسعار البترول في الإرتفاع حتى وصلت سنة 2000 إلى 28 دولارا للبرميل بعد أن كان متوسط سعر البرميل في السداسي الأول من سنة 1999 يقارب 11.77 دولار.[1] كما أن تحقيق الجزائر للإستقرار الأمني والسياسي نهاية التسعينيات، مكنها من ضبط التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي بعد تحقيق نتائج مرضية من اتفاقاتها المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

اتسمت العشرية الأولى من الألفية الثالثة بخروج الجزائر من الضائقة المالية، حيث عمدت إلى تسديد ديونها مع صندوق النقد الدولي، إضافة إلى التوجه نحو دعم عملية التنمية الإقتصادية بتشجيع ودعم القطاع الخاص وإكمال تطبيق عملية الخوصصة في جميع القطاعات، وتبني سياسات مالية توسعية تهدف إلى تدارك التأخر الناجم عن الظروف الأمنية والسياسية والإقتصادية التي مرت بها الجزائر في التسعينيات.[2] هذه الخطوات صاحبتها سياسات أخرى ميزت مطلع الألفية الجديدة حيث سعت الحكومة إلى تثبيت الحكم الراشد، فأعلنت عن سياسات وآليات لمكافحة الفساد الإداري والإقتصادي من رشوة وتهريب وغسيل الأموال، إضافة إلى تلبية احتياجات المواطن من خلال مكافحة الفقر والأمية، ونشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وهذا من منطلق المفهوم الجديد للتنمية [3] الذي أصبحت تنادي به المنظمات الدولية بل وتفرض على الدول الموقعة على مواثيقها تطبيقه تحت تأثير نظام العولمة الذي جعل من هذه المنظمات تتدخل وتؤثر في رسم السياسات العامة للدول.

أواخر سنة 1999، ومع تعافي سوق النفط العالمية وخروج الجزائر من أزمتها السياسية والإقتصادية والأمنية، عمدت الحكومة إلى صياغة برامج إقتصادية ضمن سياسات تنموية لم تشهد الجزائر لها مثيلا من حيث الموارد المالية المخصصة لها، هذه السياسات التنموية تمثلت في المخططات التالية[4]:

- برنامج الإنعاش الإقتصادي والذي امتد من 2001 إلى 2004، والذي تم استكماله بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي.
- برنامج دعم النمو الأول من 2005 إلى 2009.

---

[1] خولة عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره. ص.136.

[2] نفس المرجع، ص.138.

[3] عبد الله نور الدين، مرجع سبق ذكره. ص.72.

[4] نفس المرجع، ص.74.

- برنامج دعم النمو الثاني من 2010 إلى 2014.
- برنامج توطيد النمو الإقتصادي من 2015 إلى 2019.
- البرنامج المستحدث الذي يعرف بالنموذج الجديد للنمو من 2016 إلى 2030.

الفرع الأول: الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة 2000-2009

عرفت الفترة الممتدة بين 2001- 2009 والتي تضمنت برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو الأول، تركيز السياسات العامة الإقتصادية في الجزائر على دعم قطاعين مهمين بالنسبة للإقتصاد الوطني وهما قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري إضافة إلى قطاع الصناعة، وبإعتبار أن قطاعي الفلاحة والصيد البحري يرتبطان بعلاقة تشابكية بالصناعة التحويلية الغذائية، فقد استفاد هذا الفرع من هذين البرنامجين بطريقة غير مباشرة.[1] والجدول التالي يبين مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي لدعم الصناعات التحويلية الغذائية في الفترة بين 2001-2005.

جدول (05):

مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي لدعم الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة بين 2001-2004:

الوحدة: مليون دينار

النشاط	عدد المؤسسات	حجم الإستثمار	دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
صناعة الزيوت النباتية	68	696	254
صناعـة الحليب	51	1500	184
تجفيف التبـــــغ	11	3	2.7
صناعة السكاكر	10	72	39
صناعات أخـرى	11	56	29
وحـــدات تبريـــــد	423.915م²	**5700**	**3300**

المصدر: زهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قالمة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023-2024). ص.167.

[1] وردة سعيدي، **دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة بالجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018). ص.285.

من خلال هذه البيانات نجد أن فرع الصناعة الغذائية التحويلية قد استفاد من الدعم ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي، حيث بلغ عدد المؤسسات المعنية بهذا الدعم 151 مؤسسة، بحجم استثمارات بلغ 2327 مليون دينار جزائري، كما تم توجيه مبالغ معتبرة لإنشاء وحدات تبريد بهدف ضمان إستمرارية التموين من خلال التخزين وإعادة التوزيع للمنتجات الزراعية، حيث قدر حجم الإستثمار في وحدات التبريد بـ 5700 مليون دينار جزائري. كما قدم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية مبالغ مالية في اطار سياسات الدعم الحكومي قدرت بـ 3808.7 مليون دينار جزائري.

إن تركيز السياسات الإقتصادية على دعم قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري كان له الأثر الكبير في نمو فرع الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر، فبرنامج دعم النمو الأول الممتد في الفترة بين 2005- 2009 والذي خصص له غلافا ماليا قدر بـ 9000 مليار دينار جزائري، خصص منها 300 مليار دينار جزائري كإستثمارات بقطاع الفلاحة لوحده، وحوالي 12 مليار دينار جزائري لقطاع الصيد البحري، ومبلغ 13.5 مليار دينار جزائري لقطاع الصناعة[1]، هذه المخصصات المالية شكلت دفعة في مجال التنمية لكل من قطاع الفلاحة وقطاع الصيد البحري، ما ساهم في ظهور ديناميكية بفرع الصناعة التحويلية الغذائية. والجدول التالي يوضح حصيلة الإنجازات بقطاع الفلاحة والتي كان لها أثرا في تطور الصناعة التحويلية الغذائية خلال الفترة 2005-2009.

جدول (06):

حصيلة الإنجازات بقطاع الفلاحة ذات العلاقة بالصناعة التحويلية الغذائية ضمن برنامج دعم النمو الأول (2005-2009):

النشاط	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009
توسيع المساحة الصالحة للزراعة	هكتار	124574	40476	56443	10317	20621
غرس الأشجار المثمرة والكروم	هكتار	71440	31074	13351	13351	21441
تأهيل المستثمرات الفلاحية	عدد العملات	10276	38582	7745	7745	-
فك العزلة وفتح المسالك	كيلومتر	1504	-	902	902	1354

المصدر: زهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قالمة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023-2024). ص.168.

[1] وردة سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص.285.

من خلال هذا الجدول يتضح حجم الإنجاز والتوسع في المساحة الصالحة للزراعة، توسيع غرس الأشجار المثمرة والكروم، وكذا الإهتمام بتأهيل المستثمرات الفلاحية ودعم الفلاحين والمستثمرين من خلال سياسة فتح المسالك الفلاحية. كل هذه الإنجازات كانت من العوامل التي ساعدت على وفرة في بعض المنتجات الفلاحية ما دفع بعض مستثمري القطاع الخاص إلى إنشاء مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة تماشيا والدعم الحكومي للإستثمار الخاص في هذا الفرع من الصناعات.

الفرع الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة 2010-2014

إن النتائج المحققة في قطاع الفلاحة وما رافقه من تطور في فرع الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر خلال الفترة السابقة، جعل صانع القرار يعمد إلى مواصلة سياسات دعم قطاع الفلاحة من جهة، ومواكبة التطور الحاصل في الصناعة التحويلية الغذائية من جهة أخرى، وذلك بتسطير مخطط وطني لترقية الصناعات الغذائية (PNDIAA) يمتد للفترة بين 2010-2014، واستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعمها بمساعدات مباشرة أو عن طريق قروض مصرفية ميسرة.[1]

استفاد فرع الصناعة التحويلية الغذائية من هذا البرنامج بإعتباره يدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لقي دعما ساهم في إنعاشه، ويمكن ذكر أشكال الدعم التي سطرت فيما يلي[2]:

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات والضمانات الجديدة عند حصولها على التمويل.
- تستفيد هذه المؤسسات من برنامج عمومي لتأهيلها يتضمن مزايا تختلف عن البرامج السابقة، وهو ما يعكس إرادة الدولة في النهوض بهذه المؤسسات وتمثلت هذه المزايا فيما يلي:

- التكفل بنسبة 80 % من إجمالي كلفة المشروع، حيث أن مرحلتي ما قبل التشخيص والتشخيص تقدر قيمتهما بـ 3 مليون دج، والتكفل بفوائد القرض البنكي بما يسمح بتمويل 20% الباقية.
- التكفل بحصة تتراوح ما بين 50% و 80% حسب رقم أعمال المؤسسة (يجب ألا يتجاوز 500 مليون دج سنويا) بالنسبة للإستثمارات غير المادية المحددة بقيمة 03 مليون دج، وتمويل الباقي بقرض بنكي تخفض فيه الفائدة إلى 2 % تشمل كافة الفوائد حسب رقم أعمال المؤسسة المعنية.
- بخصوص التصديق على المؤسسة التي لا تتجاوز كلفتها 5 مليون دج، يتم التكفل بنسبة 20 % من النفقات وبمجموع الفوائد على القرض الموجه لتمويل النسبة المتبقية.
- أما بالنسبة للإستثمارات المادية للتأهيل التي لا يتعدى مبلغها 30 مليون دج فيتم تخفيض الفوائد على القرض البنكي بمعدل 3 نقاط.

[1] وردة سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص.285.

[2] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.169.

للإشارة عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، وفي المادة رقم 05 منه، بأنها كل مؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/ أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (02) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار)، وتستوفي معيار الإستقلالية. والجدول التالي يبين المعايير القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري السالف ذكره.

جدول رقم (07):

المعايير القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري حسب القانون التوجيهي 01-18:

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال / دج	الحصيلة السنوية / دج
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 02 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، **الجريدة الرسمية**، عدد 77، المؤرخ في 15 ديسمبر 2001. ص.ص.8-9.

الفرع الثالث: الصناعة التحويلية الغذائية من 2015 وإلى الوقت الحالي

إنطلقت الحكومة سنة 2015 في تنفيذ برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة بين 2015-2019 كتكملة للبرامج السابقة، حيث كان من أهدافه ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعم التنمية الريفية والفلاحية لما لها من دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الإقتصاد الوطني، لكن وبإعتبار أن الإقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار البترول، فإن إستمرار إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية سنة 2015، أدى إلى تجميد هذا البرنامج في ديسمبر 2016.[1]

إن الحكومة الجزائرية وبعد أزمة البترول سنة 2015، لجأت إلى إنتهاج سياسة جديدة تهدف إلى التنويع الإقتصادي للتحرر من التبعية لسوق النفط العالمية. هذه السياسة تجسدت في اطلاق عملية تصحيح

[1] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.170.

للإختلالات الهيكلية داخل الإقتصاد الجزائري، تمخض عنها مصادقة الحكومة سنة 2016 على نموذج النمو الإقتصادي الجديد أو كما يطلق عليه البعض برنامج التنويع الإقتصادي* ، والذي كانت أبرز محاوره كما يلي:[1]

1- مرحلة الإقلاع (2016-2019): والتي تهدف إلى رفع مساهمة مختلف القطاعات الإقتصادية في خلق القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة.

2- مرحلة التحول (2020-2025) : وتهدف إلى تمكين الجزائر من مواكبة التطور الإقتصادي على المستوى الدولي.

3- مرحلة الإستقرار أو التقارب (2026-2030): وهي مرحلة سيتمكن فيها الإقتصاد الوطني، حسب واضعي هذا البرنامج، من تثمين الموارد المتاحة التي تراكمت، واستغلال هذه الموارد فيما يخدم الإقتصاد الوطني وضمان استقراره.

وفي إطار سياسة التنويع الإقتصادي اتخذت الحكومة عدة تدابير لتطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية، والتي إرتبطت بالتدابير المعلن عنها لعصرنة القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، والتوسع الأفقي للقطاع الصناعي وتطويره ضمن سياسة تنمية الصناعات المنتجة من جهة أخرى. ولتحسين الإنتاجية في الجانب الصناعي ركز البرنامج على العديد من الأهداف نذكر أهمها[2]:

- إعادة النظر في القطاع الصناعي الخاص والقيام بإعادة توزيعه الإستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة.
- ترقية إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الإستيراد الضرورية لتلبية الطلب الوطني.
- تطوير الصناعة الزراعية الغذائية قصد تثمين المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع، لا سيما بالنسبة لبعض المنتجات الإستراتيجية التي عرفت هذه السنوات إرتفاعا مؤكدا في مستوى الإنتاج (الحبوب، الحليب، الخضراوات واللحوم الحمراء).

---

* يعرف التنويع الإقتصادي بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الإقتصادية، ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الإقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.

[1] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره ص.171.

[2] نفس المرجع. ص.173.

- تحسين مستوى المعارف والمهارات للفلاحين والمربين المستفيدين من مشاريع وبرامج في إطار التنمية الفلاحية والريفية.
- التسويق الكفء للمنتجات الزراعية محليا مما يمكنها من المنافسة مع السلع المستوردة.

عرف فرع الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر تطورا ملحوظا منذ 2001، وذلك نتيجة السياسات والبرامج الإقتصادية المطبقة، والمتعلقة خاصة بدعم الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات الإقتصادية، إضافة لسياسات دعم الإستثمار بقطاع الفلاحة والصيد البحري، وقد كرس صانع القرار لهذا التوجه كل الإمكانات المادية والمالية المتاحة، داعما ذلك بحزمة قوانين ساهمت في تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال، ومن النصوص القانونية التي كرست لهذا التوجه نذكر:

- الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 يتعلق بتطوير الإستثمار.
- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والذي تم تدارك النقائص فيه بعد سنوات وإلغاؤه من خلال اصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي سنة 2017 .
- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت سنة 2016 والمتعلق بترقية الإستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 05 مارس سنة 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 17-105 المؤرخ في 5 مارس 2017 المحدد لكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للإستغلال الممنوحة للإستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل.

هذا الإهتمام الحكومي بالقطاع الخاص حفز المستثمرين الخواص على اقتحام هذا المجال، ليتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بشكل ملحوظ، والجدول التالي يبين هذا التطور.

جدول (08):

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م.ص.م) الناشطة بمجال الصناعة التحويلية الغذائية (ص.ت.غ) في الجزائر خلال الفترة بين 2015-2021:

السنة	عدد م.ص.م في قطاع الصناعة	عدد م.ص.م بفرع ص.ت.غ	نسبة النمو %	نسبة م.ص.م بفرع ص.ت.غ من العدد الإجمالي %
2015	83701	24746	7.24	2.64
2016	89597	26635	7.63	2.60
2017	94930	28816	7.43	2.68
2018	99865	30590	6.15	2.67
2019	103621	31997	4.59	2.68
2020	106049	32884	2.77	2.67
2021	109919	34418	4.66	2.67

المصدر: زهير بن جدو، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قالمة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023-2024). ص.191.

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، فبعد أن كان عددها 24746 مؤسسة سنة 2015 بلغ عددها 34418 مؤسسة سنة 2021. كما سجل عددها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقطاع الصناعة نموا، حيث سجلت سنة 2015 نسبة 2.64% لتصل نسبتها سنة 2021 إلى 2.67%.

إن هذا النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية لم يكن نتيجة للتطور الكبير الذي شهده قطاع الفلاحة الذي يرتبط بعلاقة تشابكية معه، بقدر ما كان نتيجة القوانين والتشريعات التي أصدرتها الحكومة وحفزت من خلالها القطاع الخاص على الإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة. هذه المعطيات تؤكدها نسبة الإستيراد للمواد الأولية الزراعية الأساسية التي تدخل في عملية الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر كالقمح ، البن، الذرة، قصب السكر، وبودرة الحليب، والتي تبين تبعية الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر للسوق الدولية في تمويلها بالمواد الأساسية لإستكمال العملية التصنيعية[1]، وهو ما

[1] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره. ص.213.

يفسر عدم قدرة السياسات الإقتصادية في الجزائر على التمكين لإستراتيجية احلال الواردات فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية. هذا التعثر في إستراتيجية إحلال الواردات يمكن ارجاعه إلى ثلاثة عوامل:

- سعي أصحاب المؤسسات العاملة بالقطاع الخاص إلى تعظيم الأرباح، وهي الصفة التي يشترك فيها القطاع الخاص بجميع دول العالم، فأغلب الإستثمارات كانت مركزة على إنتاج المواد الأساسية والواسعة الإستهلاك محليا كالدقيق والزيت والسكر والحليب ومشتقاته والبن، والتي تعتمد على إستيراد المنتجات الزراعية الخام من الخارج كالقمح وقصب السكر وبودرة الحليب والبن.
- عدم استغلال الحكومة للدعم المالي الممنوح للمستثمرين في قطاع الفلاحة وتوجيهه عن طريق التحفيزات لزراعة منتجات بعينها بهدف إنجاح إستراتيجية إحلال الواردات في الصناعة التحويلية الغذائية، فلو إنتهجت الحكومة مثل هكذا سياسة تعتمد على تحفيز ودعم التخصص في الزراعة لمنتجات بعينها ومرافقة المستثمرين بقطاع الفلاحة وتوجيههم على هذا الأساس لكانت النتائج مختلفة. ونفس الشيء بالنسبة لفرع الصناعة التحويلية الغذائية فلو تدخلت الحكومة ووجهت هذا الفرع نحو شعب بعينها عن طريق منح امتيازات بعينها لكانت النتائج مختلفة.
- النمو الديمغرافي في الجزائر والذي أصبح أحد العوامل المؤثرة بالسلب على سياسات التنمية الإقتصادية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي، فقد عرف عدد السكان نموا متسارعا، حيث بلغ عدد سكان الجزائر 41.2 مليون نسمة سنة 2017 ليصل إلى 44 مليون نسمة سنة 2021.[1]

كانت محطة الحراك الشعبي الجزائري ضد الفساد السياسي والإداري ونهب المال العام، يضاف إليها الآثار الإقتصادية المترتبة عن ظهور جائحة كورونا (COVID19) ، من بين الأسباب التي بطأت من وتيرة سياسات التنمية الإقتصادية خاصة في ظل الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر سنة 2019، ومع ذلك فإن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية لم يتأثر كثيرا، وذلك بحكم التطمينات التي بعثت بها حكومات ما بعد 2019 للمتعاملين الإقتصاديين وكذا عملها على إعادة تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات من خلال تقليص فاتورة الإستيراد من خلال فرض قيود على المستوردين في اطار دعم المنتجات المحلية، وكذا اصدار القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022 المتعلق بالإستثمار في اطار سياسة حكومية ملتزمة بدعم وتحفيز الإستثمار بهدف بلوغ أهداف رئيسية تتمثل في الوصول لتنويع الإقتصاد الوطني من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى. هذه التحولات المستجدة تقودنا للتطرق لواقع الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر اليوم، والذي سنتطرق إليه في العنصر القادم.

[1] زهير بن جدو، مرجع سيبق ذكره. ص.223.

المبحث الثاني: واقع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

تعد الصناعة التحويلية الغذائية من أهم فروع الصناعة وأكثرها حيوية في الجزائر، بإعتبار علاقتها التشابكية مع القطاعات الإقتصادية الأخرى من جهة، ومساهمتها في إنتاج الغذاء الذي أصبح يرتبط بمفهوم الأمن القومي في عصرنا الحالي.

هذه الأهمية تجعل من الضرورة بمكان التطرق لواقع هذا الفرع من الصناعة من حيث مدى توافر المقومات اللازمة لنجاحه، والتعرف على مساهمته وأثره في الإقتصاد الوطني، إضافة إلى البحث عن المعوقات التي تحول دون النهوض به كفرع له من الأهمية الإقتصادية والإجتماعية ما يجعله محل دراسة وبحث.

المطلب الأول: مقومات الصناعة التحويلية الغذائية

إن نجاح أي قطاع إقتصادي سواء الزراعة أو الصناعة أو الخدمات مرهون بتوافر عدة عوامل، هذه العوامل تعبر عن مقومات ذاك القطاع، واجتماعها يجعل نجاح وتطور أي قطاع مرتبط بنجاعة السياسات العامة الإقتصادية التي رسمت لأجل النهوض به. وبإعتبار إن دراستنا تتمحور حول سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، فإنه يتوجب علينا التطرق لمقومات هذا الفرع من الصناعات في الجزائر، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

الفرع الأول: المقومات الداخلية للصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

تتعدد المقومات الداخلية للصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر، ويمكن تقسيمها كما يلي:

1- القطاع الزراعي: إن ظهور الدراسات وتعدد زواياها البحثية حول الصناعة التحويلية الغذائية لم تكن لتظهر لولا القفزة النوعية التي حققها قطاع الفلاحة في الجزائر، فمنذ سنة 2001 وإلى غاية يومنا هذا تولي الحكومة الجزائرية في سياساتها الإقتصادية الرامية لتنويع الإقتصاد الوطني أهمية بارزة لقطاع الفلاحة. هذا الإهتمام صاحبه ضخ أموال ضخمة في اطار الدعم المباشر للإستثمار في هذا القطاع، ما أدى إلى تحقيق نجاح كبير خاصة بالمناطق الصحراوية، فظهرت منتجات زراعية حققت وفرة إنتاجية جعلت صانع القرار يفكر في المضي قدما في دعم الإستثمار في فرع الصناعة التحويلية الغذائية تماشيا والنجاح المحقق في قطاع الفلاحة. وهذا ما يجعل قطاع الفلاحة من أهم مقومات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، فوفرة المواد الأولية الزراعية اللازمة لقيام صناعة تحويلية غذائية لم يعد من الصعوبة تحقيقها لو يتم إعتماد سياسات تتضمن إستراتيجيات التوجه نحو التخصص في زراعة منتجات بعينها تكون مصدرا للمواد الأولية لفرع الصناعة التحويلية الغذائية.

خاصة وإن قطاع الفلاحة في الجزائر يتميز بعدة خصائص تجعله يكتسي أهمية في إطار تعزيز سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، مثل الثبات النسبي في كمية الموارد الزراعية، وصفة الموسمية والإنتاج المبكر والمتأخر للمحاصيل والتي يختص بها الإنتاج الزراعي في الجزائر، حيث أصبحت بعض المحاصيل تحصد في غير وقتها مثل شعبة البطاطا التي أضحت تقدم محاصيل طوال شهور السنة، إضافة إلى خاصية التركيب التنافسي للنشاط الزراعي بين الإنتاج في الشمال والمناطق الصحراوية.[1]

2- قاعدة صناعات مصنعة: تمتلك الجزائر قاعدة صناعات ثقيلة يمكن إستغلالها في المضي قدما لتطوير الصناعات المصنعة بالشراكة من بعض شركائها الإقتصاديين، بهدف الوصول إلى تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في مجال إنتاج الآلات وخطوط الإنتاج اللازمة للعملية التصنيعية في جميع فروع الصناعة التحويلية، بدل إستيراد هذه الآلات من الخارج وما يتطلبه ذلك من استنزاف لخزينة الدولة من العملة أجنبية.

بعد إن اجتازت الجزائر مراحل التخطيط والنمط الإشتراكي المركزي في التسيير الإقتصادي، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الإقتصادية الكبرى التي عرفت بمرحلة إنفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج وإندماج ديناميكية في الإقتصاد العالمي، كانت مرحلة تعزيز وتطوير الهياكل الصناعية التي تم بناؤها خلال الستينيات والسبعينيات والتي عرفت صدمات فرضها الإنفتاح والمنافسة، ذلك لأنها صيغت وإنجزت في إطار وضمن منطق من العزلة، لذا كان إهتمام الحكومة في هذه المرحلة منصبا على تهيئة المناخ الملائم لعالم الخوصصة والشراكة والإنفتاح على السوق، فبات من الضروري إعادة توجيه الإستراتيجية الصناعية لأخذ المعطى العالمي الجديد بعين الإعتبار للسماح للصناعة الجزائرية بأن تترسخ في هذا العالم الجديد الذي يتميز بالمنافسة الشرسة، حيث كان لإجراءات المرافقة والدعم أثرا كبيرا في تثبيت قاعدة صناعات مصنعة قادرة على المساهمة في تعزيز قطاع الصناعة بجميع فروعه.[2]

عملت الجزائر أيضا وبحكم علاقات الصداقة والتعاون مع الشركاء الدوليين على توقيع عدة اتفاقيات هامة، مثل توقيع إعلان الشراكة الإستراتيجية المعمّقة مع روسيا والذي تضمن عدة إتفاقيات تعاون شملت مجالات

[1] مقابلة مع بكر غمام حامد، خبير فلاحي ورئيس غرفة الفلاحة لولاية الوادي سابقا، بلدية حاسي خليفة ولاية الوادي، الجزائر يوم 17 ماي 2024.

[2] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، " تقديم الوزارة، في:

https://bit.ly/4bHcaGw . (25 أفريل 2024)

متعددة في الـ 15 من شهر جوان سنة 2023[1]، والتوقيع بين الجزائر والصين على أكثر من 15 اتفاقية شراكة بين مؤسسات جزائرية وصينية في عدة ميادين منها الصناعات التحويلية.[2] كل هذه العلاقات والتي ارتقت لمستوى التعاون الإستراتيجي يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في نقل التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتصنيع الآلات وخطوط الإنتاج، لو يتم إستغلالها بشكل فعال. فروسيا المعروفة بقوتها في مجال الصناعات الثقيلة والميكانيكية يمكنها تقديم الدعم للجزائر في هذا الإطار، دون أن نغفل التطور التكنولوجي الذي بلغته الصين كقطب صناعي وتكنولوجي متطور أصبح ينافس أكبر القوى الإقتصادية في العالم كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

3- المورد المالي: إن تحصيل إيرادات الريع المتراكمة يذهب مباشرة لخزينة الدولة، لذا يكون دور الدولة غالبا يتصف بالتدخل المباشر في إقتصاديات الدول المصدرة للنفط، وهو ما يعطي للدولة امتياز التحكم في توزيع هذه الموارد المالية ضمن سياسات ترسمها حكوماتها. إن حكومات الدول ذات الإقتصاد الريعي لا تكتفي بتلبية الحاجيات الإجتماعية للشعوب، بل تعمل أيضا على صنع سياسات تستهدف تنويع الإقتصاد لفك إرتباطه بسوق النفط العالمي.

بإعتبار إن الجزائر بلد نفطي، فإنه يجب استغلال فرصة وجود هذا المورد المالي ودعم سياسات توطين بعض الصناعات التي تقدم القيمة المضافة للإقتصاد الوطني كالصناعة التحويلية الغذائية التي أثبتت قدرتها على ذلك بعدة دول، وهذا يكون بإتباع إستراتيجية إقتصادية بحتة تأخذ بعين الإعتبار علاقة هذا الفرع الصناعي الوثيقة بقطاعات سجلت نموا كقطاع الفلاحة مثلا.

4- المورد البشري: ونقصد بالمورد البشري هنا الكوادر الفنية المكونة التي تخرجها الجامعات الجزائرية ومراكز التكوين المهني سنويا، والتي يمكن إستغلالها من خلال اقحامها بهذا الفرع من الصناعة من خلال التركيز على وضع مناهج بحثية وتخصصات جامعية ومهنية تساير حاجة الجزائر لمثل هكذا مورد بشري متخصص فنيا في هذا المجال.

---

[1] الإذاعة الجزائرية، "الجزائر وروسيا توقّعان إعلان الشراكة الإستراتيجية المعمّقة و8 اتفاقيات تعاون". في: **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/27925** .(25 أفريل 2024)

[2] سفارة الجزائر بالصين، "منتدى الأعمال الجزائري-الصيني: التوقيع على أكثر من 15 اتفاقية شراكة". في: **https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/algeria-china-business-forum-in-oran-15-partnership-agreements-inked** .(25 أفريل 2024)

5- البنية التحتية: تبذل الحكومة جهودا كبيرة من أجل تشييد بنية تحتية تربط جميع مناطق الوطن، وهذه البنى التحتية صاحبها اصدار قوانين تحدد طرق منح العقار الصناعي المخصص للإستثمار الإقتصادي بالعديد من الولايات، ورغم وجود مشاكل يطرحها المستثمرون بالنسبة للعقار الصناعي بالمناطق الصناعية فيما أصبح يعرف بمشكلة العقار الصناعي بالجزائر، إلا إن الحكومة الحالية أصدرت قانونا جديدا جاء يحمل الحل لهذه المشكلة وهو القانون رقم 23-17 المؤرخ 15 نوفمبر سنة 2023، الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الإقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع إستثمارية [1]. ولو يتم أخذ العلاقة التكاملية بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية عند التوطين الصناعي بعين الإعتبار، فإن الجزائر ستكون قد وضعت حجر الأساس لإنطلاقة حقيقية لهذا الفرع المهم من فروع الصناعة.

الفرع الثاني: المقومات الخارجية للصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

انه وبالإضافة للمقومات الداخلية التي تزخر بها الجزائر، والتي تشكل مجتمعة عوامل قوة للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، يوجد أيضا عدة مقومات خارجية إقليمية ودولية، يمكن حصرها فيما يلي:

1- الإمتداد العربي والإفريقي: ركز صانع القرار خلال السنوات الأخيرة على الإمتداد العربي والإفريقي للجزائر، حيث لوحظ ذلك من خلال تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أثناء لقاءاته الدورية مع الصحافة الوطنية، فقد صرح بتاريخ 31 جويلية 2022 أن الجزائر قد تخلفت سابقا فيما يخص إهتمامها بإنتمائها الإفريقي وانه يجب أن " تأخذ حصتها في كيانها الإفريقي ولا تبقى منعزلة عن القارة."[2] هذا التصريح جاء مسايرا لقرارات بشأن فتح مناطق تجارية حرة مع دول الجوار العربي والإفريقي، تلاها تعزيز العلاقات الإقتصادية مع دولة موريتانيا وتكثيف المشاورات بشأن العمل المشترك مع تونس. كل هذه الخطوات تندرج في اطار سياسة جزائرية تهدف لإحداث التكامل الإفريقي- الإفريقي والذي تعد سوقه واعدة بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر وجميع دول

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 23-17 يتضمن "شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 9، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2023. ص ص 5-9.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، "الرئيس تبون : الجزائر تسعى للظفر بحصتها في فضائها الإفريقي". في:
https://www.aps.dz/ar/monde/129942-2022-07-31-23-34-18 .(26 مارس 2024)

الجوار. فإذا نظرنا إلى الكتلة السكانية بدول الساحل فانها تشكل 400 مليون نسمة باحتساب عدد سكان دول الساحل التي تضم 12 بلدا.[1]

2- الموقع الجيوستراتيجي للجزائر: تمتاز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي سواء بالنسبة لأوروبا والعالم ككل أو بالنسبة للدول الإفريقية، ويمكن لصانع القرار استغلال هذا الموقع لجعل الجزائر بوابة حقيقية للعالم نحو افريقيا من خلال اتفاقيات شراكة إقتصادية في جميع المجالات تستهدف السوق الإفريقية ومن بينها فرع الصناعة التحويلية الغذائية، كما أن موقع الجزائر بحوض المتوسط يمكن استغلاله لتنمية التجارة والمبادلات الخارجية مع دول حوض المتوسط بسلع تنافسية في مجال الصناعة التحويلية الغذائية، تعتمد على مواد أولية محلية مستمدة من قطاع الفلاحة والصيد البحري.

3- تنوع الشركاء الإقتصاديون: تربط الجزائر ببعض الدول المتقدمة صناعيا كالصين، روسيا الإتحادية، جنوب افريقيا، تركيا، ايران، وبعض الدول الأوروبية علاقات قوية وصل بعضها حد التوقيع على شراكات إستراتيجية كما حدث مع روسيا الإتحادية والصين، هذه الشراكات يمكن إستغلالها بهدف توطين الصناعات المصنعة التي تهدف لصناعة الآلات والماكينات محليا وفق إستراتيجية إحلال الواردات في هذا المجال، كما يمكن إستغلالها في تطوير المنتجات الزراعية المحلية من حيث الكم والكيف كما حدث مع روسيا الإتحادية التي وافقت على دعم الجزائر ببذور إنتاج القمح تتميز بإنتاجيتها العالية [2]، مما يسهم في تطور الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر من حيث وفرة المنتوج المحلي وجودته.

المطلب الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية وأثرها على الإقتصاد الوطني

تتنوع الأثار التي يمكن لفرع الصناعة التحويلية الغذائية إحداثها في الإقتصاد الوطني وفي عدة مجالات، ويمكن ذكرها كالتالي:

---

[1] Matteo Marchisio and Hermann Sèlidji Tossou,"Facing the challenges of sustainable development in the Sahel", International Fund for Agricultural Development (IFAD), in: **https://bit.ly/3UOx8fx** .(24 أفريل 2024)

[2] قناة النهار الجزائرية ، " برنامج 52 دقيقة اقتصاد، حصة بعنوان: لصناعات الغذائية التحويلية .. قطاع واعد للإستثمار وتنويع الاقتصاد"، في:

https://www.youtube.com/watch?v=_E0j5Ylo7jg .(26 مارس 2024)

الفرع الأول: الأثار الإقتصادية للصناعة التحويلية الغذائية

1- دعم القطاع الزراعي: رغم نجاح قطاع الفلاحة في تحقيق نتائج مرضية من حيث وفرة الإنتاج، إلا أن ذلك الإنتاج مازال يعرف تذبذبا، وذلك راجع لعدم قدرة الفلاح على تسويق منتجاته رغم وفرتها، ما أدى في كثير من الأحيان إلى كساد تلك المنتجات وتحمل الفلاح وحده لتلك الخسائر. في حين يمكن للصناعة التحويلية الغذائية أن تكون داعما لقطاع الفلاحة من خلال امتصاص وتحويل الفائض ما يضمن ديمومة العجلة الإقتصادية بين هذا الفرع وقطاع الفلاحة ويجنب الفلاح والمستثمر الفلاحي خسائر نتيجة وفرة المنتوج الفلاحي.

انه ورغم غياب التنسيق الضروري بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، إلا انه أصبح يشكل ضرورة ليس لتطوير هذا الفرع من الصناعات فقط بل ولضمان إستمرار قطاع الفلاحة في النمو. فعلى سبيل المثال كان الفلاح بالمناطق الجنوبية يعاني من كساد منتوج الطمام ما أدى لعزوفه عن زراعتها، لكن تطور فرع الصناعة التحويلية الغذائية في مجال صناعة الطماطم المركزة أثر بدوره على قطاع الفلاحة من حيث مردودية الإنتاج، فقد ارتفع منتوج الطماطم الصناعية في الجزائر بنسبة 136٪، بعد تسجيل ارتفاع في المردودية من حوالي 200 كيلوغرام للهكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كيلوغرام للهكتار في الفترة بين 2010-2017[1] ، هذا التطور يبرز الدور الذي يمكن لفرع الصناعة التحويلية الغذائية لعبه في سبيل دعم وتطوير قطاع الفلاحة.

2- تنويع الإقتصاد: تعتبر الجزائر بلدا ريعيا تعتمد في مداخيلها على الريع النفطي، لذا فإنه ومنذ أزمة إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 والتي كان لها تداعياتها الإقتصادية والإجتماعية وكذا السياسية والأمنية على البلاد سنوات التسعينيات، عملت الحكومة على تطبيق عدة برامج منذ 2001 تهدف لتنويع مصادر الإقتصاد الوطني، ورغم التطور الملحوظ في بعض القطاعات كالفلاحة وبعض فروع الصناعة إلا أنه يتوجب على صانع القرار مضاعفة تنسيق الجهود من أجل الوصول لإحداث التكامل بين القطاعات الإقتصادية بهدف تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية ترسخ لمفهوم التنويع الإقتصادي. وتعد الصناعة التحويلية الغذائية من بين أهم فروع الصناعة التي يمكنها تحقيق تنويع إقتصادي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الفلاحة، هذا الأمر يستوجب الإهتمام بهذا الفرع ومنحه أهمية خاصة.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، " الإحصائيات الفلاحية – المحاصيل الصناعية"، في:
https://bit.ly/3QWBEHD . (26 أفريل 2024)

حققت الصناعة التحويلية الغذائية، إلى جانب الصناعة المعدنية ومواد البناء والصناعات الكيميائية تطورا في نسبة الصادرات خلال الفترة 2014-2015، وهو ما يعبر عن إمكانيات يمكن لصانع القرار إستغلالها في تحسين القيمة المضافة، وجلب موارد خارج قطاع المحروقات من السوق الداخلية والدولية على حد سواء في اطار عمليات تنويع الإقتصاد، لذا تعتبر سياسة التقشف وتقليص حجم الواردات التي تفرضها الحكومة على بعض المنتجات في الوقت الراهن، فرصة للصناعات الوطنية بصفة عامة والصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة لتطوير نشاطاتها وقدراتها من حيث زيادة الإستثمارات والعمل على تحسين جودة المنتجات، وتثبيت منتجاتها في السوق المحلية وبذلك تخفيض تكاليف إنتاجها.[1]

3- تعزيز التجارة الخارجية: تستورد الجزائر ما يقارب 75% من حاجياتها الغذائية من الخارج، في حين أن صادراتها من المنتجات الغذائية مازالت متواضعة، ففي سنة 2021 استوردت الجزائر أكثر من 8000 مليون دولار من المنتجات الغذائية في حين قامت بتصدير ما قيمته 576 مليون دولار[2]، وهو ما يعتبر عجزا في الميزان التجاري يجب تداركه، هذا الإختلال لا يمكن تصحيحه إلا من خلال دعم فرع الصناعة التحويلية الغذائية وتوجيه الإنتاج وفق مفهوم التخصص في قطاع الفلاحة بما يضمن التكامل بين هذين القطاعين، ما يضمن رفع نسبة الصادرات الجزائرية وتقليل فاتورة الواردات ما يسمح بإصلاح الإختلال الحاصل في الميزان التجاري.

الفرع الثاني: الأثار الإجتماعية والسياسية للصناعة التحويلية الغذائية

على اعتبار الإرتباط بين المجال الإقتصادي والجوانب الإجتماعية والسياسية، فإنه توجد العديد من الأثار التي يمكن تصنيفها ضمن الأثار الإجتماعية والسياسية للصناعة التحويلية الغذائية. وهو ما يمكن حصره في العناصر التالية:

1- توفير فرص العمل: يساهم فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بشكل فعال في توفير مناصب الشغل، فقد إنتقل عدد العاملين بهذا الفرع من 40503 عامل سنة 2001 إلى 145000 عامل سنة 2012، ليصل عدد العاملين بمؤسسات هذا الفرع إلى 150000 عامل سنة 2015، حيث استحوذ فرع الصناعة

[1] فريد لرقط، "تحديد الفروع الكفؤة والمنتجات الديناميكية لأجل تنويع الاقتصاد ودور الدولة في دعمها". **مجلة العلوم الإجتماعية**. العدد (25)، (ديسمبر 2017). ص.204.

[2] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص ص.210-211.

التحويلية الغذائية على نسبة 40% من عدد اليد العاملة بقطاع الصناعة، ليصل عدد العاملين بهذا الفرع سنة 2021 إلى 170000 عامل.[1]

هذا التطور لنسب تشغيل اليد العاملة بهذا الفرع يؤكد مدى قدرته على استيعاب اليد العاملة والمساهمة الفعالة في توفير فرص العمل، مما يجعل الإهتمام به وتطويره ودعم نشاطاته أمرا ضروريا في ظل ظاهرة البطالة التي ترهق أفراد المجتمع والتي فرضت على صانع القرار تسخير منح مقدمة لفئة البطالين ما سيؤثر مستقبلا على الخزينة العمومية اذا لم يتم تدارك الأمر بتطوير القطاعات التي يمكنها استيعاب فئة الشباب البطال.

2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: إن تحقيق الأمن الغذائي أصبح الشغل الشاغل لجميع حكومات الدول النامية بما فيها الجزائر، خاصة في ظل عدم الإستقرار الدولي وتداعياته على جميع دول العالم، وهو ما أثبتته الأزمة الأوكرانية بعد قيام روسيا الإتحادية بعملية عسكرية خاصة هناك. فقد أصبح الأمن الغذائي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمن القومي إن لم نقل أنه أحد أهم مرتكزاته. لذا وجب على صانع القرار إعطاء مزيد من الأهمية للنهوض بهذا الفرع من الصناعات بإعتباره مرتبطا بغذاء المجتمع ومنه الأمن القومي الوطني.

رغم عدم قدرة الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي لحد الآن وإعتمادها على إستيراد حاجياتها الإستهلاكية الغذائية من السوق الدولية، إلا أنه يمكن من خلال سياسات إقتصادية متكاملة تنسق بين مقومات جميع القطاعات بما فيها قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، أن تصل لتحقيق الأهداف الكبرى المرجوة والتي من بينها تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

3- تحقيق التوازن الجهوي في التنمية: إن إستراتيجية التوطين الصناعي التي تعتمد على توطين الصناعات بمناطق تواجد مقومات الصناعة كالمواد الأولية اللازمة للعملية التصنيعية، هي إستراتيجية تطبق في اطار السعي للتقليل من تكاليف الإنتاج كالنقل والطاقة والتخزين، كون تكلفة الإنتاج من أهم عوامل ضمان تنافسية المنتج النهائي في السوق المحلية والدولية على حد سواء.

من جهة أخرى يؤكد الباحثون بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة تتميز بإنتشارها الجغرافي[2]، وهو ما يعني أن تطبيق إستراتيجية التوطين الصناعي فيما يتعلق بهذا النوع من المؤسسات يكون

[1] زهير بن جدو، مرجع سبق ذكره، ص. 205.

[2] عبود زرقين، "تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسات الصناعية الجزائرية". **مجلة بحوث اقتصادية عربية**. المجلد (17)، العدد (42)، (مارس 2008). ص.113.

تلقائيا في الدول المتقدمة، ما سيؤدي تلقائيا إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم في التنمية من خلال اسهام تلك المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية بجميع المناطق التي تتوطن بها الصناعة. والصناعة التحويلية الغذائية من أهم فروع الصناعة التي يمكنها تحقيق التوازن الجهوي في التنمية خاصة وأنها عملية يرتبط مكانها الجغرافي من الناحية الإقتصادية بعدة اعتبارات سبق ذكرها، هذه العوامل التي ستدخل فيما بعد ضمن تكلفة الإنتاج.

تعاني الجزائر منذ الإستقلال من تركز جميع الصناعات في المدن الشمالية الكبرى ما أدى في كثير من الأحيان، وبسبب التراكمات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة التي سببها عدم التوازن الجهوي في التنمية، إلى ظهور مشاكل اجتماعية بعدة مناطق بالوطن سببها الأول التهميش الذي تعانيه تلك المناطق بحرمانها من برامج التنمية المحلية، إضافة إلى ظهور مشاكل اجتماعية بالمدن الشمالية التي تركزت فيها أغلب المنشآت الصناعية، كالإزدحام المروري والإكتظاظ السكاني الذي أدى لظهور مشكلة السكن التي نتجت عن النزوح من الجنوب نحو المدن الشمالية بحثا عن العمل، لكن يبدو أن صانع القرار أصبح ينتهج مؤخرا سياسة تهدف لإزالة هذه الفروقات التي تسببت فيها سياسات النخبة الحاكمة سابقا، من خلال تحقيق تنمية متوازنة تمس مناطق الهضاب والمناطق الجنوبية أيضا، إنطلقت ببرامج تنموية تستهدف دعم الإستثمار الفلاحي بهذه المناطق، ثم التوجه وفق رؤية إقتصادية جديدة لصانع القرار إلى تشييد مناطق صناعية بتلك المناطق في اطار إحداث التكامل الحقيقي بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية. هذه السياسة الجديدة ورغم العراقيل البيروقراطية التي تبطئ من تنفيذها، سيكون لها الأثر الإيجابي على الإقتصاد الوطني وتنافسية المنتجات محليا ودوليا من جهة، وتحقيق التوازن التلقائي في التنمية بين مختلف الأقاليم.

إضافة إلى الأثار الإجتماعية السابق ذكرها، يمكن أن يكون للتطور الإقتصادي بصفة عامة، والذي يعد فرع الصناعة التحويلية الغذائية أحد أهم فروع النهوض به، آثار سياسية ولو بطريقة غير مباشرة، حيث يمكن أن يؤدي تطوير قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية والوصول بهما إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي، إلى تثبيت الإجتماعي الذي سيحقق الإستقرار السياسي من جهة، إضافة لتعزيز الإنتماء الوطني من جهة أخرى، فالأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي والتي تحولت إلى أزمة أمنية كان بالإمكان تجاوزها لو كان هناك تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية تستهدف تحقيق الرخاء لأفراد المجتمع الجزائري، كونها إنطلقت سنة 1988 كحركة احتجاجية ضد غلاء الأسعار والبطالة.

المطلب الثالث: معوقات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

تتعدد المعوقات التي ساهمت في عدم النهوض بفرع الصناعة التحويلية في الجزائر، ويمكن ارجاع هذا العجز إلى عدة أسباب تمتزج بين السياسية والإدارية والإقتصادية، وهي كالتالي:

الفرع الأول: الفساد الإداري وعدم الإستقرار في البرامج القوانين

يعرف الفساد على أنه ذلك السلوك الذي يدل على الإنحرافات في الإلتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العمومية، قصد تحقيق مصلحة ومنافع شخصية تتعارض مع المصلحة العامة.[1]

كما أن تجارب الدول أثبتت صعوبة تحقيق التنمية الإقتصادية دون الوصول إلى هدف أهم وهو تحقيق التنمية الإدارية، بل وتؤكد الدراسات ""أن القدرة الإدارية هي العنصر الحاسم في عملية التنمية، كما تؤكد الدراسات أن القدرة الإدارية هي التي تتحكم في القدرة على تحقيق التنمية، وأن مقدرة الدولة على استخدام مواردها استخداما أفضل يعتمد على مقدرتها الإدارية، ويكاد يكون هناك اتفاق على أن التنمية الإدارية شرط أساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية".[2]

هذه المشكلة تعاني منها أغلب الدول النامية، حيث حال الفساد الإداري دون تحقيق إدارة رشيدة. والجزائر كغيرها من الدول النامية مازالت تحارب ظاهرة الفساد التي أثرت على حدوث تنمية إقتصادية حقيقية. بحيث يعاني الإستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، من تأثير ظاهرة الفساد الإداري على سيرورة وتطبيق برامج الدعم الإقتصادي التي تضعها الحكومة، وبالنسبة لفرع الصناعة التحويلية الغذائية يعاني المستثمر من مشكلة التعسف الإداري أثناء تقديم ملف طلب الإستثمار، إضافة إلى مشكلة البيروقراطية عند طلب الحصول على العقار الصناعي، ما أدى بصانع القرار إلى التصريح بضرورة محاربة كل أشكال الفساد الإداري والسياسي من خلال اقحام فواعل المجتمع المدني في مكافحته وكشفه بإعتماد الدور الرقابي لعمل الإدارات العمومية، إضافة إلى إقرار آليات جديدة داعمة للآليات التقليدية السابقة التي تم إنشاؤها لمكافحة الفساد وحوكمة الإدارة العمومية،

---

[1] عبد الهادي عباد وآخرون، "أخلقة الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. المجلد (10)، العدد (3)، (10 جويلية 2021). ص.537.

[2] وفاء لطفي، "دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين : واقع ورؤية استشرافية". **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**. المجلد (13)، العدد ا(12)، (أكتوبر 2021). ص.97.

مثل إنشاء هيئة وسيط الجمهورية كإحدى صور الرقابة الخارجية[1]، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فبراير سنة 2020 وما تضمنه من مندوبين محليين تم منحهم هامشا كبيرا من الحرية في العمل عند جمع المعلومات ورفع التقارير لرئاسة الجهورية، رغم افتقار هذه الهيئة الرقابية للإستقلالية التامة التي يتطلبها عملها الرقابي كونها تفتقر للإستقلالية المالية والوظيفية حيث تعد تابعة وتستمد سلطتها من رئيس الجمهورية كما جاء في المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فبراير سنة 2020 التي نصت بأنه "يؤسس وسيط للجمهورية يوضع لدى رئيس الجمهورية ويستمد منه سلطته".[2]

إن مكافحة الفساد السياسي والإداري أصبحت تشكل معيارا أساسيا بالنسبة للحكومة لضمان تطبيق برامج التنمية المستدامة بصفة عامة وتنفيذ السياسات الإقتصادية التي تهدف لتقوية الإقتصاد الوطني والنهوض بقطاعاته المختلفة، والتي يعد فرع الصناعة التحويلية الغذائية من أهم الفروع الصناعية فيها، وهو ما أدى بصانع القرار إلى جعل مكافحة الفساد أحد أهم أولوياته بعد سنة 2019، نظرا للأثار السلبية التي أحدثها الفساد سواء على الإقتصاد الوطني بعد عمليات النهب المعلن عنها لمسؤولين سابقين تمت محاكمتهم، أو على الإستقرار الوطني بعد موجة الإحتجاجات التي عاشتها الجزائر ضد زمرة الفساد السياسي والإقتصادي بالبلاد، بحيث أصبحت محاربته أولوية لدى الحكومات المتتالية بعد الحراك الشعبي مباشرة.

إضافة إلى ظاهرة الفساد، توجد مشكلة عدم الإستقرار في التشريعات والنصوص القانونية والبرامج التنموية والتي تعاني منها الجزائر، فكل مسؤول يتقلد منصبا يأتي ببرنامج جديد يلغي كل ما تم بناؤه سابقا، وفي هذا هدر للوقت من جهة وتعطيل للنهوض بالإقتصاد من جهة أخرى، لذا وجب إعتماد سياسة فعالة تتصف بالإستمرارية عند التنفيذ، بحيث تصحح الإختلالات وتبني على السياسات السابقة، كي تتضح الرؤى بالنسبة لصانع القرار ويتمكن من الوصول للأهداف المسطرة دون ضبابية في التنفيذ.

الفرع الثاني: غياب التنسيق الفعال مع القطاعات الأخرى

يرى أصحاب نظرية فشل التنسيق Theory of Coordination Failure بأن بعض الدول النامية تتشابه مع الدول المتقدمة من حيث إمتلاكها لرأس المال، والموارد البشرية المؤهلة للعمل في قطاع الصناعة،

---

[1] رضا شلالي وآخرون، "مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**. المجلد (1)، العدد (3)، (31 مارس 2022). ص.183.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-45 يتضمن "تأسيس وسيط الجمهورية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 9، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2020، ص.4.

لكن ذلك لم يشفع لتلك الدول في الوصول إلى تنمية صناعية حقيقية وشاملة، ومرد ذلك حسب أصحاب هذا الإتجاه يعود إلى ضعف التنسيق، ويربط هؤلاء مدى قوة أو ضعف التنسيق الرامي للتكامل بمدى كفاءة الحكومات في وضع خطط التنمية وبرامجها. وهو ما يجعل إهتمامنا منصبا على صانعي السياسات من مسؤولي قطاعات وحكومات في الجزائر.

يعتبر التنسيق بين القطاعات الإقتصادية التي ترتبط مع بعضها بعلاقة تشابكية تكاملية ضعيفا في الجزائر، فإذا تمعنا في آليات التنسيق بين فرع الصناعة التحويلية الغذائية والقطاعات الإقتصادية الأخرى التي يفترض أن تتكامل معه، كقطاع الصيد البحري وقطاع الفلاحة اللذان يعتبران مصبا له بالمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع، فسنجد أنها آليات لا تحمل الجدوى من إنشائها ولا تؤدي دورها المنشود، فالإجتماعات الثنائية بين مسؤولي هذه القطاعات لم تثمر لحد الآن عن إستراتيجية واضحة تتضمن ميكانيزمات فعالة للتنسيق عدا ابرام بعض اتفاقيات التفاهم بين تلك القطاعات فيما يتعلق بإنتاج محاصيل بعينها لدعم فرع الصناعة التحويلية الغذائية أو لدعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختص بالنقل للمنتجات الفلاحية، مثل اتفاقية الإطار للتعاون التي وقعت بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية والتي تهدف لتشجيع تربية المائيات المدمجة في الإنتاج الفلاحي سنة 2024[1]، أو اتفاقية الإطار لترقية الإبتكار والمؤسسات الناشئة في مجالات الفلاحة والتنمية الريفية والغابات بين وزير الفلاحة والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة[2]، وبعض الإتفاقيات المشابهة بين مسؤولي قطاعي الفلاحة والصناعة.

إن التنسيق الحقيقي المطروح بالنسبة للمستثمرين الفلاحيين والمستثمرين في قطاع الصناعة وخاصة فرع الصناعة التحويلية الغذائية يتمثل في التوجه نحو التخصص في الإنتاج الزراعي لدعم الصناعة التحويلية الغذائية بمختلف أنواعها، إضافة إلى إنشاء مناطق صناعية توزع على مستثمرين لديهم نية لإنشاء منشآت صناعية ترتبط بالمواد الأولية الزراعية المتوفرة بتلك المنطقة. هذا النوع من التنسيق تكلم عن شطر منه رئيس

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "التوقيع على اتفاقية–إطار للتعاون بين وزارتي الفلاحة والصيد البحري"، في:
https://www.aps.dz/ar/economie/155410-2024-01-19-07-16-47 .(26 مارس 2024)

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "اتفاقية الإطار لترقية الابتكار والمؤسسات الناشئة في مجالات الفلاحة والتنمية الريفية والغابات"، في:
https://bit.ly/3V6twqK.(29 مارس 2024).

الكنفدرالية الجزائرية للمنتجين الصناعيين عبد الوهاب زياني حين تكلم عن التحضير لدفتر شروط[1] سيكون بمثابة عقد قانوني بين الفلاحين والمستثمرين الفلاحيين من جهة والمنتجين الصناعيين بفرع الصناعة التحويلية الغذائية من جهة أخرى، وهو ما يبرز أن مشكلة غياب التنسيق مازالت مطروحة وتعمل الحكومة رفقة الشركاء الإقتصاديين على حلها.

الفرع الثالث: غياب إستراتيجية التوطين الصناعي

سلطت نظرية التوطين الصناعي الضوء على أهمية الموقع الصناعي الإستراتيجي الذي يتم به التحكم في عوامل تنافسية المنتجات الصناعية، إضافة إلى أهميته في عملية الجذب الإقتصادي الذي يخلق منافسة على مستوى الإستثمار الصناعي وفي الأسواق.

إن مشكلة الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر مثلها مثل باقي فروع الصناعة الأخرى تكمن في التركيز المفرط لها بالمدن الشمالية على حساب باقي مناطق الوطن، ورغم إن هذا التركيز ربما يكون ناجما عن خلفيات سياسية وثقافية للمسؤولين في الإدارات المركزية أثرت في رسم سياسات بعينها، إلا أنه أدى إلى خلق مشاكل إقتصادية وإجتماعية عديدة، وسبب هذه المشكلات هو التوزيع غير العادل للتنمية الإقتصادية التي تأثرت برامجها المتتالية بالقرارات البيروقراطية التي رسخت لفكرة التوزيع الجهوي غير العادل وغير المدروس للبرامج الإقتصادية.

إن إستراتيجية التوطين الصناعي يجب أن ترتبط بمقومات التوطين، والتي نعني بها اختيار المناطق التي تقام فيها المناطق الصناعية وفق دراسة إقتصادية بحتة تستهدف تطوير الإقتصاد، لا نظرة سياسية أو شخصية لأفراد يمتلكون السلطة والنفوذ.

الفرع الرابع : ضعف التكامل بين العوامل البيئية المختلفة

حسب نظرية ميردال فإنه يجب أن يكون هناك تكامل بين البيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية لحل المشاكل التي تعترض قيام تنمية في أي قطاع صناعي، وهذا التوصيف ينطبق على فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، حيث نلاحظ ضعفا في التفاعل بين تلك البيئات المختلفة، وسبب ذلك هو عدم

[1] قناة النهار الجزائرية ، "برنامج 52 دقيقة اقتصاد، حصة بعنوان: الصناعات الغذائية التحويلية .. قطاع واعد للإستثمار وتنويع الاقتصاد"، في:

https://www.youtube.com/watch?v=_E0j5Ylo7jg .(29 أفريل 2024)

اشراكها من طرف صانع القرار في رسم السياسات العامة بسبب البيروقراطية الإدارية من جهة، يضاف إليها ضعف دور الفواعل غير الرسمية في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الرامي لتحقيق هذا التكامل نتيجة الإحتواء السياسي والإداري الذي يقوم به المسؤولين السياسيين والإداريين من جهة، أو الإحتواء الإقتصادي الذي قد يحدث في بعض الأحيان من طرف القطاع الخاص من خلال استغلال دعم تلك المنظمات ماديا وماليا من جهة أخرى، إضافة للفساد الذي طال هذه المنظمات.

إن الإنتشار التنموي في الدول النامية حسب ميردال ضعيفا، وسبب هذا الضعف هو عدم توفر الإرادة السياسية لدى صانع القرار في سبيل تحقيق هذه التنمية، حيث أن التدخل المباشر من طرف الدولة وحده الكفيل بحل هذه المشكلة، وتدخل الدولة يجب أن ينطلق بتفعيل أداء كل العوامل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والذي لن يحدث إلا من خلال ترسيخ فكر المشاركة والتكامل.

رغم هذا الضعف الواضح في التكامل بالنسبة للجزائر، إلا أن الخطوات الأخيرة لصانع القرار توحي بنية إعتماد هذا التوجه، وما تفعيل دور المجتمع المدني الرقابي إلا واحدة من مظاهر تفعيل التكامل بين تلك البيئات والذي ستكون له آثارا إيجابية في جميع القطاعات بما فيها فرع الصناعة التحويلية الغذائية.

خلاصة الفصل الثاني:

مر الإقتصاد الجزائري بعدة مراحل حاولت من خلالها الحكومات المتتالية وضع سياسات تضمنت برامج وخطط تنموية متعددة بهدف النهوض به وتنويع مصادر الدخل. لكن هذه البرامج والمخططات لم تتمكن من تحقيق ما تهدف إليه تلك السياسات، حيث إصطدمت بعديد العراقيل الداخلية والخارجية التي كانت سببا رئيسيا في عرقلة مسار التنمية الإقتصادية وما ترتب عنه من نتائج.

بالنسبة لقطاع الصناعة بصفة عامة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة، فقد عملت الحكومة بعد الإستقلال على إنشاء قاعدة صناعية مع التركيز على الصناعات الثقيلة، حيث ساهمت الظروف السياسية لمرحلة ما بعد الإستقلال خاصة ما تعلق بالصراعات السياسية الداخلية، يضاف إليها الظروف الإقتصادية خاصة ما تعلق منها بهشاشة البنية التحتية الموروثة عن الإستعمار ونقص مصادر التمويل، في عدم قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج والخطط التنموية المسطرة.

صحيح إن هناك عوامل خارجية ساهمت في تعطيل مسار التنمية بصفة عامة والنهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، مثل الأزمات العالمية بسوق خاصة أزمتي سنة 1986 و 2014، والتي أثرت بشكل مباشر على تنفيذ البرامج الإقتصادية بالجزائر، لكن رغم ذلك فإن هناك معوقات أخرى ساهمت أيضا بشكل كبير في تعطيل سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية مثل الفساد الإداري، عدم الإستقرار في النصوص القانونية التي كانت تتغير بتغير مسؤولي القطاعات والذي زاد من حدة الفساد الإداري، يضاف إليه غياب التنسيق بين القطاعات الإقتصادية المختلفة والذي أدى لغياب إستراتيجية واضحة للتوطين الصناعي.

الفصل الثالث:

تحليل سياسات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

الفصل الثالث: تحليل سياسات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

حاولت الحكومة الجزائرية منذ الإستقلال العمل على تقوية الإقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي في الغذاء، وعملت من أجل ذلك على تطبيق عدة برامج تنموية مست عدة قطاعات كالصناعة والفلاحة والطاقة وغيرها، لكن رغم ذلك مازالت الأهداف المرجوة لم تتحقق.

فإذا نظرنا إلى قطاع الفلاحة نجد أنه مقارنة بالدعم المادي الذي لقيه عبر برامج التنمية المتتالية لم يحقق النتائج التي كان يفترض به الوصول اليها، من تحقيق الإكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الدخل، ونفس الشيء بالنسبة لقطاع الصناعة الذي تطور ولكن لم يحقق النتائج المسطرة مقارنة بالدعم المالي الذي لقيه عبر خطط وبرامج التنمية التي سطرت.

إن الحديث عن قطاعي الصناعة والفلاحة يجرنا إلى ضرورة تحليل سياسات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر. فمن خلال التطرق سابقا لمراحل تطور هذا الفرع بالجزائر وجدنا أن هناك بعض الإختلالات الإقتصادية التي حالت دون النهوض بهذا الفرع كالأزمات الدولية التي ضربت سوق النفط في عدة محطات وحالت دون اكمال تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية بصفة عامة وتطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة، لكن الملاحظ أيضا أن تلك الإختلالات الإقتصادية ما كان لها أن تعطل سياسات النهوض بعدة قطاعات إقتصادية والتي منها فرع الصناعة التحويلية الغذائية لولا وجود معوقات أخرى حالت دون بلوغ الأهداف المسطرة. لذلك ارتأينا تسليط الضوء على دور الفواعل المؤثرة في سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية من جهة، وتحليل مدى نجاح السياسات الحكومية المتتالية في مد جسور التنسيق والترابط بين قطاعي الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية على خلفية العلاقة التشابكية والوثيقة التي تربط بينهما.

المبحث الأول: الفواعل المساهمة في الصناعة التحويلية الغذائية

معلوم أن رسم السياسات العامة في جميع المجالات يتأثر بالأدوار التي تلعبها عدة فواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وسياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية كغيرها من السياسات تتأثر بهذه الفواعل، ويمكن حصر الفواعل المساهمة في الصناعة التحويلية الغذائية فيما يلي:

المطلب الأول: الدولة كفاعل رسمي ورئيسي

يعتبر دور صانع القرار في رسم السياسات العامة الإقتصادية وتوجيهها نحو أهداف بعينها عن طريق منح الإمتيازات والتحفيزات من الأهمية بمكان في أي دولة، لذلك يظهر دور الحكومة الجزائرية في اطار سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية جليا من خلال عدة إجراءات يمكن تلخيصها في التالي:

الفرع الأول: مكافحة الفساد

لطالما كان الفساد علة الأمم والسبب الرئيسي في تقهقرها وضعفها، نظرا للأثار المترتبة عليه خاصة في المجالين السياسي والإقتصادي، ومن أعظم أنواع الفساد خطورة على الأمم هو ذلك الفساد الذي تكون حاضنته الأساسية نخبة المجتمع من طبقة حاكمة ومسؤولين وأصحاب النفوذ داخل دوائر السلطة، بحيث يؤدي ذلك إلى تهديد مباشر لأمن واستقرار تلك الدول. وقد شهدت الجزائر هذا النوع من الفساد خلال العقدين السابقين، بحيث أصبح نهب المال العام واستغلال المنصب والنفوذ لأغراض شخصية إحدى أبرز وجوه الفساد بأغلب مستويات الإدارة العمومية سواء المركزية منها أو المحلية، ما أدى إلى عدة نتائج سلبية كالعزوف الشعبي عن المشاركة في العملية السياسية، والتعبير عن عدم الرضى والتذمر الذي تطور ليصل الى خروج الشعب الجزائري في حركات احتجاجية ضد زمرة الفساد فيما أصبح يطلق عليه دستوريا بالحراك الشعبي الجزائري الذي إنطلق في 22 فيفري سنة 2019.[1]

ورغم وجود عديد الآليات والنصوص القانونية قبل الحراك الشعبي الجزائري، والتي تجرم الفساد وتنص على مكافحته، إلا أن ذلك لم يوقف الفساد المستشري بالإدارة العمومية الجزائرية، ما يؤكد أن نجاح مكافحة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-442 يتضمن "اصدار التعديل الدستوري"، **الجريدة الرسمية**. عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص.5.

الفساد مرتبط بالإرادة السياسية وأن غيابها سيؤدي إلى عدم نجاعة المنظومة القانونية والمؤسساتية في الدولة والموجهة لذلك الهدف.[1]

لذلك كان وصول نخبة جديدة إلى الحكم في جزائر ما بعد الحراك الشعبي وبعد الإنتخابات الرئاسية التي أجريت سنة 2019، وفي ظل المحاكمات القضائية لرؤوس الفساد التي طالت شخصيات كبيرة في الدولة، كل ذلك شكل إنطلاقة لإرادة سياسية حقيقية لمكافحة الفساد، تجلى ذلك فيما بعد من خلال إنشاء هيئة وسيط الجمهورية لإستقبال شكاوى المواطنين والمستثمرين الخواص حول أي تعسف اداري أو عراقيل بيروقراطية تطالهم بالإدارة العامة على المستوى المحلي أو المركزي بسبب خلل في تسيير مرفق عمومي[2]، تبعها اقحام منظمات المجتمع المدني في عملية الرقابة، إضافة لإجراءات تتعلق بمكافحة الفساد في مجال منح الإستثمار، حيث تم إنشاء منصة رقمية خاصة بوضع ملفات طلب الإستثمار.

لم تكتف الدولة الجزائرية في اطار مكافحة الفساد بهذا الحد، بل خطت خطوات أكثر حزما بعد الذي كشف عنه الحراك الشعبي الجزائري من فساد لمسؤولين بارزين شاركوا في تبديد ونهب المال العام، حيث تم اصدار الأمر رقم 20-04 المتمم والمعدل لقانون الإجراءات الجزائية والذي تم بموجبه إنشاء القطب الجزائي الإقتصادي والمالي[3]، الذي تم من خلاله متابعة الفاسدين من مسؤولي الحكم السابق ومحاكمتهم، ومازال لحد اليوم يتابع عدة قضايا إقتصادية حول الإستثمارات الوهمية وقضايا أخرى ترتبط بإساءة استغلال الوظيفة وتبديد المال العام وتبييض الأموال وتهريب المال العام خارج الحدود.[4]

إنه ورغم النصوص القانونية والآليات الردعية التي تم إنشاؤها ضد الفساد الإداري والسياسي، إلا أنه مازال ينتظر الحكومة المزيد من العمل وتكثيف الدور الرقابي لمواجهة الفساد خاصة بالمرافق والإدارات العامة مما سيمكن من إنشاء بيئة سياسية وإدارية وإقتصادية محفزة وجاذبة للإستثمار، إضافة إلى تثبيت ثقة المواطن

---

[1] فتيحة سعادي، **دعم استراتيجية مكافحة الفساد بإنشاء هيئة وطنية بموجب القانون رقم 06-01** . أطروحة دكتوراه. (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023-2024). ص.31.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-45 يتضمن "تأسيس وسيط الجمهورية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 9، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2020، ص.4.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-04 يتضمن "تعديل قانون الإجراءات الجزائية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 51، الصادرة بتاريخ 30 أوت 2020، ص.9.

[4] الإذاعة الجزائرية، "محكمة سيدي أمحمد" في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mhkmt-sydy-amhmd-0 .(30 أفريل 2024)

في السلطة والتي بدأت تتضح مؤخرا بعض ملامحها ويتوجب دعمها بمزيد من الحزم في مكافحة الفساد بتشديد العقوبات، بهدف الوصول إلى مرحلة سيادة القانون وترسيخ مبدإ تكافئ الفرص بين الجميع عند طلب الإستثمار دون تعسف أو عراقيل إدارية تخل أو تخالف قوانين الجمهورية.

الفرع الثاني: دعم وتشجيع الإستثمار

إن نجاح أي سياسة لدعم وتشجيع الإستثمار تتطلب بيئة تتوفر فيها سمتين لهما أهمية بالغة وهما: التحفيزات المالية التي تشجع المستثمرين المحليين على الإستثمار بهدف تعظيم الربح من جهة، والنصوص القانونية الواضحة والضامنة لحرية الإستثمار والشفافية والتي تسهل وتستقطب المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب.

في الجزائر ومن ناحية التحفيزات المالية، نجد أن برامج ومخططات التنمية التي أطلقتها الجزائر خاصة في الفترة بين 2001 ولغاية اليوم، تؤكد بأن صانع القرار في الجزائر قد توجه بالفعل نحو سياسات لدعم وتشجيع الإستثمار الخاص في عدة قطاعات كقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة الذي تعد الصناعة التحويلية الغذائية إحدى أهم فروعه، وذلك بغية النهوض بها وتحقيق الهدف الرئيسي وهو تقوية وتنويع الإقتصاد الوطني. فالمبالغ التي تم ضخها لتحقيق تلك الأهداف الإقتصادية كانت ضخمة وتفي بالغرض المتمثل في تحقيق تلك السياسات، لكن القصور كان في القوانين التي اتسمت بعدة نقائص وثغرات[1]، ما تسبب في تفشي الفساد بجميع صوره من استغلال للوظيفة وتبديد ونهب المال العام، إضافة إلى مظاهر البيروقراطية والتعسف الإداري الذي كان المستثمر المحلي يعاني منه وأدى لنفور المستثمرين الأجانب .

لكن المتابع للمشهد بعد محطة الحراك الشعبي ومخرجاتها السياسية، يلاحظ أن صانع القرار يعمل على سد تلك الثغرات القانونية من خلال سن عديد القوانين الداعمة للإستثمار، مثل القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالإستثمار الذي يعبر عن هذه السياسات الجديدة، حيث جاء حاملا لأهداف ومبادئ مختلفة عن قانون الإستثمار السابق، والتي يمكن حصرها في[2]:

---

[1] راضية أمقران، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22-18". **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**. المجلد (7)، العدد (1)، (19 مارس 2023). ص.3411.

[2] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، " استثمر في الجزائر" في:

https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ .(30 أفريل 2024)

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة العالية.
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة.
- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية.
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الإبتكار وإقتصاد المعرفة.
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة.
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية.
- تدعيم وتحسين تنافسية الإقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

إضافة إلى الأهداف السابق ذكرها فإن هذا القانون يحمل أهم مبدأين من مبادئ الإستثمار، والتي حفزت حتى المستثمرين الأجانب على دخول السوق الجزائرية، وهي:

- **حرية الإستثمار:** فكل شخص سواء كان طبيعيا أو معنويا، وطنيا أو أجنبيا، مقيما داخل التراب الوطني أو غير مقيم، يرغب في الإستثمار، له الحرية في اختيار الإستثمار الذي يراه مناسبا لعمله في ظل احترام قوانين الجمهورية.
- **الشفافية والمساواة في التعامل مع الإستثمارات:** سواء عند وضع ملفات طلب الإستثمار أو أثناء المنافسة الإقتصادية الحرة التي تتطلب شفافية وتساوي الجميع في الفرص.

إن ما جاء به القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار من تسهيلات وتحفيزات وضمان المساواة والحقوق والشفافية، شكل تحفيزا للمستثمرين الأجانب لدخول السوق الجزائرية، وقد استفاد قطاع الصناعة التحويلية الغذائية من هذه التسهيلات بدخول استثمارات صناعية كبرى حيز التنفيذ، كما حدث مؤخرا مع شركة بلدنا القطرية التي عقدت اتفاق شراكة مع الحكومة الجزائرية للإستثمار بولاية أدرار من أجل مشروع متكامل لتربية الأبقار الحلوب وإنتاج أعلافها إضافة لمصنع لإنتاج بودرة الحليب، والذي سيسد حاجة السوق الوطنية بما نسبته 50% من بودرة الحليب إضافة إلى إنتاج اللحوم. هذا المشروع الذي أعلن عنه وزير الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وممثل عن شركة بلدنا القطرية الأم في 24 أفريل سنة 2024، والذي قدرت تكلفة إنشائه بـ 3،5 مليار دولار[1]، يؤكد بأن القوانين المتعلقة بالإستثمار والتحفيزات المالية المقدمة هي أحد عوامل النهوض بعدة قطاعات إقتصادية من خلال تحفيز وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الإستثمار.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف: المرحلة الأولى للإنتاج ستبدأ خلال 2026" في: (30 أفريل 2024). **https://www.aps.dz/ar/economie/161021-2026**

إنه وبعد اصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار، عزز صانع القرار ذلك بعدة مراسيم تنفيذية تشرح تطبيق هذا القانون إضفاء للشفافية اللازمة، وهذه المراسيم هي كالتالي[1]:

- المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المؤرخ في 4 سبتمبر سنة 2022، الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالإستثمار وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وسيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد كيفيات تسجيل الإستثمارات أو التنازل عن الإستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الإستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-300 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للإستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للإستفادة من التمويل للإستفادة من ضمان التحويل.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-301 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الإستثمار.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد معايير تأهيل الإستثمارات المهيكلة وكيفيات الإستفادة من مزايا الإستغلال وشبكات التقييم.
- المرسوم التنفيذي رقم 22-303 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، المتعلق بمتابعة الإستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والإلتزامات المكتتبة.

كان الهدف من اصدار هذه المراسيم التنفيذية، إزالة اللبس والغموض أو التأويل الذي قد يطرأ في فهم أي مادة من مواد قانون الإستثمار سالف الذكر، وذلك لضمان حرية الإستثمار من جهة، ولترسيخ الشفافية والمساواة التي تحفز المستثمرين على خوض غمار السوق الجزائرية.

[1] وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، " استثمر في الجزائر" في:
https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ .(30 أفريل 2024)

إن ترسيخ قانون الإستثمار الجديد رقم 22-18 لمبادئ حرية الإستثمار والشفافية والمساواة وضمان الحقوق، هو الذي جعل بإمكان مستثمر أجنبي مثل شركة بلدنا القطرية خوض غمار الإستثمار بالجزائر، كونها وجدت حرية اختيار مكان الإستثمار دون توجيه من السلطات السياسية الجزائرية كما كان يحدث سابقا، وهو ما جعلها تختار ولاية أدرار نظرا لوجودها بمناخ لها خبرة سنوات من العمل فيه وهو المناخ الصحراوي الشبيه لمناخ دولة قطر، ما جعل اختيار المكان الجغرافي لهذه الصناعة يكون وفق إستراتيجية التوطين الصناعي المدروس وفق أسس إقتصادية بحتة من طرف الشركة المستثمرة، حيث اختارت ولاية أدرار لما لها من قدرات فلاحية على إنتاج أعلاف الأبقار من جهة، وأخذا بالإعتبار لمناخ المنطقة الذي سبق لمهندسي وتقنيي الشركة العمل فيه بالبلد الأم قطر.

الفرع الثالث: توطين الصناعة التحويلية الغذائية

يكون التوطين الصناعي تعبيرا عن إستراتيجية إما بتوجيه من الدولة عبر تدخلها الموضوعي والمباشر أحيانا أو عن طريق قوانين الإستثمار التي تدعم الحرية في الإختيار، وفي كلتا الحالتين نجد أن الدولة تعد فاعلا أساسيا ورئيسيا في توطين الصناعة.

وتوطين الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر، مثله مثل بقية فروع الصناعة الأخرى عانى كثيرا من تدخل وتوجيه السياسي والإداري على حساب تحقيق أهداف السياسات العامة الإقتصادية المسطرة من طرف الحكومات المتتالية، وهو ما أثر بالسلب على تحقيقها لتلك الأهداف حيث فشلت كثير من السياسات في تحقيق الأهداف المسطرة. فإذا قارنا التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن في الفترة بين 2000-2018 نجد اختلالا يتناقض والتوازن الجهوي للتنمية، حيث تركزت جل الإستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمدن الشمالية، لتليها منطقة الهضاب بنسبة متواضعة، لتأتي في المرتبة الأخيرة مناطق الجنوب والجنوب الكبير بنسب متدنية جدا، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (09):

تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنويين خلال الفترة 2000-2018:

الستوات	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب		الجنوب الكبير		المجموع
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
2010	219270	59.37	112335	30.42	30153	8.16	7561	2.05	369319
2011	232264	59.39	119146	30.41	32216	8.23	7735	1.97	391761
2012	248985	59.27	128316	30.54	34569	8.23	8247	1.96	420117
2013	272859	59.39	140201	30.52	37529	8.17	8825	1.92	459414
2014	344405	69.30	108912	21.91	43672	8.79	-	-	496989
2015	373337	69.40	118039	22.95	46525	8.65	-	-	537901
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61	-	-	575906
2017	422659	69.69	133177	21.86	51508	8.45	-	-	609344
2018	447817	69.59	141465	21.98	54211	8.42	-	-	643493

المصدر: ربيعة بوقادير، **الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021). ص.196.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا حجم الإختلال الذي كان حاصلا في إستراتيجية التوطين الصناعي خلال العقدين الماضيين، حيث تركزت أغلب الإستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المدن الشمالية التي استحوذت على نسبة خلال الفترة بين 2000-2018 تفوق الـ 60%، في حين عرفت عملية التوطين الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الهضاب في المتوسط خلال نفس الفترة ما نسبته 25.82%، في حين عرفت منطقتي الجنوب والجنوب الكبير نسبة متدنية حيث لم يتجاوز عدد المؤسسات خلال هذه الفترة الطويلة 54211 مؤسسة بنسبة لم تتجاوز في المتوسط 8.41%.

إن هذا التوزيع يكشف أن النخبة الحاكمة خلال تلك الفترة لم تكن تهتم بالخطط والإستراتيجيات الإقتصادية المدروسة التي كان بإمكانها تجنيب البلاد كثيرا من المشاكل الإجتماعية والإقتصادية كالإكتظاظ ومشاكل المرور بالمدن الشمالية ومشكلة السكن التي أصبحت تؤوق المواطن بتلك المدن، إضافة إلى مشكلة التوازن في التنمية بين جهات الوطن والتي دفع ثمنها سكان مناطق الهضاب والجنوب لعشرات السنين.

لكن يبدو أن صانع القرار والنخبة التي تقلدت السلطة بعد الحراك الشعبي الجزائري سنة 2019، قد تفطنت لهذه المشاكل وعمدت إلى التقليل من آثارها، بدءا بإطلاق الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لبرنامج مخصص لمناطق الظل سنة 2020[1]، ثم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر سنة 2020 والمتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالمناطق الصحراوية[2] الذي بادرت من خلاله الحكومة إلى إستراتيجية جديدة في الإستثمار الفلاحي تهدف إلى التخصص في الإنتاج حسب المناطق، وهو ما يمكنه إن يساهم في زيادة التخصص بالنسبة للحكومة عند منح الإستثمارات في مجال الصناعة، أو يحفز المستثمرين الخواص على طلب استثمارات تكون أقرب لمناطق تواجد المواد الأولية اللازمة للصناعة التحويلية الغذائية في اطار حسابات إقتصادية تهدف لتقليل تكاليف الإنتاج ما سيؤدي تلقائيا إلى توطين صناعي وفق أسس إقتصادية بحتة، خاصة وأن قانون الإستثمار الجديد رقم 22-18 أكد على مبدإ أساسي وهو حرية اختيار مكان الإستثمار.

لم تبتعد الإحصائيات المقدمة في تقرير لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني لسنة 2023 حول التركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأواخر 2022 عن الأرقام السابقة، حيث تركزت 945153 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالمدن الشمالية بنسبة 69.51٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة النشطة بالبلاد، تليها منطقة الهضاب العليا التي شهدت توطين 300745 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة 22.12%، لتأتي مناطق الجنوب والجنوب الكبير التي بلغ بها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 113905 مؤسسة شكلت نسبة 8.38% من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة عبر التراب الوطني والبالغ عددها الإجمالي سنة 2022 مليون وثلاثمائة وتسع وخمسون وثمانمائة وثلاثة (1359803) مؤسسة صغيرة ومتوسطة. ورغم ذلك إلا إن التعديلات التي طرأت على قانون الإستثمار الجديد الذي تم إصداره سنة 2022 سيكون لها الأثر الإيجابي في إعادة جغرافية الصناعة بالجزائر نظرا لتحفيزه المستثمرين الخواص بمبدإ حرية اختيار مكان الإستثمار.

---

[1] مصالح الوزير الأول، "من أجل تنمية بشرية وسياسية واجتماعية" في:
(01 ماي 2024). **https://bit.ly/3UGndbW**

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-256 يتضمن "تعديل انشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالمناطق الصحراوية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 57، الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2020، ص.6.

المطلب الثاني: القطاع الخاص والشراكة الدولية

رغم الدور الرئيسي للدولة كفاعل رسمي ورئيسي في سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، من خلال تشجيع الإستثمار في هذا الفرع عن طريق الدعم المالي وتهيئة البيئة الإقتصادية لذلك بتنظيم العمل وسن القوانين، إلا أن هناك فواعل أخرى لا يمكن اغفال دورها في تحقيق الأهداف المسطرة لتلك السياسات، ومن هذه الفواعل نجد القطاع الخاص والشراكات الدولية.

الفرع الأول: القطاع الخاص

إن دور القطاع الخاص في الجزائر والذي ظهر بعد الإنفتاح على السوق والذي تكرس بعد الأزمة البترولية التي ضربت الإقتصاد الوطني سنة 1986، وما تبعها من إصلاحات وصولا لخوصصة الشركات العمومية الذي إنطلق سنة 1995[1]، أخذ في التطور حتى وصلت نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الفترة بين 2007-2014 إلى حوالي 50% موازاة مع ما يقدمه القطاع العام[2]، ويعود سبب ذلك إلى دعم برامج التنمية وقانون الإستثمار خاصة بعد سنة 2001 للقطاع الخاص وإعتماد الحكومات الجزائرية ضمن سياسات النهوض بالإقتصاد خاصة في المجال الفلاحي والصناعي وقطاع الخدمات.

رغم البيروقراطية والتعسف الإداريين والعراقيل التي مازال يعاني منها القطاع الخاص في مجال الإستثمار الصناعي خاصة ما تعلق منها بمشكلة العقار الصناعي، إلا أنه كان لهذا القطاع إمكانية المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف السياسات الحكومية للنهوض بعدة فروع صناعية تدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع لحيازة هذا القطاع عدة مقومات يمكن ذكر أهمها في التالي:

1- من ناحية رأس المال: تؤكد مدارس الفكر الإقتصادي المختلفة على أن القطاع الخاص، وبتوافر جملة من الشروط الأساسية التي تشكل بيئة نشاطه، هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي وذلك لما له من قدرة على تفعيل الإستثمار وتراكم رأس المال وصولا لتنويع الإقتصاد، وهو ما أدى بكثير من الدول مع بداية الثمانينات إلى خوصصة المؤسسات العمومية وتوسيع نشاط القطاع الخاص، هذه العملية أدت مع مرور الوقت

---

[1] عفاف بوراس، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر من 1989 الى 2019**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023-2024). ص.139.

[2] فطيمة ساسي وآخرون، **مداخلة بعنوان" القطاع الخاص كأحد البدائل التنموية للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار البترول، (جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 25-26 أفريل 2017). ص.12.

إلى تحول الإهتمام من الأهداف السياسية التي يعكسها نشاط القطاع العام إلى الأهداف الإقتصادية التي يعكسها نشاط القطاع العام.[1]

والجزائر كغيرها من الدول عملت على التمكين لهذا القطاع مع بداية سنة 1995، من خلال مجموعة من الإجراءات والقوانين التي فتحت باب خوصصة المؤسسات العمومية وساهمت في بداية التمكين للقطاع الخاص. لكن رغم ذلك إلا أن هذا القطاع بقي حبيس العراقيل الإدارية وتوجهات وخلفيات النخبة السياسية طوال عشرات السنين التي سبقت محطة 2019. واليوم وبعد عديد التعديلات القانونية التي توحي بوجود إرادة سياسية لدى صانع القرار في إحداث التغيير وترسيخ مبادئ الشفافية في عدة مجالات ومن بينها المجال الإقتصادي، تظهر الحاجة إلى الحديث عن دور القطاع الخاص في إحداث هذا التغيير من الناحية الإقتصادية.

خلال لقاء أجراه برنامج الجزيرة بودكاست مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، صرح الأخير بأن القطاع الخاص في الجزائر يستحوذ على 85% من رأس المال [2]، وهي نسبة تؤكد مدى قدرة القطاع الخاص على المساهمة في سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، لولا العراقيل التي كانت تواجه القطاع بسبب الفساد الإداري والسياسي الكبيرين، والذي أدى إلى عزوف أصحاب رأس المال عن الإستثمار في الجزائر لما لذلك من مخاطرة برؤوس أموالهم في ظل قوانين كانت تشوبها الضبابية وعدم الإستقرار. إلا أن إرادة صانع القرار مؤخرا وتوجهه الفعلي نحو تحقيق مطالب الشعب في إحداث التغيير، خاصة بعد تفعيل آليات مكافحة الفساد التي طالت مسؤولين كبار وشملت وزراء أولين ووزراء عملوا ضمن الطاقم الحكومي ومسؤولين كبار سابقين في الدولة، إضافة إلى التعديلات القانونية المتتالية، كل هذه الإجراءات كانت بمثابة تحفيزات للمستثمرين الخواص المحليين إلى جانب المستثمرين الأجانب لإعادة تقييم الوضع وخوض غمار الإستثمار في الجزائر، ما سيمكن من استقطاب رؤوس أموال ضخمة يمكنها أن تحدث فارقا وتساهم في تمويل عديد المشاريع الصناعية في الجزائر.

إن قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني تأتي من كونه يمتلك موارد مالية يمكنها احداث الفارق في حال توفر البيئة السياسية والإقتصادية الجاذبة والمناسبة له، كما أنه يعتبر داعما

---

[1] فطيمة ساسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.12.

[2] شبكة الجزيرة، "الجزائر.. هل ينعش قانون الاستثمار الجديد اقتصاد البلاد؟" في:

(30 ماي 2024). **https://bit.ly/3K9lDu9**

للدولة في مجال تمويل المشاريع سواء عن طريق إقامة استثمارات خاصة مستقلة أو عن طريق الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، حيث يتميز بقدرته على توفير مصادر تمويلية جديدة، بالإضافة إلى قدرته على امداد خزينة الدولة بمصادر ايرادات جديدة، وهو ما يجعله مصدرا لعدة فوائد مثل خفض التكاليف وتقاسم المخاطر وتحسين الأرباح وضمان الكفاءة في التنفيذ بوجود الرقابة المشتركة والدائمة.[1]

2- من حيث إستراتيجية التوطين الصناعي:

يعد رأس المال شرطا أساسيا لقيام أي استثمار إقتصادي، لكنه ليس معيارا لنجاح تلك الإستثمارات خاصة اذا لم يرافق تلك الإستثمارات حسابات إقتصادية بحتة بعيدا عن الحسابات والتجاذبات والخلفيات السياسية والإجتماعية للسلطة أو النخبة صاحبة النفوذ. وهو الفرق الذي يمكن اكتشافه بوضوح بين الشركات الإقتصادية العمومية والشركات الخاصة، فالشركات العمومية يمكن أن يكون القرار فيها متأثرا بالحسابات السياسية على حساب الأهداف الإقتصادية، في حين أن شركات القطاع الخاص تلتزم بقرارات مجلس الإدارة الذي يهدف أعضاؤه لتعظيم الربح دون أية حسابات أخرى.

عرف القطاع الخاص بالجزائر ولعشرات السنين عدة عراقيل إدارية لكن أهمها كان مشكلة العقار، والتي تفسر في شكلها العام بمشكلة التوطين الصناعي، حيث كان العقار الصناعي يمنح وفق قرار من السلطة المركزية التي تختار المكان الذي تراه مناسبا لتلك الصناعة، مما أدى إلى تركز المنشآت الصناعية بالمناطق الشمالية، نظرا لغياب مبدإ حرية اختيار مكان الإستثمار.

عمد صانع القرار الجزائري مؤخرا إلى إنتهاج عدة إصلاحات لتهيئة بيئة إقتصادية جاذبة للإستثمار، ولتكون تعبيرا تغيير جذري وتحول في الإهتمام بالإستثمار من النظرة السياسية إلى النظرة الإقتصادية، فتم تحفيز القطاع الخاص بمنحه عدة امتيازات من بينها حرية اختيار مكان الإستثمار. هذه الخطوة ستمكن للقطاع الخاص من لعب دوره الحقيقي في عملية التوطين الصناعي بما يضمن تنويع الإقتصاد من جهة مع التوزيع الإقتصادي الحقيقي للمشاريع الإقتصادية وما سيكون له من أثر إيجابي في ضمان التوزيع العادل للتنمية بجميع مناطق الوطن من جهة أخرى.

[1] عائشة لعكاف وآخرون، "الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية – دراسة التجربة الجزائرية". **مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA**. المجلد (2)، العدد(2)، (2023/05/17). ص ص. 82-87.

إن التوطين الصناعي يعد من أهم سياسات الدول في إعادة التوزيع الجغرافي خاصة في الدول التي تعرف توزيعا غير متوازن في عدد السكان كحالة الجزائر مثلا، ففي ألمانيا مثلا والتي تعتبر من أهم الدول الرائدة في تجربة التوطين الصناعي ركزت على ما يسمى بالتوطين الصناعي الريفي، بحيث أنه وفي الفترة بين 1952-1956 استحوذت المناطق الريفية ذات النشاط الفلاحي على ثلث مناصب الشغل الصناعية، كما أن التجمعات السكنية الريفية التي تم توطين الصناعة فيها لم يكن عدد سكانها يتجاوز 2000 نسمة[1]، وقد عرفت هذه السياسة الإقتصادية الألمانية نجاحا بحيث أصبحت تعد من أهم التجارب الرائدة في التوطين الصناعي بالعالم إلى جانب التجارب البرازيلية والأمريكية وغيرها من التجارب الأخرى الرائدة.

إنه بإمكان القطاع الخاص في الجزائر أن يكون عامل قوة في سبيل النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية لو تترك له حرية اختيار مكان الإستثمار كما نص عليه القانون رقم 22-18 المتعلق بالإستثمار، ما سيشجع المستثمر على اقتحام هذا الفرع من الصناعات خاصة في ظل الطفرة التي يشهدها قطاع الفلاحة في عدة منتجات زراعية يمكن أن تكون حافزا له لإقامة مشاريع صناعية حسب نظرته الإقتصادية الرامية لتعظيم الربح، على اعتبار العلاقة التشابكية التي تربط قطاع الفلاحة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية.

3- من ناحية دعم الصناعة التحويلية الغذائية: يستحوذ القطاع الخاص على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة 99.99% [2]، وتنوعت شعب فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر لدرجة أنها أصبحت تتضمن أغلب الشعب المصنفة بالتقسيم الدولي لهذا الفرع والذي جاء في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية [3]، وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب احصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني إلى مليون وثلاثمائة وتسع وخمسون ألف، وثمانمائة وثلاثة مؤسسة (1359803 مؤسسة) سنة 2022، شكلت منها المؤسسات التابعة للقطاع الخاص 1359580 مؤسسة، منها 115921 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في الصناعات التحويلية المختلفة والتي من ضمنها الصناعة التحويلية الغذائية، أي بنسبة 8.53% فقط من عدد المؤسسات. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص حسب النشاط:

---

[1] ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, **bulletin d'information statistique de la PME**. N°42. Avril 2023. P6.

[3] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، **التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية التنقيح4**. 2009. ص ص.53-59.

جدول (10):

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص حسب قطاع النشاط لسنة 2022:

	قطاع النشاط	العدد	النسبة %
01	الزراعة	8322	0.61
02	الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	3369	0.25
03	الأشغال العمومية خاصة البناء	204438	15.04
04	صناعات تحويلية	115921	8.53
05	الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	703445	51.74
06	الحرف اليدوية	324085	23.84
	المجموع الكلي	1359580	100.00

Source : République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, **bulletin d'information statistique de la PME**. N°42. Avril 2023. P.10.

من خلال هذا الجدول يمكن القول:

- أن القطاع الخاص هو صاحب المساهمة الأكبر في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكن نشاطه في فرع الصناعات التحويلية مازال ضعيفا، حيث توجه القطاع الخاص إلى قطاع الخدمات الذي استحوذ على نسبة 51.74% من الإستثمارات، يليه قطاع الحرف اليدوية بنسبة 23.84%.

- أن الإستثمار بالصناعة التحويلية بصفة عامة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة، ورغم أهميته الإقتصادية إلا أنه مازال بحاجة إلى دعم وتحفيز حكوميين لجذب الإستثمار الخاص نحوه. حيث أنه وحسب وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني فإن عدد المؤسسات الناشطة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية لسنة 2022 بلغ 37437 مؤسسة فقط [1]، وهو عدد متواضع بالنظر لأهمية هذا الفرع من الصناعة من ناحية توفير الحاجيات الغذائية للمجتمع وتقليص فاتورة الإستيراد من جهة، ومقارنة مع الطفرة الإقتصادية والنجاح الذي يشهده قطاع الفلاحة منذ حوالي 25 سنة مضت من جهة أخرى، ما

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, Ibid.P.38.

يؤكد عدم وجود إستراتيجية وآليات عملية للتنسيق بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية، إضافة لنظرة الحكومة للمستثمر في قطاع الفلاحة، حيث تنظر اليه أغلب الحكومات المتعاقبة على أنه فلاح وليس مستثمرا له حق الطموح في زيادة الأرباح وفق مبدإ تعظيم الربح الذي يعتمده أي مستثمر خاص، حيث لم يتم اقحامه في إستراتيجية وطنية للتوسع في الإستثمار نحو الصناعة التحويلية الغذائية، وهي الإستراتيجية التي لو يتم إعتمادها فسيشهد فرع الصناعة التحويلية الغذائية نموا متسارعا ما سيساعد على ضمان بقاء الإستثمار الفلاحي من جهة وتنمية فرع الصناعة التحويلية الغذائية من جهة أخرى.

إن القطاع الخاص في الجزائر له القدرة على المساهمة وبقوة في النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية لو يتم تدخل الدولة لتوجيه الإستثمار نحو هذا الفرع، كما أن المستثمرين الخواص الذين نجحوا في قطاع الفلاحة يمكن أن يكون لهم دور فعال وحقيقي في تطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية نظرا للخبرة المكتسبة في مجال الزراعة من جهة ولإمتلاكهم لرأس المال التمويلي الذي سيخفف على الحكومة من الموارد المالية اللازمة لدعم هذا التوجه.

الفرع الثاني: الشراكة الدولية

يعد التعاون الدولي وإقامة الشراكات في مجال الصناعة أحد الطرق التي تنتهجها الدول لتعزيز قاعدتها الصناعية وجلب الخبرات في هذا المجال، والجزائر من بين الدول التي سمحت بمثل هكذا شراكات في قوانينها، حيث يمكن للقطاع الخاص المحلي ابرام شراكات مع شركات عالمية بهدف إحلال الواردات والتمكين للصناعة المحلية.

رغم ضعف الإستثمارات الأجنبية بالجزائر والتي كان سببها قوانين الإستثمار السابقة المنفرة للإستثمارات الأجنبية، إلا أنها موجودة فعلا، حيث نجد على سبيل المثال شركات كبرى تعمل هنا في الجزائر من خلال فتح فروع تابعة لها، مثل شركة كانديا Candia للحليب التي فتحت فرعا لها بعد ابرام عقد شراكة مع شركة تشي–لي Tchi–Lait الجزائرية الواقع مقرها ببجاية والتي أنشئت في 17 أوت سنة 1999 ومنحت ترخيص إنتاج منتجات شركة كانديا الفرنسية.[1]

[1] أمحمد بن البار، مهني بوريش، 'مساهمة التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة وتحليل القيمة في تخفيض سعر تكلفة المنتجات – دراسة حالة شركة تشني حليب ببجاية". **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**. المجلد (13)، العدد (2)، (2021). ص.117.

كذلك تعتبر شركة أروماتك الجزائر Aromatech Algérie إحدى فروع الشركة المتعددة الجنسيات المتخصصة في صناعة النكهات الغذائية المختلفة، والتي أنشأتها الشركة الأم في الجزائر العاصمة سنة 2002، هذه الشركة التي وجدت لها مكانا بالسوق الجزائرية بإعتمادها على نفس نموذج التطوير المعتمد بفروع الشركة الأم عبر العالم، ويمتلك هيكلها بالجزائر على مخبر خبرة قادر على تكييف المنتجات مع الأذواق المحلية من أجل تلبية طلبات العملاء، كما أن لديها مصنع إنتاج قادر على الإستجابة لجميع طلبات تصنيع النكهات السائلة، حيث تقوم أروماتك الجزائر بتطوير وتسويق النكهات الحلوة والمالحة للمشروبات ومنتجات الألبان، الحلويات، البسكويت، المنتجات الصيدلانية، اللحوم، المنتجات المالحة، الجبن، صلصات المايونيز والبشاميل.[1]

إن كل من شركتي أروماتك وكانديا هما مثالين عن الدور الذي يمكن للشراكات الأجنبية أن تلعبه في اطار النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، كما يمكن للدور الذي ستلعبه الشراكة الحكومية الجزائرية القطرية بعد ابرام اتفاق شراكة لإنشاء شركة بلدنا الجزائر بولاية أدرار سنة 2024، والذي سيكون تجسيده بمثابة دعم للصناعة التحويلية الغذائية بواسطة الشراكة الدولية.

المطلب الثالث: المؤسسات الأكاديمية والتقنية

إلى جانب الدولة والقطاع الخاص، تعد المؤسسات الأكاديمية والبحثية مساهما رئيسيا وفعالا في تطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية، وذلك إعتمادا على أسس علمية تتجسد من خلال تطوير البحث العلمي الذي يعول عليه كثيرا نظرا لما له من أهمية وتأثير، تبرز من خلال تلك التفاعلات البحثية والأكاديمية سواء على المستوى المحلي الوطني الذي يتجلى في عديد الدراسات الأكاديمية المهتمة بهذا المجال من جهة، والتعاون الدولي المتمثل في اتفاقيات التوأمة بين الجامعات الوطنية والجامعات الدولية، مثل الإتفاقية التي وقعتها الجزائر سنة 2022 مع تركيا حول التوأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة اسطنبول[2]، واتفاقية التعاون 5+5 الجزائرية التونسية التي عقدتها جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي مع خمس جامعات تونسية.[3]

---

[1] Aromatech. "Une entreprise aux saveurs uniques établie en Algérie" au: **https://aromatech.dz/** . (15 Mai 2024).

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، " الجزائر–تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول"، في: **https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/133268-2022-10-18-18-49-21** (05 ماي 2024).

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، " في إطار اتفاقية التعاون 5+5 الجزائرية التونسية"، في: **https://www.univ-eloued.dz/ar/coo-algero-tunisien** .(12 ماي 2024)

إن علاقات التوأمة هذه، سواء كانت محلية وطنية أو مع جامعات أجنبية تأتي في اطار فتح آفاق البحث العلمي واكتساب الخبرات أمام الدارسين والباحثين، ما يعطي لبحوثهم قيمة علمية وعملية مستقبلية تجعلها مصدر إهتمام صانع القرار من خلال الإقتراحات العملية المقدمة والمتجددة التي يحدثها التفاعل البحثي والأكاديمي مع الواقع الإقتصادي للبلاد، هذا التفاعل ينتج عنه بصفة متجددة بحوثا علمية وتطويرا للتكنولوجيا الموجهة للإبتكار والمشجعة له، وهو ما سنتطرق إليه في العناصر التالية.

الفرع الأول: مساهمة البحوث العلمية

يلعب البحث العلمي دورًا حيويًا في تطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية بعدة طرق يمكن ذكرها كالتالي:

- مرافقة صاحب القرار من خلال تقديم مقترحات وتوصيات ذات قيمة علمية وعملية، من خلال تركيز الباحثين على زوايا بحثية معينة تلفت إنتباهه.
- المساهمة في تكوين مستثمرين خواص متدربين علميا في ريادة الأعمال، مما يساعد على إدارة مشاريعهم وفق طرق إقتصادية وعلمية مدروسة ما يعطي نتائج إيجابية على القطاع الخاص والإقتصاد الوطني ككل.
- يساهم البحث العلمي في تحسين جودة المنتجات الفلاحية ومنتجات فرع الصناعة التحويلية الغذائية، من خلال الدراسات والبحوث العلمية التي تساعد على تطوير خصائصها الغذائية وجودتها، مما يزيد من تنافسيتها ويعزز سمعة الصناعة. فالبحوث العلمية وحدها التي تمكن المستثمر الفلاحي من تطوير إنتاجه من الناحية الكمية والنوعية، وهو الوحيد الذي يوصل المنتج الصناعي إلى إنتاج سلع تنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
- **تطوير منتجات جديدة:** يساعد البحث العلمي في دعم وتطوير الإبتكار في شتى المجالات، ومنها ابتكار منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مما يفتح أبوابًا جديدة للتسويق والتوسع للشركات الصناعية، إضافة للمساهمة في معالجة وتطوير البذور الزراعية.
- **الإمتثال للمعايير الصحية والبيئية:** يمكن للبحث العلمي أن يساهم في تطوير عمليات الإنتاج بحيث تتوافق مع المعايير الصحية والبيئية الدولية، مما يعزز قبول منتجات الصناعة التحويلية الغذائية على الصعيدين المحلي والدولي.

باختصار، يعمل البحث العلمي كمحرك للتقدم والتحسين في الصناعة التحويلية الغذائية، ويساهم في تعزيز إنتاجية القطاع وزيادة فرص النمو والتوسع.

الفرع الثاني: التطوير التكنولوجي وتوجيه الإبتكار

يساعد التطوير التكنولوجي في الوصول إلى تكنولوجيا جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية والتحويلية، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويقلل من تكاليف التصنيع. وأثر التطوير التكنولوجي وتوجيه الإبتكار على الصناعة التحويلية الغذائية يمكن حصره في عدة جوانب نذكر من بينها:

- **زيادة الإنتاجية والكفاءة:** حيث يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تسهل العمليات الإنتاجية، وتزيد من كفاءة الإنتاج وتقلل من التكاليف، فعلى سبيل المثال، استخدام الآلات والمعدات الحديثة يمكن أن يساهم في زيادة سرعة التصنيع، وهذا لا يتأتى إلا بدعم الإبتكار الذي تعد المؤسسات الأكاديمية والبحثية بيئته الخصبة.
- **ترشيد الإستثمار:** إن تركيز البحوث الأكاديمية والبحثية على التطوير التكنولوجي والإبتكار يساهم في ترشيد الإستثمار من خلال تقليل التكاليف، يتضح ذلك جليا في الإبتكارات الصناعية للآلات الفلاحية وخطوط الإنتاج الصناعية التي وإن كانت تؤثر نوعا ما فيما يتعلق بفرص العمل إلا أنها تساهم بشكل كبير وايجابي في زيادة الإنتاج الفلاحي والصناعي وما له من تأثير في الدورة الإقتصادية.
- **توفير الموارد وترشيدها:** يمكن للتطوير التكنولوجي والإبتكار المساهمة في توفير الموارد مثل الماء والطاقة وترشيدها، مثل حلول الرش المحوري والتحكم في تشغيله عن بعد بقطاع الفلاحة، واستخدام ألواح الطاقة الشمسية بالمستثمرات والمنشآت الصناعية مما يقلل من تكاليف الإنتاج.
- **المساهمة في تحديث وسائل الإنتاج:** من خلال الإعتماد على الإبتكار ومساعدة المستثمرين الخواص بقطاعي الفلاحة والصناعة على تحسين وسائل الإنتاج واقحام التكنولوجيا الحديثة، والتخلص من الوسائل التقليدية بهدف تحسين الإنتاجية كما وكيفا.
- **تحفيز الإستثمار:** حيث أن دعم البحوث الأكاديمية والعلمية للتطوير التكنولوجي والإبتكار سيجعل بيئة الإستثمار جاذبة للقطاع الخاص نظرا للتسهيلات التي تطرحها التكنولوجيا، مما يحفز على نمو الإستثمارات في جميع القطاعات الإقتصادية وبفرع الصناعة التحويلية الغذائية.

من خلال ما سبق، يتبين أن التطوير التكنولوجي والإبتكار يعمل على تعزيز قطاع الصناعة بصفة عامة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة، سواء بطريقة مباشرة من خلال إدماج الوسائل التكنولوجية

والإبتكارات الحديثة في خطوط الإنتاج الصناعي لتحسين قيمة المنتج، أو بطريقة غير مباشرة من خلال دعم وتطوير طرق الإستثمار والإنتاج بقطاع الفلاحة الذي يتشابك معه.

الفرع الثالث: المؤسسات التقنية

أصبح الإهتمام بالمراكز التقنية الصناعية متزايدا وذلك راجع للعولمة التي عززت من الإتصال وبالتالي من تبادل الخبرات ودراسة تجارب الآخرين بين الدارسين والباحثين والمسؤولين في جميع الدول، هذا الإهتمام جاء بالنظر للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تحسين جودة المنتجات الصناعية وتعزيز التنافسية للمؤسسات الصناعية من خلال الأهداف المسطرة لهذه المراكز، حيث وجدت كآلية لتسخير الموارد للقيام بأعمال البحث والتطوير في قطاعات النشاط الصناعية للوصول إلى عصرنة قطاع الصناعة وطرق إنتاجيته. كما أنشئت هذه المراكز لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتمكينها من إستمرارية نشاطها في ظل المنافسة المحلية والدولية الشرسة. إضافة لأهداف التدريب، التكوين والمساعدة التقنية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي عملت على التمكين لمثل هكذا مراكز، حيث عملت على وضع إستراتيجية تتعلق بالصناعة الغذائية والتي تستهدف تطوير القطاع الفلاحي والصناعي على حد سواء. هذه الإستراتيجية التي نتج عنها إنشاء أول مركز تقني للصناعات الغذائية CTIAA بولاية بومرداس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-98 المؤرخ في الأول من مارس 2012 والذي يقضي بإنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية[1]، والذي يعتبر الأول والوحيد على المستوى الوطني، حيث يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتم وضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة.

تعد المراكز التقنية بمثابة همزة وصل بين المؤسسات التي تنتمي لأحد الفروع الصناعية المختلفة ومراكز البحث العلمي، حيث تعمل هذه الأطراف على تثبيت التعاون المتبادل بينها ما يؤدي لضمان تثمين نتائج البحث العلمي وجعلها في خدمة أهداف التنمية.

يتوفر المركز التقني للصناعات الغذائية على العديد من المخابر المجهزة بأحدث الوسائل والمعدات المتطورة والمطابقة للمعايير العالمية التي من شأنها توفير الخدمات التقنية لفائدة المؤسسات العاملة في فرع الصناعة التحويلية الغذائية والمساهمة في تحسين مستواها التنافسي ولا سيما بدعم سياسات التأهيل والإبتكار والبحث والتنمية التي تبادر بها السلطات العمومية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 12-98 يتضمن "إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 12، الصادرة بتاريخ 01 مارس 2012. ص.12.

تبرز أهمية هذا المركز بالنسبة لفرع الصناعة التحويلية الغذائية في كونه "يقوم بإنجاز الدراسات والإستشارات للمؤسسات لتحسين أدائها خاصة التحاليل والتجارب وذلك لتلبية احتياجات النشاطات الصناعية الغذائية، كما يساعد المؤسسات لتحديث طرق الإنتاج ويتولى نشاطات التشخيص والتصميم ووضع نظم تسيير الجودة في المؤسسات، مساعدة ومرافقة المؤسسات في تسيير مشاريع التنمية والإبتكار وتحسين الأداء، بالإضافة لإعداد برامج التكوين والتي تتوافق ومتطلبات أصحاب المؤسسات الإقتصادية". [1]

[1] CTIAA, "Media: Articles de presse", au : **https://www.ctiaa.dz/index.php/media/articles-de-presse** . (20 Mai 2024).

المبحث الثاني: الإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية

إن الكلام عن الصناعة التحويلية الغذائية يستلزم التطرق إلى أهم قطاع يرتبط بهذا الفرع من الصناعات بعلاقة تشابكية وثيقة، ألا وهو قطاع الفلاحة. ذلك أن قدرة الزراعة على تحقيق الوفرة في المنتجات الزراعية كما وكيفا يعتبر من أهم التحفيزات لتطبيق سياسات تستهدف النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية من جهة، كما أن إستمرار إنتاجية قطاع الزراعة مرتبط بمدى قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تضمن امتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي بما يضمن عدم كساد المنتجات التي تسبب خسائر للمستثمرين الفلاحيين ما ينتج عنه عزوفهم عن النشاط بهذا القطاع. لذلك كان لا بد من التطرق للإستثمار الفلاحي في الجزائر وتسليط الضوء على مدى فاعلية التنسيق بين هذا القطاع وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، إضافة إلى تحليل دور المستثمر الفلاحي في العملية التحويلية ودور السياسات الحكومية في تشجيع هذا التوجه.

المطلب الأول: حقيقة العلاقة بين الإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية

إن العلاقة بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية هي علاقة تكاملية لازمة لنجاح هذا الفرع من جهة ولضمان الإستغلال الأمثل للمنتجات الزراعية من جهة أخرى.

من بين أسباب تركيز الدول المتقدمة ضمن إقتصادياتها على فرع الصناعة التحويلية الغذائية نجد وفرة الإنتاج الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي والوصول إلى التصدير، إضافة إلى إهتمام يتعلق بسياسة تحقيق الأمن الغذائي. لكن في الدول النامية وبسبب ضبابية السياسات الحكومية من جهة وعدم استقرار البرامج التنموية من جهة أخرى، فإن التنسيق بين القطاعات المتكاملة لا يزال يشكل أكبر عقبة في سبيل إحداث تنمية إقتصادية شاملة، ومن بين هذه القطاعات نجد التكامل بين قطاعي الفلاحة والصناعة ضمن فرع الصناعة التحويلية الغذائية.

بالنسبة للجزائر، فإن قطاع الفلاحة وبفضل سياسات دعم الإستثمار التي شهدتها البلاد خاصة منذ 2001 عرف تطورا كبيرا سواء من حيث حجم الإستثمار في هذا القطاع أو من حيث كمية الإنتاج، وهو ما يجعلنا نتطرق لواقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول: واقع الإستثمار الفلاحي في الجزائر

يعرف الإستثمار الفلاحي على أنه "أحد أنواع الإستثمارات المنتجة، ويأخذ نفس مفهوم الإستثمار على مستوى الإقتصاد الكلي، بحيث نجد المستثمر يتخلى فيه عن رأس المال بشكله النقدي ويقوم بإستبداله بأصول

وسلع إنتاجية .. يقوم بإدماجها لإنتاج سلع زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر".[1]

يكتسي الإستثمار الفلاحي في الجزائر أهمية كبيرة في النهوض بالإقتصاد الوطني وتنويعه وإنعاشه، حيث يسهم قطاع الفلاحة بشكل كبير في العملية الإقتصادية وذلك من ناحية توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة خاصة في المناطق التي تعرف نموا في هذا القطاع، إلى جانب تلبية الحاجيات الغذائية المحلية.

إن إهتمام الحكومات الجزائرية المتعاقبة في سياساتها الإقتصادية وبرامجها التنموية منذ الإستقلال بقطاع الفلاحة يعود بالدرجة الأولى للمقومات الوطنية التي يتميز بها هذا القطاع. والتي يمكن حصرها في:

1- تنوع المناخ: تتمتع الجزائر بتنوع جغرافي ومناخي يتيح فرصا لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل الزراعية وتربية مختلف أنواع الماشية، خاصة بعد النجاح الزراعي المحقق في مجال الزراعة الصحراوية.

2- الأراضي الخصبة: تحوز الجزائر على مساحة شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، تتوزع بالمناطق الصحراوية وكذا أراضي بمناطق في الشمال منها الساحلية وكذا على مستوى الهضاب، حيث تبلغ المساحة الصالحة للزراعة حسب احصائيات 2017 أربع وأربعين مليون هكتار (44 مليون) أي ما نسبته 17%.[2]

3- الموارد المائية: رغم التحديات المائية، إلا أن الجزائر تمتلك موارد مائية تسهم في دعم قطاع الفلاحة بشكل فعلي خاصة في المناطق الصحراوية. وتقدر الموارد الحقيقية من المياه في الجزائر بـ 19.4 مليار متر مكعب، 75 % منها قابلة للتجديد، وتمثل 60 % مياه سطحية و15 % تخص المياه الجوفية.[3]

---

[1] نادية بولحبال، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر: 1999-2000). ص.29.

[2] حمزة العوادي وآخرون، "قراءة تحليلية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2010-2020"، **مجلة الاقتصاد والتنمية اللبشرية**. المجلد (14). العدد (02)، (2023). ص.110.

[3] نبيلة الحبيتري، "أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (4). العدد (1)، (2017). ص.161.

4- التقنيات الحديثة: تتوفر الجزائر بحكم عملها منذ الإستقلال على تثبيت الصناعات الثقيلة والميكانيكية على وسائل إنتاج فلاحي حديثة مثل الجرارات والآلات الحصاد وغيرها من وسائل الإنتاج الفلاحي محلية الصنع، مما يساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات.

5- الدعم الحكومي: تقدم الحكومة الجزائرية دعما للقطاع الفلاحي من خلال سياسات تحفيزية شجعت كثيرا من المستثمرين على اقتحام مجال الفلاحة، مثل الدعم المالي عن طريق القروض والمساعدات التقنية من خلال تزويد المستثمرين بما يحتاجون إليه من آلات بأسعار تفاضلية، إضافة إلى دعم الحكومة للفلاحين فيما يتعلق بالأدوية والأسمدة العضوية. إضافة إلى ذلك فقد عملت الحكومة مؤخرا على مسايرة السوق الدولية في تحديد سعر المنتجات الزراعية الإستراتيجية كالقمح وغيره عند وضع سعر الشراء من المستثمرين الخواص.

إن اجتماع هذه المقومات بالجزائر هو ما شكل حافزا قويا لدى صانع القرار لإنتهاج سياسات إقتصادية وبرامج تنموية متتالية منذ الإستقلال بهدف النهوض بهذا القطاع في سبيل تحقيق الأمن الغذائي من جهة والوصول لمرحلة التكامل بين هذا القطاع وقطاعات أخرى من جهة أخرى، ورغم عديد العراقيل التي واجهت تلك السياسات الحكومية والتي كان أكبرها ظاهرة الفساد الإداري والسياسي التي أثرت بالسلب على النهوض بالقطاع بالشكل المنتظر، إلا أن قطاع الفلاحة حقق نتائج مرضية خاصة في المناطق الصحراوية، ما جعل الحكومة تعول أكثر على هذا القطاع لدعم قطاعات أخرى من خلال التشريعات القانونية التي عرفتها البلاد منذ سنة 2020 والتي جاءت في اطار اصلاح شامل يهدف إلى مكافحة الفساد من جهة ولضمان حرية الإستثمار من جهة أخرى.

الفرع الثاني: فاعلية التنسيق بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية

يعتبر التنسيق بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية أمرا حيويا لتعزيز الإقتصاد الوطني وتحسين توفر الغذاء وجودته، فمن خلال التنسيق الجيد يكون التكامل الفعلي بين قطاعي الفلاحة والصناعة، ما ينتج عنه تحسين عملية إنتاج المحاصيل والمنتجات الغذائية على حد سواء، وضمان استفادة أكبر من الموارد المتاحة وتثمينها. إضافة لذلك يمكن للتنسيق بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية أن يعزز الإبتكار في سياق تطوير منتجات غذائية جديدة تلبي احتياجات السوق المحلية والعالمية، وبالتالي يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات وتحقيق برامج التنمية الإقتصادية على حد سواء.

هذا من ناحية علاقة التكامل في الإنتاج، أما فيما يتعلق بعلاقة فاعلية التنسيق بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية بالتنمية، فيمكن القول أن كفاءة التنسيق وفاعليته يمكنها أن تكون أحد عوامل

تحقيق التنمية المستدامة عبر تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين القطاعين، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة والتحول نحو تصنيع غذائي أكثر استدامة بيئيا. كما يمكن أن يسهم هذا التنسيق في توفير فرص العمل في القطاعين وتعزيز التوازن الإقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية.

في الجزائر، توجد تحديات وكذلك فرص في العلاقة بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية. فعلى الرغم من وجود إمكانيات ضخمة في الزراعة ظهرت بفضل الدعم الحكومي للإستثمار الفلاحي، إلا أن هناك بعض العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل المنشود، ويشمل ذلك عدة تحديات يمكن ذكرها كالتالي:

- الهيكل الزراعي التقليدي في الجزائر، والذي يحد من قدرة القطاع الفلاحي على الإستمرار في تلبية الإحتياجات الغذائية بشكل كافي وفعال، حيث أن عدم تدخل السياسات الحكومية من أجل التوجه نحو التخصص في الإنتاج الزراعي حسب المناطق، أدى في كثير من الأحيان إلى وفرة كبيرة في بعض المنتجات الفلاحية وما تبعه من كساد لتلك المنتجات ، ما أدى إلى خسائر مالية كبيرة تكبدها الفلاحون والمستثمرون الفلاحيون تسببت في كثير من الأحيان بالعزوف عن زراعة تلك المنتجات التي كان يمكن تثمينها لدعم فرع الصناعة التحويلية الغذائية.

من جهة أخرى يواجه أغلب الفلاحين بالمناطق الريفية صعوبات في تطبيق التقنيات الحديثة والممارسات الزراعية المتقدمة والمتمثلة في إستخدام التكنولوجيا المتطورة في الزراعة، مما يقلل من إنتاجيتهم وجودة محاصيلهم وبالتالي يكون التأثير مباشرا على المواد الخام المتاحة للصناعة التحويلية الغذائية.

- نقص في التحكم في جودة المنتجات الزراعية وضمان سلامتها، والذي يعود سببه الرئيسي إلى نقص الرقابة خلال فترة الزراعة وقبل عملية الحصاد من طرف الأجهزة الرقابية المختصة، مما يؤثر على جودة المنتجات الغذائية النهائية.
- التحديات البيروقراطية والإدارية: يواجه الإستثمار في قطاع الفلاحة صعوبات بيروقراطية وإدارية تتمثل في صعوبة الإجراءات المتسمة بالتعقيد عند طلب تراخيص الإستثمار، هذه العراقيل الإدارية أدت إلى عرقلة وتيرة النمو في الإنتاجية الزراعية التي منعت من وفرة المنتجات الزراعية الضرورية لقيام صناعة تحويلية غذائية فعالة.

هذا بالنسبة للتحديات، أما فيما يخص الفرص المتاحة لتحقيق التكامل والتنسيق الفعال بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، فإنه يمكن حصرها فيما يلي:

- **التسويق المشترك:** يمكن للفلاحين والصناعيين في فرع الصناعة التحويلية الغذائية العمل على تطوير إستراتيجيات تسويق مشتركة لتعزيز المنتجات المحلية والقدرة التصديرية، مما يساعد على زيادة الوعي بالمنتجات وتعزيز مبيعاتها.
- **التنوع الزراعي:** يمكن لتنوع المحاصيل والمنتجات الزراعية أن يخلق فرصا للتعاون بين الفلاحين والصناعة التحويلية الغذائية بهدف تطوير منتجات جديدة ومتنوعة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.
- **التحول الرقمي:** يمكن لعملية رقمنة القطاعات الإقتصادية بما فيها قطاعي الفلاحة والصناعة، أن يساعد في تحسين الإنتاجية والكفاءة، مما يعزز التعاون بين الفلاحين والمنتجين الصناعيين من ناحية الإنتاج من جهة ولتطبيق التقنيات الحديثة من جهة أخرى.
- **الإستدامة:** يمكن للتعاون بين القطاعين في تبادل المعرفة والتكنولوجيا تعزيز ممارسات الزراعة المستدامة والتحول نحو صناعة تحويلية غذائية أكثر استدامة بيئيا.

إن هذه الفرص تمثل إمكانيات ملموسة لتحقيق التكامل بين قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، وتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، لكن عدم تثمينها وإستغلالها ضمن السياسات الحكومية المختلفة رغم التطور الحاصل في قطاع الفلاحة من ناحية الإنتاج كما وكيفا، هو ما أدى إلى نتائج متواضعة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية.

إنه ومنذ 2001 ومع حجم المبالغ المالية التي تم ضخها في سبيل النهوض بقطاع الفلاحة، عرف هذا القطاع نجاحا وحقق نتائج مرضية لدى صانع القرار، جعلت الحكومة تحاول تطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية من خلال تثمينه، لكن جميع تلك السياسات لم تحقق الأهداف المرجوة بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، حيث بقي الإستثمار بهذا الفرع متواضعا ولم تتجاوز نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة به 2.67% من اجمالي عددها في مجال الصناعة سنة 2021.

إن الفشل في النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية يعود سببه، بالإضافة إلى عدم التوجه نحو تثمين الفرص المتاحة السابق ذكرها، لغياب التنسيق الفعلي بين قطاعي الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، خاصة فيما يتعلق بعدم وجود إستراتيجية وطنية للتوجه نحو التخصص في الإنتاج الزراعي، وغياب تحفيزات للقطاع الخاص للإستثمار في الصناعة التحويلية الغذائية تماشيا والمواد الزراعية المتاحة محليا، فلو يتم التوجه نحو إستراتيجية التخصص في الإنتاج الزراعي، فستكون النتيجة وفرة في الإنتاج مع قدرة على التحكم في

المنتجات وضمان عدم كسادها من جهة، مع قدرة على وضع إستراتيجية واضحة لتطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية أخذا بالحسبان لمتطلبات التوطين الصناعي بمناطق الإنتاج الزراعي.

رغم النتائج المتواضعة لفرع الصناعة التحويلية الغذائية بالجزائر، والذي يعتمد لحد الآن وبنسبة كبيرة في عملية الإنتاج على إستيراد المواد الزراعية الخام كبودرة الحليب والبن والقمح وغيرها من المنتجات الأساسية من السوق الدولية، إلا أن هناك بوادر تشير من خلال عديد الإجراءات المتخذة إلى نية لدى صانع القرار لترسيخ وتعزيز التنسيق بين القطاعين الفلاحي والصناعي، وما العمليات الجارية لرقمنة جميع القطاعات الإقتصادية إلا واحدة من هذه الخطوات البناءة، إضافة إلى عمليات الإحصاء التي تقوم بها القطاعات المختلفة، مثل حملة الإحصاء بقطاع الفلاحة التي ستنطلق بتاريخ 19 ماي 2024، والتي تهدف لتحديد مقومات هذا القطاع وإعادة تنظيم العمل فيه وفق أسس علمية بعيدا عن القرارات السياسية غير المدروسة. هذا بالإضافة لتوجه الحكومة الحالية نحو التخصص في الإنتاج الزراعي من خلال استحداثها سنة 2021 للديوان المكلف بتنمية الزراعات الصناعية بالأراضي الصحراوية، والذي يهدف إلى إنشاء أقطاب فلاحية مخصصة للزراعات المكثفة في مناطق الجنوب، تتضمن زراعة الحبوب وأعلاف الأنعام وزراعة الذرة وغيرها من المنتجات الزراعية الإستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي ودعم فرع الصناعات التحويلية الغذائية.[1]

المطلب الثاني: نظرة تحليلية للتكامل الفلاحي والصناعي في الجزائر

تهدف السياسات الإقتصادية الحكومية إلى إحداث تكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة للوصول لتحقيق هدف التنسيق الفعلي بين تلك القطاعات، ذلك أن نجاح التنسيق يمكن من فرض التكامل بين الإستثمارات الأصلية والإستثمارات التكاملية، لذلك تلجأ أغلب الدول إلى التدخل المباشر أو غير المباشر من أجل تحقيق هذا الهدف. من جهة أخرى يعد فشل التنسيق بين القطاعات الإقتصادية المتشابكة سببا رئيسيا في عجز السياسات الحكومية لبعض الدول على النهوض بقطاعات تكتسي أهمية إقتصادية كبيرة داخل الإقتصاد الوطني لتلك الدول.

الفرع الأول: واقع العلاقة بين قطاعي الفلاحة والصناعة

رغم عديد الإجراءات والسياسات المنتهجة من طرف الحكومات الجزائرية المتتالية لدعم وتشجيع الإستثمار بفرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، خاصة بعد نجاح الإستثمار في قطاع الفلاحة الذي

[1] الإذاعة الجزائرية، "الإستثمار في الزراعات الإستراتيجية الكبرى : تخصيص أزيد من 16 ألف هكتار بغرداية"، في: (08 ماي 2024). **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35622**

يعتبر إستثمارا أصليا بالنسبة للصناعة التحويلية الغذائية التي تمثل استثمارات تكاملية، إلا أن تلك الإجراءات والسياسات عجزت عن تحقيق العديد من الأهداف المسطرة، وسبب ذلك كان ضعف التنسيق بين القطاعين الفلاحي والصناعي، ما أدى إلى نتائج متواضعة في فرع الصناعة التحويلية الغذائية في نهاية المطاف.

إن فشل التنسيق بين القطاع الصناعي وقطاع الفلاحة يمكن حصر أسبابه في التالي:

1- عدم الإستقرار المؤسساتي:

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من عدم الإستقرار المؤسساتي. والمقصود بعدم الإستقرار المؤسساتي هو تغير توجهات وأجندات العمل الخاصة بكل قطاع بعد تغيير المسؤول الأول عن القطاع، ما ينتج عنه قصورا في طبيعة عمل تلك القطاعات. وقطاع الفلاحة والصناعة يعاني كغيره من القطاعات من هذه المشكلة، حيث انه وبالرغم من أهميتهما الإستراتيجية بالنسبة للإقتصاد الوطني إلا أنهما مازالا يرتهنان عند تسطير البرامج ورسم السياسات المتعلقة بهما وتنفيذها إلى المسؤول الأول عن القطاع ونظرته لمضمون سياسات النهوض بهما. إن عدم الإستقرار هذا أدى في كثير من الأحيان إلى تعطيل طلبات الإستثمار التي يتقدم بها القطاع الخاص سواء في قطاع الفلاحة أو قطاع الصناعة، حيث يتم تجميدها بسبب رحيل المسؤول الأول عن القطاع الذي وافق عليها ولم تكتمل إجراءات تسليمها القانونية قبل تنحيته. هذه المشكلة أثارها رئيس الجمهورية ضمن مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 10 ديسمبر سنة 2023، حين أسدى تعليماته للوزير الأول ووزيري الداخلية والفلاحة بتسوية نهائية لملفات استصلاح الأراضي الفلاحية مع نهاية جانفي 2024 ومنح عقود الملكية لأصحابها. هذه العقود تتعلق بملفات الإستثمار الفلاحي القديمة والتي لم يتم تسويتها بعد.[1]

إن مشكلة عدم الإستقرار المؤسساتي والتي بيناها من خلال مثال الإستثمار الفلاحي السابق، يمكن أن تحدث أيضا بتغير الطاقم الحكومي كله، حيث نلاحظ اليوم بوادر لإستراتيجية تنسيق بين قطاعي الفلاحة والصناعة والتي يمكن أن تتعطل بقرار شخصي لو حدث وتغير الطاقم الحكومي أو المسؤول الأول عن أحد القطاعين أو تغير صانع القرار الأول بالجزائر والذي هو رئيس السلطة التنفيذية ممثلا في رئيس الجمهورية، هذا الطرح يفسره أحد اتجاهات فهم السياسة العامة الذي يركز على دور الفاعلين وعلى العنصر البشري الذي

[1] قناة الجزائر الدولية، "الرئيس تبون يأمر بالتسوية النهائية لملفات استصلاح الأراضي الفلاحية"، في:
https://bit.ly/4bKXplL . (09 ماي 2024)

ينظر إلى المؤسسات داخل الدولة كأفراد ويرى أن القرار في بعض الأحيان يكون شخصيا من طرف صانع القرار، حيث يكون صنع القرار ناتجا عن توجه وخلفية ايديولوجية للشخص المسؤول عن القطاع.[1]

2- نقص التأطير وعدم الإنسجام بين السياسات العامة للقطاعين:

تتعدد أوجه نقص التأطير بالنسبة للمورد البشري في الإدارة الجزائرية بصفة عامة، ويمكن حصرها فيما يتعلق بقطاعي الفلاحة والصناعة كالتالي:

- **قلة الكفاءة الإدارية:** وتشمل نقص التدريب والخبرات الإدارية والفنية، ما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى عدم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الصائبة وتنفيذ السياسات بشكل فعّال. فعلى الصعيد المحلي مثلا تعاني كثير من المديريات الولائية من نقص خبرات مسؤوليها في مجالها القطاعي.[2]
- **نقص التخطيط الإستراتيجي:** ويعني عدم وجود إستراتيجيات وخطط فعّالة للتطوير ما قد يقلل من القدرة على استغلال الفرص وتجاوز التحديات والصعوبات. كما أن من أسباب نقص التخطيط الإستراتيجي الفعال عدم الإنسجام بين الإدارة المركزية والإدارات المحلية، حيث يتم غالبا اتخاذ قرارات دون العودة للإدارة المحلية والتشاور مع المشرفين عليها بشأن الخطط الواجب اتباعها محليا لتذليل الصعوبات وتسهيل تنفيذ السياسات العامة وما تحمله من خطط وبرامج.
- **قلة القيادة الفعّالة:** والمقصود هنا نقص القادة القادرين على تحفيز وإلهام الفريق الإداري لتحقيق الأهداف المنشودة. حيث نجد مدراء تنفيذيين يترددون في المبادرة خوفا من المساءلة والمحاسبة، إضافة إلى وجود مدراء إنجروا وراء ظاهرة الفساد ولم تعد تهمهم مسؤولياتهم التي يتطلبها منصبهم، وهم الذين تم كشف الكثير منهم في اطار حملة مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين من مسؤولي الدولة بعد 2019.
- **نقص التواصل والتنسيق:** إن عدم فاعلية التواصل داخل الفريق الإداري قد يؤدي إلى إنعدام التنسيق بين الأقسام المختلفة بنفس القطاع، وبالتالي التأخر في تنفيذ القرارات والمشاريع ما يؤدي إلى عرقلة خطط وبرامج تضمنتها السياسات العامة للدولة.
- **ضعف إدارة الموارد البشرية:** عدم وجود إدارة موارد بشرية فعّالة قد يؤثر سلبا على توظيف وتطوير الموظفين وبالتالي يقلل من كفاءة العمل والإنتاجية. فتفشي ظاهرة الفساد بالإدارات الجزائرية خلف موردا بشريا غير كفء لا يتماشى وتطلعات صانع القرار الجزائري، حيث ساهمت مظاهر الفساد

[1] عبد الفتاح عبد القادر حلواجي، محاضرة بعنوان: اتجاهات فهم السياسة العامة، جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ولاية الوادي، الجزائر، (29 فيفري 2024).

[2] مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

المتمثلة في المحاباة عند التوظيف والمحسوبية في ظهور موظفين بمناصب عليا ودون خبرة إدارية تسمح لهم بالقيادة، مما خلف فجوة بين السياسات العامة الإقتصادية التي رسمها صانع القرار بهدف النهوض بقطاعي الفلاحة والصناعة من جهة، والنتائج المحققة على أرض الواقع من جهة أخرى.

هذا بالنسبة لنقص التأطير، أما فيما يخص عدم الإنسجام بين السياسات العامة للقطاعين فيقصد بها عدم وجود تكامل قطاعي عند رسم السياسات العامة الإقتصادية للقطاعين، هذا التكامل الذي بدأت بوادره تفعيله تتضح مؤخرا من خلال التوجه الحكومي الجديد نحو التخصص في إنتاج منتجات زراعية بعينها تعزز من قدرة فرع الصناعة التحويلية الغذائية على النمو والمنافسة محليا ودوليا، والذي أطلقت عليه الحكومة بالزراعات الإستراتيجية وتم تخصيص مناطق الجنوب مكانا له.

3- توطين صناعي غير مدروس: وهي المسألة التي تم التطرق إليها بالتفصيل ضمن معوقات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر.[1]

4- نقص في البنى التحتية خاصة غرف التخزين والحفظ[2]:

إن ضعف البنية التحتية في غرف التخزين والحفظ في الجزائر يمكن ارجاعه لعدة أسباب منها:

- **نقص الإستثمار:** قد يكون هناك قلة في الإستثمار في بناء وتطوير غرف التخزين والحفظ، مما يؤدي إلى ضعف في البنية التحتية القائمة وعدم قدرتها على تلبية الإحتياجات الحالية.
- **عدم فاعلية التخطيط:** حيث يوجد هناك نقصا في التخطيط الفعّال في بناء وتطوير غرف التخزين والحفظ بما يتوافق والإحتياجات الحالية والمستقبلية.
- **زيادة الطلب:** حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي أدى إلى زيادة الطلب على خدمات التخزين والحفظ ما ساهم في تجاوز القدرات الفعلية للبنية التحتية، مما سبب ضعفا في الأداء.
- **قلة الرقابة والإشراف:** حيث أن عدم متابعة السلطات الوصية على قطاع الفلاحة وبشكل دوري للزيادة في الإنتاج الزراعي أدى إلى تفاوت بين الطاقة الإنتاجية لقطاع الفلاحة والطاقة الإستيعابية لغرف التخزين والحفظ.

[1] أنظر معوقات الصناعة التحويلية في الجزائر. ص. 90.

[2] مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

إن التغلب على هذه التحديات يفرض على الحكومة والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات لتعزيز الإستثمار في البنية التحتية، وتحسين التخطيط والإدارة، وتعزيز الرقابة والإشراف فيما يتعلق بمتابعة حجم الإنتاج الفلاحي ومسايرته في مجال بناء غرف التخزين والحفظ.

الفرع الثاني: الإجراءات والإصلاحات المتبعة في سبيل تكامل فلاحي صناعي

رغم القصور الكبير في التنسيق بين قطاعي الفلاحة والصناعة، والذي كانت له تبعات سلبية بالغة الأثر على سياسات الحكومات السابقة الرامية للنهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، إلا أن الإصلاحات – وعلى جميع الأصعدة – التي باشرتها الجزائر منذ 2019، جسدت واقعا يرمي إلى ترشيد أداء الإدارة الجزائرية من خلال العمل الجاري والهادف لخلق تكامل بين جميع القطاعات مع التركيز على قطاعي الفلاحة والصناعة اللذين يُعوَّل عليهما في تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفير فرص العمل ودعم الإقتصاد الوطني.

إن تحليل واقع ترشيد الأداء الإداري في الجزائر يظهر بأن صانع القرار قد اتخذ عدة خطوات فعلية ملموسة بهدف تحقيق ذلك، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الإصلاحات القانونية

تطرقنا سابقا ضمن هذه الدراسة إلى خطورة الفساد الإداري بإعتباره من أكبر معوقات سياسات النهوض بالإقتصاد الوطني، لذلك فإن صانع القرار اهتم بهذا الجانب وأولاه أهمية بالغة، حيث تمت دسترة مكافحة الفساد ضمن التعديل الدستوري الأخير سنة 2020، كتأكيد على ارادة للدولة في المضي قدما لمكافحته، ومن أبرز التعديلات التي تضمنها دستور 2020 في مجال إستراتيجية مكافحة الفساد، نجد المادة 205 منه والتي نصت على تحويل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته"، وتعديل دورها من مجرد الدور الإستشاري إلى الدور الرقابي، وهو ما أضفى طابع القوة على أدائها لمهامها ومنحها نجاعة في الممارسة الرقابية، حيث كرس المشرع الجزائري ضمن هذا الدستور أدوارا رئيسية ثلاثا لهذه الهيئة تتمثل في مهام الرقابة على مستوى المؤسسات والأجهزة، ومهام الضبط والحث على الإلتزام بإجراءات الشفافية، إضافة لمهمة الاستشارة وإبداء الرأي والنصح حول النصوص القانونية ذات الصلة بمكافحة الفساد. كما مُنحت هذه الهيئة صفة ضبط العلاقة بينها وبين مختلف الفاعلين في مجال محاربة الفساد، سيما ما تعلق بمسألة

الإخطار المباشر للجهات القضائية ومجلس المحاسبة، وذلك تعزيزا لدورها في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد.[1]

إلى جانب الإجراءات القانونية المتخذة في سبيل مكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز الحكم الراشد، فإن صانع القرار قام بالعديد من الإصلاحات القانونية العميقة الأخرى التي تستهدف التوطين لبيئة استثمار جاذبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، من خلال قانون الإستثمار الجديد الذي أعطى عدة امتيازات وضمانات قانونية شجعت المستثمرين بما فيهم الأجانب على اقتحام السوق الجزائرية.

2- الرقمنة والإحصاء لتفعيل الرقابة وضمان الشفافية:

تلعب التقنيات الرقمية دورًا حيويًا في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، حيث من خلال البيانات المفتوحة يمكن للأفراد الطبيعيين أو المعنويين رصد النماذج غير المألوفة والإستدلال على الأنشطة غير القانونية، كما توفر الرقمنة وسائل لتسجيل المعاملات وفق الأطر القانونية وبشكل غير قابل للتزوير، مما يزيد من الشفافية ويقلل من فرص الفساد. هذه الإعتبارات هي التي جعلت صانع القرار الأول بالجزائر ممثلا في رئيس الجمهورية، يولي إهتماما كبيرا لرقمنة جميع القطاعات كوسيلة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك بهدف تحسين الخدمات الحكومية وتسهيل وصول المواطنين إليها من خلال الحلول الرقمية. هذه الجهود التي تعتبر جزءًا من إستراتيجية أوسع لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في البلاد.

من الناحية العملية، وبعد أن كان مشروع رقمنة جميع القطاعات في الجزائر مجرد أحد الوعود الإنتخابية الـ 54 للمترشح الحر للإنتخابات الرئاسية عبد المجيد تبون، فانه وبعد وصوله لرأس السلطة التنفيذية أواخر 2019 حول تلك الوعود الإنتخابية إلى التزامات[2]، يجري العمل على تنفيذها من خلال القيام بعدة إجراءات ملموسة مثل وضع إستراتيجية وطنية لرقمنة جميع القطاعات تكللت بإنشاء "المحافظة السامية للرقمنة"[3]، والتي تعتبر أول مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، **الجريدة الرسمية**. عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020. ص.43.

[2] رئاسة الجمهورية الجززائرية الديمقراطية الشعبية، "الإلتزامات الـ 54"، في:
https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments .(09 ماي 2024)

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 23-314 يتضمن " إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها "، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2023، ص ص.9-12.

رئاسة الجمهورية في هذا المجال، وأوكلت مهام إدارتها للوزيرة السابقة مريم بن مولود التي تم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي "محافظة سامية للرقمنة برتبة وزير"[1]. تلاه توقيع المحافظة السامية للرقمنة ومجمع هواوي كونسورسيوم الصيني على صفقة تتعلق بمشروع إنجاز "المركز الوطني الجزائري للخدمات الرقمية".[2]

إن هذه الخطوات المتسارعة نحو تجسيد رقمنة جميع القطاعات الحكومية، سيكون لها التأثير الإيجابي الفعال على قطاعي الفلاحة والصناعة خاصة ما تعلق منه بإضفاء الشفافية في طرق منح الإستثمار في القطاعين، ما سيؤدي بطريقة غير مباشرة إلى أحداث تأثير إيجابي بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، بعد معاناة المستثمرين خلال السنوات السابقة من التعسف الإداري والبيروقراطية أثناء وضع ملفات طلب الإستثمار.

رغم كل هذه الجهود المبذولة في سبيل فرض التنسيق والتكامل بين قطاع الفلاحة وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، إلا أن هذه الجهود – وبحكم حداثة عهدها – مازالت لم تعط ثمارها، وهو ما يفرض على الحكومة رفع سقف التحدي ومواصلة العمل من أجل بلوغ هذا الهدف، لما له من أهمية وتأثير كبير على الإقتصاد الوطني ككل، فالوصول إلى مرحلة التنسيق الفعلي سيؤدي إلى تكامل حقيقي بين القطاعين، ما سيفرض التخصص في الإنتاج الزراعي الذي سيسمح بإعتماد المواد الأولية الخام بفرع الصناعة التحويلية الغذائية من المنتجات الزراعية المحلية بدل الإستيراد، ما سيعزز ميزان المدفوعات من جهة، ويمنح للمنتجات الصناعية الغذائية الجزائرية عامل التنافسية محليا وفي الأسواق الدولية من جهة أخرى.

إن هذه النتائج يمكن الوصول إليها بإعتماد عدة خطوات عملية يمكن حصرها في:

- **مرصد وطني للمعلومات[3]:** والذي سيكون بمثابة بنك معلومات مشترك بين قطاعي الفلاحة والصناعة وتحت اشراف الوزارتين الوصيتين، حيث سيمكن هذا المرصد الرقمي من اطلاع مسؤولي القطاعين على التطورات والإحصائيات بجميع مناطق الوطن، ما سيؤدي إلى فاعلية في الأداء عند اللقاءات الثنائية للتعاون، والتي كانت سابقا تقتصر على عقد اتفاقيات تفاهم ورقية يصعب تنفيذها في الميدان وهو ما أثبتته التجارب السابقة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي فردي يتضمن "تعيين المحافظة السامية للرقمنة"، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2023، ص.13.

[2] الإذاعة الجزائرية، "انجاز المركز الوطني للخدمات الرقمية: المحافظة السامية للرقمنة تبرم اتفاقاً مع تجمع هواوي"، في: (09 ماي 2024). **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44167**

[3] – مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

- **منصة رقمية تجمع القطاعين:** إن الهدف من هذه المنصة الرقمية هو ربط القطاع الخاص الذي يجمع المستثمرين الخواص في كلا القطاعين بالوزارتين الوصيتين بصفة دائمة، بحيث يصبح بمثابة الفضاء الرسمي لهم لطرح إنشغالاتهم والمشاكل والعراقيل التي تعترض عملهم وحلها بتحمل كل قطاع لمسؤولياته واستخدام كل قطاع لسلطاته. إضافة إلى جعلها منصة لتسهيل وصول المنتجين الصناعيين للمواد الأولية الزراعية عبر عرض تخصص كل مستثمر في القطاع الخاص على هذه المنصة.
- **تخصيص مناطق الإنتاج الزراعي وتوطين الصناعة وفق أسس إقتصادية:** إن الذهاب نحو إستراتيجية توطين الصناعة التحويلية الغذائية وفق أسسها وقواعدها الإقتصادية صعب الحدوث حاليا، لذا قررت الحكومة الجزائرية مؤخرا التوجه نحو التخصص في الزراعات الصناعية بمناطق الجنوب، وهو ما يجب تعزيزه ودعمه كونه الإنطلاقة الحقيقية لدعم فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر.

إن التوطين الصناعي لن يؤثر بالإيجاب في فرع الصناعة التحويلية الغذائية وحسب، بل إن هناك آثارا غير مباشرة يمكنه إحداثها ومن أهمها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالمناطق الريفية مما يسمح بتحقيق التوازن الجهوي في التنمية وهي المشكلة التي تعانيها الجزائر منذ الإستقلال.

- **تشجيع المستثمر الفلاحي للتوجه نحو الصناعة التحويلية الغذائية:** إن المستثمر الفلاحي بإعتباره ينتمي إلى القطاع الخاص ويعمل وفق قاعدة تعظيم الربح التي يتميز بها هذا القطاع عن القطاع العام في جميع دول العالم، يمكنه التوجه أيضا إلى الإستثمار في قطاع الصناعة وخاصة فرع الصناعة التحويلية الغذائية، وهذا التحول يعتبر سمة رجال الأعمال في كل دول العالم، فعلى سبيل المثال نجد أن بعض رجال الأعمال الجزائريين الذين كانوا يستوردون السلع الجاهزة من الصين وغيرها من دول العالم تحولوا بفعل سمة التوسع التي يمتلكونها إلى التركيب لتلك السلع هنا بالجزائر، ليتحولوا بعد ذلك إلى نصف التصنيع وصولا لإنتاج سلع متنوعة كليا في الجزائر، وهذا الوصف ينطبق مثلا على مؤسسات جزائرية خاصة مثل مؤسسة كوندور إلكترونيكس CONDOR EMECTRONICS[1] ومؤسسة جيون إلكترونيك GEANT ELECTRONIC[2] المتخصصتين في صناعة الأدوات الإلكترونية والكهرومنزلية، حيث أن إنطلاقتهما الأولى كانت الإستيراد لتلك السلع جاهزة من الأسواق

[1] غزلان شراد، "أثر تنويع المنتجات في مؤسسة كوندور على رقم اعمالها وجودة منتجاتها". في **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (4)، العدد (2)، (جوان 2018). ص.81.

[2] الحوار الجزائري، " في حوار مع مدير مجمع جيو الكترونيك: نسعى لتخفض فاتورة الاستيراد.. و هدفنا العالمية"، في: (10 ماي 2024). **https://elhiwar.dz/national/84719/**

الآسيوية لكن بعد ظهور سياسات حكومية تدعم إستراتيجية إحلال الواردات في مجال الصناعة وسع مالكي هاتين المؤسستين في نشاطاتهما الإستثمارية لتصل المؤسستين لمرحلة التصدير في الوقت الحالي. كذلك الأمر بالنسبة للمستثمر الفلاحي، فلو يتم تحفيزه وتشجيعه على اقتحام فرع الصناعة التحويلية الغذائية وفق سياسة التنويع المترابط*، فإن ذلك سيعود بالإيجاب على الإقتصاد الوطني ككل، خاصة وأن المستثمر الفلاحي اكتسب خبرة في مجال الزراعة تمكنه من التوجه إلى الزراعة الصناعية دون عراقيل يمكن أن تواجه المستثمر الجديد الذي ينوي اقتحام هذا المجال.

المطلب الثالث: المستثمر الفلاحي والعملية التحويلية

يعتبر قطاع الفلاحة من القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الجزائر لما له من أهمية أساسية في الإقتصاد الوطني نظير مساهمته في دعم سياسات التشغيل من جهة، حيث يشغل حوالي 2.6 مليون فردا كعمال زراعيين يشكلون 24% من القوى العاملة الوطنية، ومساهمته الفعالة من جهة أخرى في الناتج المحلي الإجمالي، ما جعله يكتسي أهمية خاصة لدى صانع القرار الذي يهدف من خلال سياسات الحكومة المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، حيث أصبح هذا القطاع يغطي أكثر من 74% من الإحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.[1]

إن النتائج المحققة بقطاع الفلاحة في الجزائر خاصة في المناطق الصحراوية، لم تكن لتتحقق لولا وجود إرادة حقيقية لدى صانع القرار صاحبتها إجراءات عملية إنطلقت من خلال دعم وتشجيع الإستثمار الفلاحي عبر برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج دعم النمو الأول من 2005 إلى 2009، فبرنامج دعم النمو الثاني من 2010 إلى 2014، ثم برنامج توطيد النمو الإقتصادي من 2015 إلى 2019. هذه البرامج الإقتصادية التي تدعمت مؤخرا من طرف صانع القرار بسياسات معززة ومثمنة لنتائج هذا القطاع، تستهدف الوصول إلى التنسيق الفعال بين قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى المتشابكة معه مثل قطاعي الصناعة والطاقة والموارد المائية.

* سياسة التنويع المترابط هي احدى سياسات التنويع في المنتجات، والمقصود بها أن تقوم المؤسسة بإدخال أنشطة جديدة إلى نشاطها الحالي، مع ضرورة أن ترتبط هذه الأنشطة الجديدة استراتيجيا بالمجال الذي تعمل فيه المؤسسة.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "قطاع الفلاحة"، في:

https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/ .(11 ماي 2024)

إن نجاح قطاع الفلاحة وتحقيقه لنتائج ملموسة، رغم العراقيل الإدارية والفساد الذي كان سائدا في فترات تنفيذ البرامج الإقتصادية السالف ذكرها منذ 2001، يجعلنا نسلط الضوء على أحد أهم عوامل وفواعل نجاح القطاع الفلاحي بالجزائر وهو المستثمر الفلاحي، وهو ما سنتطرق إليه في العنوان التالي.

الفرع الأول: واقع المستثمر الفلاحي في الجزائر

نصت المادة رقم 05 من القانون رقم 18-22 المتعلق بالإستثمار المؤرخ في 24 جوان سنة 2022، على تعريف المستثمر بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيما أو غير مقيم، بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون".[1]

معنى هذا أن جميع المستثمرين الخواص ضمن أي قطاع، يدخلون ضمن هذا التعريف، والمستثمر الفلاحي هنا مثله مثل المنتج الصناعي أو الناشط بالقطاع الخدماتي هو أحد هؤلاء المستثمرين. والقاعدة الإقتصادية تقول أن المستثمر في القطاع الخاص يهدف بإستمرار إلى تعظيم الربح وتوسيع نشاطه سواء وفق إستراتيجية التنويع المترابط أو غير المترابط بتوسيع استثماراته إلى قطاع ليس له علاقة بقطاع نشاطه الأول، وهذا ما لم تركز عليه السياسات الحكومية المتتالية بالنسبة للمستثمر الفلاحي.

إن الحكومات المتتالية قبل 2019 لم تعط لهذا المستثمر مكانته الحقيقية في العجلة الإقتصادية، بل انه تحول حسب مفهومها المجرد بعد اقتحامه لقطاع الفلاحة ونجاحه فيه إلى مجرد فلاح، وهذا ما يعتبر قصورا في السياسات الإقتصادية للحكومات المتتالية. إن السبب الأول لهذا القصور يعود بالأساس إلى عدم التنسيق بين قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى التي تتشابك معه بعلاقات وثيقة. فلو كان هناك تنسيق فعال بين قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة مثلا لكانت هناك سياسات تحفيزية تشجع المستثمر الفلاحي على تنويع نشاطه بشكل ترابطي حيث يمكن تحفيزه على التوجه أيضا نحو فرع الصناعة التحويلية الغذائية إعتمادا على المنتجات الزراعية التي ينتجها.

نقول هذا رغم أن هناك مجموعة من الفلاحين والحرفيين الصغار اقتحموا مجال الصناعة التحويلية الغذائية التقليدية ضمن ما يصنف في التشريع الجزائري بالصناعة التقليدية الحرفية[2]، حيث أنشأ بعض الفلاحين

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 22-18 يتضمن "قانون الإستثمار"، **الجريدة الرسمية**. عدد 50، الصادرة بتاريخ 24 جوان سنة 2022. ص.6.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 96-01 يحدد "القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف"، **الجريدة الرسمية**. عدد 3، الصادرة بتاريخ 10 جانفي سنة 1996. ص ص.4-5.

بمزارعهم معاصر لزيت الزيتون وعمد آخرون لتربية النحل وإنتاج عسل النحل الطبيعي، إضافة إلى إنشاء بعض مالكي النخيل بالجنوب لمنشآت صغيرة بمزارعهم تهتم بصناعة رب التمور وغيرها من المنتجات الأخرى، وهو ما يجعلنا نطرح سؤالا وهو : كيف فكر الفلاح الصغير في اقتحام هذا المجال في حين أن المستثمر الفلاحي الذي يتسم تفكيره بالسعي نحو التوسع لم يفعل ذلك؟، وهو ما يجرنا إلى الحديث عن المعوقات التي حالت دون ذلك.

رغم الدعم الكبير المقدم من طرف الدولة للمستثمرين بقطاع الفلاحة في الجزائر، والذي بفضله حقق القطاع نتائج جد مرضية سبق ذكرها بالأرقام، إلا أن المستثمر بقطاع الفلاحة لم يجد الطريق مهيأ في سبيل النهوض بهذا القطاع وتحقيقه لتلك النتائج، فالإستثمار الفلاحي بالمناطق الصحراوية الذي أثبت قدرته الإنتاجية كما وكيفا واستقطب إهتمام صانع القرار مؤخرا يعاني من عدة صعوبات ومعوقات كانت سببا في عدم توسع المستثمر الفلاحي في نشاطه الإستثماري نحو الصناعة التحويلية الغذائية، ومن هذه المعوقات نذكر:

1- ضعف البنية التحتية:

معلوم أن لكل قطاع إقتصادي مقوماته التي يستند عليها، وأهم مقومات قطاع الفلاحة هي العقار الفلاحي المجهز بالبنى التحتية الضرورية لنشاطه. والكلام عن البنية التحتية المرتبطة بالإستثمار الفلاحي يجعلنا نتطرق إلى عائقين مهمين واجها ومازالا يعيقان عمل المستثمر الفلاحي خاصة بالمناطق الصحراوية المعروفة بطبيعها الصحراوية الوعرة، وهذين العائقين هما :

- **نقص شبكة الطرق والمسالك الفلاحية:** إن منح المستثمر الفلاحي لعقار فلاحي يبعد عن أقرب طريق بمسافة تقدر بعشرات الكيلومترات ولا تقل في أغلب الأحيان عن 05 إلى 07 كليومترا[1] دون تعبيد مسالك فلاحية أو طرق توصله لمستثمرته تجعله يتكبد متاعب كبيرة في سبيل ذلك، كون طريقه اليومي سيصبح قطع الكثبان الرملية العالية وما يترتب عن ذلك من مخاطر وتكاليف تثقل كاهله، فالمستثمر الفلاحي يجد صعوبة في إيصال البذور والأسمدة إلى مستثمرته بسبب قلة المسالك الفلاحية، وهي العقبة التي كان يتوجب على الحكومات السابقة حلها عند البدء في الدراسات الخاصة بتحديد المحيطات الفلاحية وقبل منح الإستثمارات الفلاحية، من خلال تجهيزها بالمسالك الفلاحية والطرق الضرورية لعمل المستثمرين

[1] جريدة الشروق، "عجز بأربعة آلاف كيلومتر .. الكهرباء والمسالك مازالتا تعيقان تقدم الفلاحة بالوادي"، في: https://bit.ly/3WOZZTv .(11 ماي 2024)

الفلاحيين. فولاية الوادي على سبيل المثال ورغم النجاح الذي حققه المستثمرون الفلاحيون في القطاع، مازالت تعاني من عجز بشبكة المسالك الفلاحة يقدر بحوالي ألفي (2000) كيلومتر.[1]

إن مشكلة المسالك الفلاحية مازالت مطروحة لحد الآن، فرغم السياسات والبرامج الحكومية الرامية للوصول إلى التغطية بشبكة الطرق إلا أنها لم تفلح في ذلك نظرا للتوسع المتسارع للمساحات الزراعية المستغلة والممنوحة للإستثمار الفلاحي من جهة ولعدم مسايرة المصالح المختصة لهذا التوسع بالمرافقة ومد المسالك الفلاحية من جهة أخرى، فقد برمجت المصالح المختصة مثلا بولاية الوادي "عبر مراحل مختلفة 1070.85 كلم إنجز منها فعلا 935.850 كلم أي 87.39 % لتغطية مساحة قدرها 80000 هكتار بأخذ بعين الإعتبار معيار مديرية الفلاحة لولاية الوادي في التغطية وهو (1) كلم لكل 80 هكتار)، نجد إن التغطية 74868 هكتار أي 93.6% لكن هذه التغطية غير كافية بالمسالك الفلاحية نظرا لطبيعة المنطقة وعمليات استصلاح الأراضي الآخذة في التوسع في جميع أنحاء الولاية"[2]، أضف إلى ذلك دور العوامل الطبيعية التي تجعل المسالك الفلاحية عرضة للدفن بشكل دائم، وهو ما يعيق نشاط المستثمر الفلاحي ويفرض عليه إعادة فتحها بشكل دوري وما يترتب عن ذلك من تكاليف مالية إضافية.

- **نقص الربط بشبكة الكهرباء الفلاحية:** منذ إنطلاق برامج التنمية الداعمة للإستثمار الفلاحي سنة 2001 وإلى غاية يومنا الحالي، مازال المستثمر الفلاحي يعاني، بالإضافة إلى مشكلة المسالك الفلاحية، من عائق آخر وهو نقص الربط بشبكة الكهرباء الفلاحية، فقد قامت الحكومات السابقة بتوزيع العقار الفلاحي على المستثمرين ليتكفلوا بأنفسهم في أغلب الأحيان بمد مستثمراتهم بالكهرباء، وكان ذلك بطريقتين:

- **تحمل تكاليف شراء المولدات الكهربائية التي تعتمد على مادة المازوت واستخدامها كبديل لشبكة الكهرباء الحكومية.** هذه العملية التي كثيرا ما كلفت المستثمرين خسائر كبيرة خاصة عند نقص مادة المازوت بالمحطات، حيث يتعذر على المستثمرين إكمال عملهم الفلاحي بعد توقف المولدات الكهربائية، ذلك أن تذبذب وجود مادة المازوت بالمحطات يهدد كل المحصول.[3]
- **إيصال الكهرباء إلى المستثمرات بإستخدام الكوابل الكهربائية:** وهي عملية مكلفة وخطرة في نفس الوقت، فتكلفتها تتمثل في طول مسافة مد الكوابل الكهربائية بهدف إيصال الكهرباء إلى المستثمرة

[1] جريدة الشروق، "عجز بأربعة آلاف كيلومتر"، مرجع سنق ذكره.

[1] زهير صيفي، "واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (8)، العدد (2)، (31 ديسمبر 2021). ص ص.439-440.

[3] المكان نفسه.

والتي تقدر بعدة كيلومترات وما يتطلبه ذلك من مبالغ مالية كبيرة، أما خطور العملية فتكمن في سرقة تلك الكوابل وهي المشكلة التي يعاني منها المستثمرين كثيرا والتي أدت إلى خسائر في المحاصيل بسبب قطع وسرقة تلك الكوابل، إضافة إلى مشكلة قطع تلك الكوابل من طرف الآلات الزراعية التي تمر فوقها بشكل يومي وما ينتج عنه من تبعات إقتصادية على المستثمر.[1]

إن التوسع في المساحات الزراعية المستغلة بوتيرة متسارعة في اطار سياسة توزيع العقار الفلاحي المنتهجة من طرف الدولة، أظهرت عجزا رغم محاولات المصالح المختصة لتغطية الأراضي المستصلحة بشبكة الكهرباء الفلاحية. فبولاية الوادي مثلا تم إعتماد برنامج لتغطية مسافة 551.40 كلم بشبكة الكهرباء الفلاحية، لكن ما أنجز منها فعلا هو 312.26 كلم فقط أي 56.63% من المساحة المزروعة فعلا، وإذا أخذنا في الإعتبار المعيار المرجعي للتغطية بالكهرباء الفلاحية الذي تعتمده مديرية الفلاحة وهو واحد (1) كلم من الكهرباء لكل ثلاث وثلاثين (33) هكتارا، فإن المساحة التي مستها التغطية بشبكة الكهرباء الفلاحية ستكون 10305 هكتارا أي 12.88% فقط.[2]

إن هذه المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية لقطاع الفلاحة هي السبب الرئيسي في عدم تفكير المستثمر الفلاحي في إتباع إستراتيجية التنويع المترابط بين قطاع الفلاحة من خلال المنتجات التي تنتجها المستثمرات وفرع الصناعة التحويلية الغذائية. هذه المعوقات جعلت صانع القرار يعتمد مؤخرا إستراتيجية بدأت تعطي ثمارها في هذا المجال، حيث عمدت الحكومة إلى تنفيذ برنامج وطني لربط المستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني بالكهرباء بإشراف وزارة الطاقة والمناجم، وتم كمرحلة أولية تحديد 84762 مستثمرة فلاحية لمدها بالكهرباء الفلاحية، ووصلت النتائج الميدانية المحققة والمعلن عنها سنة 2023 إلى ربط 52741 مستثمرة فلاحية بالكهرباء أي ما يعادل 62%، من بينها 45245 مستثمرة دخلت حيز الخدمة فعليا، في حين تعد الباقي مستثمرات توجد قيد الدراسة أو إطلاق الأشغال (21327 مستثمرة) أو في طور الإنجاز (10694).[3]

---

[1] زهير صيفي، مرجع سبق ذكره.ص.440.

[2] المكان نفسه.

[3] الإذاعة الجزائرية، "عرقاب: ربط أزيد من 52 الف مستثمرة فلاحية بالكهرباء نهاية 2023"، في:

(12 ماي 2024). **https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40294**

2- عراقيل تتعلق بالحصول على العقار الصناعي:

لطالما شكل العقار الصناعي حلقة مشتركة بين المستثمر والخزينة العمومية والسياسة الإقتصادية للدولة، وهو ما جعله يتميز بكثير من التداخل والتعقيد، وسبب ذلك يعود إلى التغيير المتتالي على مستوى المؤسسات والهيئات التي تشرف على تسييره، إضافة إلى كثرة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة به، ما أدى في كثير من الأحيان إلى تداخل الصلاحيات. فإلقاء نظرة على المؤسسات والأجهزة التي تعاقبت على تسيير ملف العقار الصناعي، إضافة لعدم الإستقرار في النصوص القانونية والتنظيمية، يُظهر جليا مدى تعدد المؤسسات والأجهزة التي تتشارك فيما بينها فيما يخص تسيير ملف العقار الصناعي، حيث نلاحظ وجود أجهزة متعددة تنوعت بين الإستشارية والمقررة، فمن الأجهزة الإستشارية التي أنشئت لهذا الغرض نجد المجلس الوطني للإستثمار، لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الإستثمارات وضبط العقار، إضافة إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري. أما فيما يخص الأجهزة المقررة فنجد البلديات على المستوى المحلي، إلى جانب تدخل ولاة الجمهورية كمسؤولين على الولايات، الوكالات المحلية للتسيير والتنظيم العقاريين، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مديريات أملاك الدولة، ومجلس الوزراء.[1]

إن هذا التداخل والتعقيد نتج عنه صعوبة في التعامل مع العقار الصناعي على المستوى الوطني، حيث أن عدم التنسيق بين السلطات المركزية والإدارات المحلية جعل العقار الصناعي عقبة في طريق دعم الإستثمار بدل أن يكون حافزا مشجعا له. وهو ما أدى إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الإستثمار في مجال الصناعة، ومن بينهم المستثمر الفلاحي.

إن اجتماع المعوقات السابق ذكرها إضافة لبعد المحيطات الفلاحية عن المناطق الحضرية وغياب البنتى التحتية الضرورية لها، إضافة إلى كساد المنتجات الزراعية، كان من أهم المعوقات التي خلقت نوعا من العزوف بالنسبة للمستثمر الفلاحي لإقتحام الصناعة التحويلية الغذائية. في حين أن إنشاء الفلاحين الصغار لصناعة تحويلية غذائية تقليدية كان بسبب قرب مزارعهم من المناطق الحضرية وامتلاكهم لإمكانياتهم الخاصة وهو ما شجعهم على المضي في ذلك، إضافة لكون الصناعة التحويلية الغذائية التقليدية تعد موادا للإستهلاك المحلي فقط، كما أنها في بعض الأحيان لا تعتمد ولا تنحصر على المنتجات الزراعية بشكل مباشر كإنتاج عسل النحل على سبيل المثال.

[1] نبيلة لدرع، "إشكالية العقار الصناعي في الجزائر وتأثيره على واقع الإستثمار". **حوليات جامعة الجزائر1**. المجلد (35)، العدد (3)، (19 جويلية 2021). ص ص.19-21.

الفرع الثاني: مساهمة المستثمر الفلاحي في الصناعة التحويلية الغذائية

يعتبر قطاع الفلاحة امتدادا لقطاع الصناعة خاصة فرع الصناعة التحويلية الغذائية، لذا فإن تكييف القطاع الفلاحي يعد الخطوة الأولى والأساسية نحو تحقيق صناعة تحويلية غذائية ناجحة. غير إن غموض وضبابية إستراتيجيات دعم وتشجيع وتوجيه الإستثمار حال دون تمكن المستثمر الفلاحي من ممارسة نشاطه بأريحية، حيث يمكن حصر بعض أوجه الغموض والضبابية في عدة نقاط[1]:

- **عدم تمليك العقار الفلاحي للمستثمرين:** حيث أن المستثمر الفلاحي لديه تخوف من تغير سياسات الإستثمار في أي وقت بسبب مشكلة التغيير المستمر وغير المدروس الذي يمكن أن ينجر عنه سحب الملكية في أي وقت.
- **منح الحكومة للعقارات الفلاحية دون تهيئة مسبقة:** حيث أن منح العقار في قانون الإستثمار لا يفرض على الدولة تهيئته المسبقة لإنطلاقة حقيقية للعمل الفلاحي، فعلى سبيل المثال يمنح العقار بالمناطق الصحراوية الوعرة – التي يشكل وعاءها العقاري الفلاحي سلاسل من الكثبان الرملية – دون أدنى تهيئة ولا دعم مالي مباشر من الدولة لتسويتها، بل إن المستثمر الفلاحي هو من يتحمل تكاليف هذه العملية والتي تصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب 200000 دينار جزائري للهكتار الواحد الذي تتطلب عملية تسويته 48 ساعة على الاقل، وبعملية بسيطة تصبح عملية تسوية سطح وعاء عقاري بمساحة 100 هكتار تتطلب تكاليف تقارب 02 مليار سنتيم. كل هذه التكاليف المالية يتحملها المستثمر الفلاحي مباشرة بعد حصوله على عقار فلاحي.
- مشكلة المسالك الفلاحية وشبكة الكهرباء .
- مشكلة تزويد المزارع والمستثمرات بشبكة الكهرباء.

إن ما تم ذكره من تكاليف مالية يتحملها الفلاح والمستثمر الفلاحي تعد من الناحية الإقتصادية تكاليف ما قبل الإنتاج. هذه التكاليف يضاف إليها مصاعب وعراقيل الطبيعة في سبيل الوصول إلى مقر المستثمرة بشكل يومي، وهو ما يحتم أخذ هذه العوامل بعين الإعتبار عند التطرق لعلاقة المستثمر الفلاحي بالصناعة التحويلية الغذائية.

[1] مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

أدت العوامل سابقة الذكر إلى تخوف الفلاح والمستثمر من اقتحام مجال الصناعة التحويلية الغذائية، ذلك أن هذا الأخير الذي لم يلقى دعما في مجال نشاطه كمنتج فلاحي[1] أصبحت لديه قناعة بعدم قدرته على التوفيق بين نشاطه الفلاحي والنشاط الصناعي من جهة، إضافة إلى عدم ثقته في سياسات دعم الإستثمار الصناعي التي طالها أيضا الكثير من العراقيل المنفرة بسبب تفشي الفساد والتعسف الإداري من جهة أخرى، ما رسخ قناعة لدى المستثمر بأفضلية تخصصه في مجال الإنتاج الزراعي وعدم توسيع نشاطه نحو الصناعة.

إن عزوف المستثمر الفلاحي عن دخول مجال الصناعة كانت له عدة مبررات لعل من أهمها دعم الدولة للوسيط* بين المستثمر الفلاحي والمنتج الصناعي، والذي تقوم الحكومة بدعمه بدل دعم المنتج الأصلي وهو المستثمر الفلاحي عند بيع المنتجات الفلاحية للمنتجين الصناعيين، يضاف إلى ذلك عدم وجود سياسة حكومية واضحة تشجع على زراعة المنتجات التي تعتبر موادا خاما للصناعة التحويلية الغذائية، عدا القمح الذي تشجع الحكومة في سياساتها المستثمرين على زراعته. والذي أثر على قدرة الصناعة التحويلية الغذائية على التطور والمنافسة، فلو يتم التخصص في الإنتاج وفق دفتر شروط يراعي مصالح طرفي المعادلة الإقتصادية وهما المستثمر الفلاحي والمنتج الصناعي لتمكنت سياسات الحكومة من تحقيق أهدافها المتمثلة في النهوض بهذا الفرع من الصناعات. حيث يعاني المستثمر الفلاحي من عدم منحه هامش ربح يتماشى وأتعابه من طرف المنتجين الصناعيين إضافة إلى دعم الحكومة للمنتجين عند شرائهم لهذه المنتجات وعدم إعطائها نفس الدعم للمنتج الفلاحي.[2]

الفرع الثالث: التعاونيات الفلاحية وأهميتها في دعم الصناعة التحويلية الغذائية

كنا قد تكلمنا حول عزوف المستثمر الفلاحي عن دخول مجال الصناعة التحويلية الغذائية، وذكرنا العوامل والأسباب التي أدت لذلك، لكن مع هذا فهناك آلية قانونية يمكن إعتمادها ضمن إستراتيجية وطنية محفزة ومشجعة للمنتجين الفلاحيين لإقتحام هذا الفرع من الصناعات، وهنا نشير إلى التعاونيات الفلاحية.[3]

---

[1] مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

* يقصد بالوسيط هنا أصحاب مراكز تخزين المنتجات الفلاحية من القطاع الخاص، الذين يقومون بشراء المنتجات الفلاحية زمن الوفرة ثم يحولونها الى المنتجين الصناعيين مع حصولهم على دعم في السعر من طرف الحكومة.

[2] مقابلة مع بكر غمام حامد، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع.

يعرف المشرع الجزائري التعاونية الفلاحية كما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2020، بأنها " شكل من التعاونية التي تسعى لتحقيق عدة أهداف مرتبطة بتعدد أنشطة منخرطيها"[1]، وهي بذلك تعبر عن تجمع لعدد من الفلاحين أو المستثمرين الفلاحيين الذين يعتبرون في نظر القانون مؤسسين لهذه التعاونية، ويرغبون في تأطير نشاطهم بشكل جماعي، لذلك حدد مكان نشاطها الإقليمي بالمنطقة التي تتواجد فيها المستثمرات الفلاحية أو الضواحي القريبة منها.

حدد المشرع الجزائري الهدف من إنشاء هذه التعاونيات الفلاحية وربطه بالإحتياجات المهنية لمؤسسيها، حيث جاء في المادة رقم 07 من المرسوم التنفيذي 20-274 إن الهدف من إنشائها يكمن في "إنجاز أو تسهيل كل العمليات المتعلقة بإنتاج وجمع وتحويل وتوضيب وتخزين وتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية لمنخرطيها".[2]

إنه اذا أرادت أردنا تفعيل دور المستثمر الفلاحي في النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، فلا بد من إعادة النظر في دور ومساهمة التعاونيات الفلاحية في هذا المجال. حيث يمكن للحكومة تبني إستراتيجية وطنية تتضمن دعما وتمويلا ومرافقة للتعاونيات الفلاحية بعد إنشائها، ما سيحفز المستثمرين على الإنخراط فيها وتحويل طاقاتهم الإنتاجية نحو عمليات التحويل التي يشرف عليها مجلس إدارة التعاونية المعنية.

إن التسهيلات القانونية المتعلقة بنشاط هذه التعاونيات في مجال العمليات التحويلية وكذا التصدير إضافة إلى وجود إستراتيجية حكومية تضمن الدعم والمرافقة سيؤثر بشكل إيجابي ليس على فرع الصناعة التحويلية الغذائية فقط، وإنما سيؤدي إلى ضمان الإستمرارية في الإنتاج الفلاحي وتنويعه حسب الطلب.

إن العلاقة بين إدارة التعاونية الفلاحية والمنتجين الفلاحيين المؤسسين لها يؤطرها مجلس تسيير للتعاونية الفلاحية يكون منتخبا، كما نصت على ذلك المادة رقم 62 من المرسوم التنفيذي رقم 20-274، وهو ما يعطي تحفيزا للمنتجين الفلاحيين للدخول في مجال الصناعة التحويلية الغذائية بحكم أن مسؤوليات التسيير والإدارة ملقاة على عاتق المجلس المنتخب للتعاونية.

تعتبر إمكانية إنشاء تعاونيات فلاحية إقليمية، كما نص على ذلك المشرع الجزائري، حافزا آخر لدخول المستثمرين المحليين في مجال الصناعة التحويلية، فهي من الناحية الإقتصادية تعبر عن نوع من الشراكة بين

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20-274 يحدد "القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر 2020، ص.5.

[2] المكان نفسه.

عدة مستثمرين خواص في اطار إنشاء مشروع صناعي تحويلي موحد، وهو ما سيخفف من التكاليف المالية للمستثمر الفلاحي لو قام بهذا المشروع منفردا.

رغم وجود هذه التعاونيات الفلاحية في عديد الأقاليم الجغرافية للبلاد، إلا أن نشاطها بقي مرتبطا بمدى قابلية المستثمرين الفلاحيين لتأسيسها والإنخراط فيها، وهذا راجع لعدم إحاطة المنتجين الفلاحيين بمدى أهمية هذه التعاونيات والذي سببه عدم استيعاب كثير منهم للهدف من إنشائها، وهو ما يحتم تدخل الحكومة من خلال سياسات توعوية للمنتجين الفلاحين لإزالة الإشكال المتعلق بهذا الخصوص، وتقديم الدعم والمرافقة بعد الإنشاء لهذه التعاونيات. وهنا يبرز الغياب الكبير والواضح للمصالح الفلاحية على المستوى المحلي فيما يتعلق بجانب التوعية في مجال أهمية دور التعاونيات الفلاحية وتأثيرها على المنتج الفلاحي في هذا الخصوص.

خلاصة الفصل الثالث:

في إطار محاولة تحليل السياسات المتعلقة بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، نجد أن هناك العديد من الفواعل التي يمكنها أن تحقق تكاملا فيما بينهما بهدف الوصول إلى صناعة تحويلية غذائية ذات قيمة مضافة، ومن أهم هذه الفواعل نجد الدولة كفاعل رسمي ورئيسي والتي يتضح دورها في مكافحة الفساد وتشجيع الإستثمار ودعمه، إضافة إلى القطاع الخاص الذي له من المقومات ما يمكنه من النهوض بهذا الفرع من الصناعة لو يتم إستغلالها بشكل أمثل، كما أن للمؤسسات الأكاديمية والتقنية اسهامات كثيرة في هذا المجال، وذلك من خلال الإضافات التي تسهم بها البحوث والدراسات الأكاديمية إلى جانب دورها في التطوير التكنولوجي ودعم الإبتكار.

إن تسليط الضوء على مكامن الضعف والإختلال في العلاقة بين قطاعي الفلاحة والصناعة ساقنا إلى تحليل واقع الإستثمار والمستثمر الفلاحي، وهو ما كشف عن قصور في سياسات دعم وتشجيع الإستثمار الفلاحي سببه الضبابية التي تشوبها، ما أثر على واقع العلاقة بين القطاعين بصفة عامة ومساهمة المستثمر الفلاحي في العملية التحويلية بصفة خاصة.

رغم هذا القصور والضبابية في السياسات الحكومية المتعاقبة، إلا أنه يمكن تفعيل دور المستثمر الفلاحي في الصناعة التحويلية الغذائية من خلال التأكيد على الأهمية والدور الفعال للتعاونيات الفلاحية في جذب المنتجين الفلاحيين نحو هذا الفرع من الصناعات، ما سيكون له تأثير كبير وايجابي على العلاقة بين القطاعين.

الخاتمة

الخاتمة:

تحتل الصناعة بصفة عامة أهمية كبيرة في إقتصاديات الدول، بحيث أصبحت تمثل القطاع الأكثر إنتاجية في الدول المتقدمة حتى أصبح هذا القطاع معيار تقدم لهذه الدول، ويعد فرع الصناعة التحويلية الغذائية من أهم فروع قطاع الصناعة لإرتباطه بمواضيع جد حساسة تتعلق بغذاء الشعوب، مثل موضوع الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الذي أصبح مرتبطا بالأمن القومي للدول. هذه التفاعلات التي أحدثها قطاع الصناعة جعلت الباحثين والدارسين يؤسسون لنظريات وإستراتيجيات مفسرة للتنمية الإقتصادية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

إن الدول النامية وبعد استقلالها سعت إلى تطوير قاعدة صناعية بهدف النهوض بإقتصادياتها، وهو ما قامت به الجزائر كدولة سائرة في طريق النمو، حيث اعتمدت عدة برامج وخطط إقتصادية تستهدف النهوض بقطاع الصناعة عبر مراحل عديدة إنطلقت منذ الإستقلال، ويتجلى ذلك في الإصلاحات التي حاولت الحكومات المتتالية مباشرتها من خلال السياسات الإقتصادية المتعددة التي كانت تهدف لتصحيح الإختلالات في مسار التنمية الإقتصادية، وقد ركزت هذه السياسات على عدة قطاعات إقتصادية اعتبرها صانع القرار إستراتيجية، كقطاع الفلاحة الذي عرف نجاحا لافتا مؤخرا أدى بالأخير إلى محاولة استغلال هذا النجاح وتوظيفه بما يتوافق مع متطلبات التنمية الصناعية في المجال الغذائي. كما أن إمتلاك الجزائر لمؤهلات تتمثل في مختلف الموارد الطبيعية، موارد مالية تتعلق بتراكم رأس المال الناتج عن الريع النفطي، وطاقات بشرية متاحة، كان دافعا للحكومات المتعاقبة لرسم سياسات تستهدف النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية.

من خلال الإشكالية البحثية والتساؤلات التي إنطلقت منها دراستنا، وفي إطار تحليل وتقييم للمحاولات العديدة لسياسات النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، اتضح وجود عديد المعوقات مثل الفساد الإداري، عدم استقرار البرامج التنموية والنصوص القانونية، غياب التنسيق بين القطاعات المتشابكة مع فرع الصناعة التحويلية الغذائية، وغيرها من المعوقات الأخرى، والتي صعبت من مهام صانع القرار في الوصول لبناء إستراتيجية وطنية ناجعة تتماشى مع سياسات النهوض بهذا الفرع من الصناعات، ما أعاق تطوره وجعل نتائج تلك السياسات متواضعة. هذه النتائج المتواضعة للسياسات العامة للحكومة في هذا المجال، كان لها تأثير واضح وكبير على المستثمر الفلاحي الذي يعد أحد أهم الفواعل التي كان لا بد من اقحامها والإهتمام بها ضمن سياسات الحكومة الرامية للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية، فعند تحليل واقع المستثمر الفلاحي، الذي يعتبر متغيرا تفسيريا (وسيطا) في دراستنا، وبإعتباره منتجا للمواد الأولية اللازمة لهذا الفرع من الصناعات، نجد أن

الحكومة تنظر إليه نظرة قصور، هذا الأخير الذي واجه ومازال يواجه منفردا عديد المصاعب والمعوقات في نشاطه الإنتاجي، والتي حالت دون تحوله نحو توسيع نشاطه نحو فرع الصناعة التحويلية الغذائية، فالمستثمر الفلاحي الذي يبدأ مشروعه الفلاحي بخسارة أموال ضخمة ضمن ما يطلق عليه إقتصاديا بتكاليف ما قبل الإنتاج (تسوية العقار الممنوح، مد المسالك الفلاحية لمستثمرته، وشراء مولدات كهربائية لعدم توفر شبكة الكهرباء)، لا يجد دعما فيما بعد من طرف الدولة عند بيع منتجاته، بحيث لا توفر له الدولة أدنى حماية، بإستثناء المحاصيل الإستراتيجية كالقمح الذي يحظى بدعم الدولة بشكل مباشر، حيث نجد أن الحكومة تدعم المنتجين في سعر المواد الخام الضرورية للصناعة التحويلية الغذائية ولا تقدم أدنى دعم للمستثمر الفلاحي والفلاح في هذا المجال. كما أن عدم تفعيل دور التعاونيات الفلاحية من خلال التوعية والدعم والمرافقة، زاد من حدة عزوف المستثمر الفلاحي عن المساهمة في العملية التحويلية.

رغم هذه النتائج المتوصل إليها إلا أنه لا يمكن إهمال الآليات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة والتي تجسدت في السياسات والبرامج الإقتصادية خاصة ما تعلق بدعم الإستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى جميع القطاعات الإقتصادية، ضف إلى ذلك سياسات دعم الإستثمار بقطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث كرس صانع القرار كل الإمكانيات المادية والمالية المتاحة، يضاف إليها حزمة النصوص القانونية التي أطرت توجه الدولة نحو تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في هذا المجال، لولا الفساد الإداري الذي عطل مسار التنمية بصفة عامة.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن هذه الدراسة سمحت بالتوصل لعدة استنتاجات هي كالتالي:

– تعد الصناعة من أهم مرتكزات إقتصاديات الدول في الوقت الراهن حتى أنها أصبحت معيارا لتقدم الدول.

– الإستغلال الأمثل لمقومات الصناعة بكل دولة هو ما يمكن من إنشاء قاعدة صناعية قوية.

– إن فشل كثير من السياسات العامة الرامية للنهوض بقطاع الصناعة في الدول النامية يعود سببه الأول إلى العامل الإيكولوجي من خلال إستيراد وإسقاط مباشر لإستراتيجيات تنموية لمنظرين من بيئات خارجية تختلف عن بيئة للدول النامية.

– بالنسبة للجزائر، ساهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في عرقلة تحقيق السياسات الحكومية لأهدافها في النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية، فبالحديث عن العوامل الداخلية يمكن ذكر الفساد الإداري وعدم استقرار النصوص القانونية والبرامج التنموية، أما بالنسبة للعوامل الخارجية فتتمثل في ارتباط الإقتصاد الجزائري

بأسعار النفط وسوقه الدولية بإعتباره اقتصادا ريعيا، لذا كان لأزمات سوق النفط العالمية سنوات 1986 و 2014 على سبيل المثال أثرا في تجميد برامج التنمية المعتمدة في الجزائر آنذاك.

– تشهد السياسات الحكومية في الجزائر قصورا في طرق دعم وتشجيع الإستثمار الفلاحي الذي يعد مصبا للصناعة التحويلية الغذائية، وسبب هذا القصور الضبابية والغموض الذي شاب مضمون هذه السياسات، ما أدى إلى عدم قدرتها على تثبيت إستراتيجية التكامل القطاعي الفلاحي الصناعي.

– إن التعديلات الجوهرية خاصة من الناحية القانونية بعد سنة 2019، كان لها الأثر الإيجابي في سبيل تحقيق التكامل بين قطاعي الفلاحة والصناعة، حيث أن اصدار القانون رقم 22–18 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022 المتعلق بالإستثمار، وما صاحبه من قوانين تنظيمية وتطبيقية، أعطى دفعة حقيقية لسياسات النهوض بفرع الصناعة التحويلية الغذائية. هذا القانون سبقته إجراءات أخرى شملت مكافحة الفساد، الإصلاح الإداري، والعمل على تعميم استخدام الرقمنة في عديد القطاعات، وكل هذه الإجراءات ساهمت بشكل فعلي في وضوح الرؤية في سبيل إنطلاقة حقيقية تستهدف تحقيق تكامل إقتصادي بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

– إن تفعيل دور التعاونيات الفلاحية في دعم ومرافقة المستثمر الفلاحي سيمكن هذا الأخير من المساهمة في تحقيق أهداف السياسات العامة الرامية للنهوض بالصناعة التحويلية الغذائية.

إنطلقت دراستنا من ثلاث فرضيات ، حيث جاءت الفرضية الأولى كالتالي: "سياسات الحكومة المتعلقة بالصناعة التحويلية الغذائية تهدف لدعم تصنيع المنتجات المحلية".

تم إثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث أن البرامج والخطط التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة كانت تهدف لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، ومضمون التنمية الإقتصادية يشمل مواضيع الإكتفاء الذاتي بالنسبة للغذاء والأمن الغذائي، وهو ما يرتبط ارتباطا مباشرا بقطاعي الفلاحة من جهة والصناعة التحويلية الغذائية من جهة أخرى، وتوجه صانع القرار مؤخرا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعة التحويلية الغذائية جاء بعد النتائج المحققة بقطاع الفلاحة، وهو ما يؤكد رغبة صانع القرار في الوصول لتكامل فلاحي صناعي خاصة فيما يتعلق بالعمل على تزويد فرع الصناعة التحويلية الغذائية بالمواد الأولية الضرورية لنشاطه من المنتجات المحلية.

أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي جاءت كالتالي: "عدم إستمرارية السياسات الحكومية وتغيرها بتغير المسؤولين والحكومات، إضافة إلى تأثير بعض العوامل الإقتصادية الخارجية حال دون تحقيق تلك السياسات للأهداف المسطرة".

تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث أن الإقتصاد الجزائري مر بالعديد من الإصلاحات عبر مراحل مختلفة، تم خلالها رسم عديد السياسات والخطط والبرامج التي كانت تستهدف اصلاح مسار التنمية، لكن هذه السياسات لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بسبب عديد العراقيل الداخلية بدءا من الصراعات السياسية التي شهدتها جزائر ما بعد الإستقلال، وكذا ارتباط إستمرارية تلك السياسات بمدى بقاء المسؤولين على تلك القطاعات بمناصبهم، إضافة إلى معوقات خارجية تمثلت في إرتباط تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولة.

فيما يخص الفرضية الثالثة: " لم يركز صانع القرار على بعض العوامل والفواعل عند رسمه لسياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية مثل المستثمر الفلاحي كفاعل رئيسي في العجلة الإقتصادية".

هذه الفرضية تم إثباتها في الفصل الثالث، من خلال التركيز على تحليل واقع الإستثمار الفلاحي والمستثمر الفلاحي في نفس الوقت، حيث وبعد تحليل واقع المستثمر الفلاحي على وجه الخصوص، ومحاولة إبراز دوره في العجلة الإقتصادية، تبين أنه يعاني الكثير من الصعوبات والعراقيل التي تحول بينه وبين مساهمته في الصناعة التحويلية الغذائية. وهنا كان من الضروري بالنسبة لصانع القرار أن يضع المستثمر الفلاحي ضمن أولوياته عند رسم سياسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية.

من خلال إجابة دراستنا على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وتأكيدها لصحة الفرضيات، نجد أنه "لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل بيئة تشهد تفشي ظاهرة الفساد"، فإذا نظرنا إلى حالة الجزائر نجد أنها دولة نفطية ولها موارد مالية وموقع استراتيجي بالنسبة للتجارة الدولية، كل هذا يؤهلها للقيام بتنمية إقتصادية تجعلها من بين أقوى إقتصاديات إفريقيا، لكن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والسياسي خلال العشرين سنة الماضية أدى إلى نهب وتبديد مبالغ ضخمة من المال العام تحت غطاء سياسات التنمية ودعم الإستثمار، وهذه الحقيقة تؤكدها المحاكمات لمسؤولين سياسيين وإداريين فاسدين سنة 2019 وما بعدها. وإذا أردنا تعميم هذه النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، فإننا سوف نقوم بإسقاطها على عدة دول عربية تتميز بوجود أوجه تشابه بينها وبين الجزائر مثل دولة ليبيا التي تمتلك ثروات طبيعية متمثلة في النفط والغاز، وجمهورية مصر العربية التي تتربع على مساحة شاسعة وتتميز بأراضيها الفلاحية الخصبة وتوفرها على إمكانات بشرية هائلة، لكن سوء التسيير الذي كان سببه الفساد الإداري والسياسي حال دون تحقيق تنمية إقتصادية فعلية.

رغم المكانة المهمة والفعالة التي يحتلها فرع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، لما يمتلكه من قوة التأثير المباشر في عدة مجالات مثل تنويع الإقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والقومي،

ورغم وجود ترسانة هائلة من النصوص القانونية المؤطرة لهذا الفرع، إلا أن هناك نقصا كبيرا في مردوديته، وسبب ذلك يعود للسياسات الإقتصادية غير المستقرة من طرف صانع القرار، إلى جانب عدم استقرار أسعار المواد الزراعية الموجهة للتصنيع في هذا المجال وتذبذب إنتاجها، وعدم إنتهاج الدولة لما يطلق عليه بالتخصص الزراعي الموجه للصناعة التحويلية الغذائية، وهنا يبرز دور وأهمية التركيز على المستثمر الفلاحي كطرف مهم في معادلة التنمية الإقتصادية حيث تظهر مسؤولية الدولة في دعم المنتجات الزراعية المحلية من خلال تفعيل دور التعاونيات الفلاحية من جهة، وإنتهاج إستراتيجية تدعم إنشاء مستثمرات كبرى تستهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الموجهة للتحويل.

على ضوء الإستنتاجات المتوصل إليها، يمكن طرح جملة من التوصيات تتعلق بسباسات النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر وهي كالتالي:

– ضرورة التسريع برقمنة قطاعي الفلاحة والصناعة بهدف الوصول إلى احصائيات وأرقام دقيقة وآنية في كلا القطاعين، مع منح المتعاملين في هذين القطاعين بطاقة إلكترونية تحمل رقم تعريف وطني.

– إنشاء منصة رقمية بين قطاعي الفلاحة والصناعة تكون بمثابة بنك معلومات تخدم صانع القرار عند رسم سياساته الإقتصادية المتعلقة بالقطاعين، وتسهل نشاط المتعاملين الإقتصاديين بالقطاعين.

– ضرورة إعادة النظر في قوانين منح العقار الفلاحي للمستثمرين المحليين، خصوصا ما تعلق بعقد تمليك الأراضي الفلاحية، وكذا تهيئة المحيطات الفلاحية (التسوية، مد المسالك الفلاحية، ومد المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء) قبل منحها للمستثمرين تخفيفا للأعباء المالية التي أثقلت كاهلهم.

– ضرورة الإسراع في تنفيذ إستراتيجية تهدف لتفعيل التخصص الزراعي الموجه لدعم الصناعة التحويلية الغذائية، ما سيقلص من فاتورة إستيراد المواد الأولية اللازمة لقيام هذا الفرع من الصناعات.

– مراجعة سياسات الدعم الحكومي المسطرة فيما يتعلق بدعم فرع الصناعة التحويلية الغذائية، حيث لاحظنا تركيز هذه السياسات على دعم الوسطاء التجاريين والمنتجين المصنعين واهمال دعم وحماية المستثمر الفلاحي ومنتجاته، مما كلفه خسائر تتعلق بسعر المنتجات الفلاحية التي غالبا ما يحددها قانون العرض والطلب.

– ضرورة تدخل الدولة بهدف تحفيز وتشجيع المستثمرين الفلاحيين على اقتحام فرع الصناعة التحويلية الغذائية من خلال الدعم المالي والمرافقة الدائمة، أو من خلال تفعيل دور التعاونيات الفلاحية في هذا الإطار.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- بن غضبان فؤاد وآخرون، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، (عمان، دار المنهجية، 2016).

- بن قانة إسماعيل محمد، **إقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات)**، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).

- بن اشنهو عبد اللطيف، **تكوين التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، (الجزائر، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979).

- الشواورة علي سالم أحميدان، **جغرافية الصناعة**، (القاهرة، دار المنهجية، 2016).

2- المقالات والدراسات:

- إبراهيم خليل مصطفى رمضان، "الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الزراعية". **المجلة العربية للعلوم الزراعية.** المجلد (6)، العدد (20)، (23 سبتمبر 2023). ص ص.26-36.

- أمقران راضية، "ضمانات الإستثمار في إطار القانون 22-18". **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية.** المجلد (7)، العدد (1)، (19 مارس 2023). ص ص3410-3431.

- بروكي عبد الرحمان وآخرون، **مداخلة بعنوان الأزمات النفطية وآليات إدارتها في الجزائر: دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015.** ملتقى دولي حول إدارة الأزمات في الوطن العربي - الواقع والتحديات، (جامعة دراية أدرار: ديسمبر 2015).

- بعوني ليلى، " التوطين الصناعي لتحقيق تنمية مستدامة بالمناطق شبه الحضرية – توطين الصناعة العسكرية بالجزائر". **ستراتيجيا**. العدد (14)، (2020). ص ص82-111.

- بن البار أمحمد، بوريش مهني، "مساهمة التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة وتحليل القيمة في تخفيض سعر تكلفة المنتجات - دراسة حالة شركة تشني حليب ببجاية". **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، المجلد (13)، العدد (2)، (2021). ص.1-122.

- بن عزرين عزالدين، "السياسات الصناعة ودورها في التنويع الإقتصادي". **مجلة الإقتصاد الصناعي**. المجلد (18)، العدد (1)، (01 جانفي 2018). ص ص67-77.

- بوقفة أحلام ، **مداخلة بعنوان: آفاق التمويل المخاطر لمشاريع الصناعات الغذائية في الجزائر**، الملتقى الدولي الصناعات الغذائية في الجزائر واقع الحال وآفاق النمو، مخبر البحوث والدراسات التسويقية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، (13 نوفمبر 2019).

- بوخبزة فوزية ، "دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي". **مجلة دراسات إقتصادية**. المجلد (22)، العدد (1)، (15 جوان 2022). ص ص415-433.

- الحبيتري نبيلة، "أمن الموارد المائية في الجزائر: الواقع والمستقبل". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (4). العدد (1)، (2017). ص ص159-172.

- حلواجي عبد الفتاح عبد القادر، **محاضرة بعنوان: اتجاهات فهم السياسة العامة**، جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ولاية الوادي، الجزائر، (29 فيفري 2024).

- حسن الشامي هاني مصطفى، " نظرية التنمية الإقتصادية ذات الأبعاد الثلاثية وإمكانية تطبيقها في مصر". **التجارة والتمويل**. المجلد(39)، العدد (01)، (2019). ص ص1-24.

- رحالي حجيلة، بوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الإقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر"، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**. المجلد (2). العدد (3)، (12 ديسمبر 2015). ص ص233-246.

- زاتيمي محمد عبد الرحمن، "أثر الصناعة التحويلية على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2021". **مجلة الإبداع**. المجلد (14)، العدد (1)، (31 جانفي 2024). ص ص110-125.

- زرقين عبود، "تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسات الصناعية الجزائرية". **مجلة بحوث إقتصادية عربية**. المجلد (17)، العدد (42)، (مارس 2008). ص ص217-274.

- ساسي فطيمة وآخرون، **مداخلة بعنوان" القطاع الخاص كأحد البدائل التنموية للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار البترول، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، (25-26 أفريل 2017).

- شاهين عبد الحليم، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. **دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت**. العدد (73)، (2021). ص ص1-35.

- شراد غزلان، "أثر تنويع المنتجات في مؤسسة كوندور على رقم أعمالها وجودة منتجاتها". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (4)، العدد (2)، (جوان 2018). ص ص74-93.

- شلالي رضا وآخرون، "مكانة وسيط الجمهورية في النظام المؤسساتي الجزائري". **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**. المجلد (1)، العدد (3)، (31 مارس 2022). ص ص181-205.

- صيفي زهير، "واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد (8)، العدد (2)، (31 ديسمبر 2021). ص ص428-443.

- عامر هني، "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)"، **مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي**. العدد (4)، (سبتمبر 2018). ص.214-228.

- عباد عبد الهادي وآخرون، "أخلقة الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. المجلد (10)، العدد (3)، (10 جويلية 2021). ص ص534-548.

- عبد الغفور أحمد مرسي جمال، وآخرون، " تأثير المشاركة المجتمعية بمشروعات البنية التحتية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بتونس العاصمة". **مجلة الدراسات الإفريقية**. العدد (50)، (جوان 2021). ص ص357-372.

- العمراني لمياء، "إشكالية التنمية الإقتصادية بإفريقيا : قراءة في أهم أطروحات الإقتصاد السياسي". **مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والإجتماعية**. المجلد (2017)، العدد (7-8)، (31 ديسمبر 2017). ص ص1-13.

- العوادي حمزة وآخرون، "قراءة تحليلية لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2010-2020". **مجلة الإقتصاد والتنمية اللبشرية**. المجلد (14). العدد (02)، (2023). ص ص105-118.

- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر". **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**. المجلد(06)، العدد (02)، (ديسمبر 2019). ص ص108-120.

- الكواز أحمد، "مأزق التنمية بين السياسات الإقتصادية والعوامل الخارجية". **سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط**، العدد (21)، (الكويت ، 2007). ص ص01-88.

- لدرع نبيلة ، "إشكالية العقار الصناعي في الجزائر وتأثيره على واقع الإستثمار". **مجلة حوليات جامعة الجزائر1**. المجلد (35)، العدد (3)، (19 جويلية 2021). ص ص07-25.

- لرقط فريد، "تحديد الفروع الكفؤة والمنتجات الديناميكية لأجل تنويع الإقتصاد ودور الدولة في دعمها". **مجلة العلوم الإجتماعية**. العدد (25)، (ديسمبر 2017). ص ص 199-215.

– لطفي وفاء ، "دور الجهاز الإداري في تحقيق التنمية في الصين : واقع ورؤية استشرافية". **مجلة كلية السياسة والإقتصاد**. المجلد (13)، العدد ا(12)، (أكتوبر 2021). ص ص92–117.

– لعكاف عائشة وآخرون، "الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية – دراسة التجربة الجزائرية". **مجلة مالية ومحاسبة الشركات**. المجلد(2)، العدد(2)، (17 ماي 2023). ص ص73–89.

– مخضار سليم وآخرون، "تحليل أثر الصناعة التحويلية الغذائية على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2005–2020". **مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية**. المجلد (9)، العدد (3)، (31 جانفي 2024). ص ص441–456.

– مركب العيساوي محمد عبد حمد ، **محاضرات في مبادئ الصناعات الغذائية**. موجهة لطلبة السنة الأولى علوم الأدوية، (جامعة الأنبار: كلية الزراعة، قسم علوم الأدوية، 2022–2023). ص ص.1–61.

– نعمون وهاب ، سريدي سمية، "أهمية زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة الغذائية لتحقيق التنمية المحلية في الجزئر: دراسة ميدانية". **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد (41) (جانفي 2017). ص ص.271–290.

– نور الدين عبد الله ، **محاضرات في الإقتصاد الجزائري**. موجهة لطلبة السنة الثانية علوم إقتصادية، (جامعة سعيدة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2022–2023).

3–الرسائل والأطروحات:

– بن جدو زهير، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة الغذائية في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قالمة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023–2024).

– بوراس عفاف ، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر من 1989 إلى 2019**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2023–2024).

– بوقادير ربيعة ، **الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000–2019**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الشلف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020–2021).

- بولحبال نادية ، **أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة في الجزائر**، رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر: 1999-2000).

- زغيب شهرزاد، **إستراتيجية التصنيع في الجزائر الفترة 1967-1989**. أطروحة ماجستير. (جامعة الجزائر: معهد العلوم الإقتصادية، فرع التخطيط، 1992).

- ساعو بايه، **الصناعة التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018).

- سعادي فتيحة ، **دعم إستراتيجية مكافحة الفساد بإنشاء هيئة وطنية بموجب القانون رقم 06-01** . أطروحة دكتوراه. (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023-2024).

- سعودي إيمإن ، **أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015**. أطروحة دكتوراه. (جامعة سطيف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019).

- سعيدي وردة، **دور المزيج التسويقي الدولي في تحسين الأداء التصديري للمؤسسات الإقتصادية- دراسة حالة مؤسسات الصناعات الغذائية المصدرة بالجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018).

- عبدات عبد الوهاب، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010-2011).

- عبد الرزاق فوزي، **الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي: دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007).

- عبد الفاضل محمود الخليفة قدام، **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي دراسة حالة ولاية النيل الأبيض**. رسالة ماحستير.(حامعة أم درمان الإسلامية: كلية الدراسات العليا، 2004).

- عبد اللاوي خولة، **التوجهات الجديدة للسياسة العامة الإقتصادية في الجزائر منذ سنة 2000**. أطروحة دكتوراه. (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2022).

- مداني جميلة، **إستراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الإقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014**. أطروحة دكتوراه. (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006-2007).

- ناصر لبنى، **الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**. أطروحة دكتوراه. (جامعة برج بوعريريج: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019-2020).

4- الوثائق الرسمية والقانونية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، **الجريدة الرسمية**. عدد 82، **الصادرة بتاريخ** 30 ديسمبر سنة 2020.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 22-18 يتضمن "قانون الإستثمار"، **الجريدة الرسمية**. عدد 50، الصادرة بتاريخ 24 جوان سنة 2022.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 23-17 يتضمن "شروط وكيفيات منح العقار الإقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع إستثمارية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 9، الصادرة بتاريخ 15 نوفمبر سنة 2023.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 ، **الجريدة الرسمية**، عدد 77، المؤرخ في 15 ديسمبر 2001.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 96-01 يحدد "القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف"، **الجريدة الرسمية**. عدد 3، الصادرة بتاريخ 10 جانفي سنة 1996.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 80-11 يتضمن "المخطط الخماسي 1980-1984"، **الجريدة الرسمية**. عدد 51، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-45 يتضمن "تأسيس وسيط الجمهورية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 9، الصادرة بتاريخ 19 فبراير 2020.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-04 يتضمن "تعديل قانون الإجراءات الجزائية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 51، الصادرة بتاريخ 30 أوت 2020.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 20-442 يتضمن "اصدارالتعديل الدستوري"، **الجريدة الرسمية**. عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 22-296 يتضمن " تحديد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالإستثمار وسيرها "، **الجريدة الرسمية**. عدد 60، الصادرة بتاريخ 04 سبتمبر 2022.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 23–314 يتضمن " إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها "، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2023.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي فردي يتضمن "تعيين المحافظة السامية للرقمنة"، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2023.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 12–98 يتضمن "إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 12، الصادرة بتاريخ 01 مارس 2012.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20–256 يتضمن "تعديل إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالمناطق الصحراوية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 57، الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 2020.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 20–274 يحدد "القواعد التي تطبق على التعاونيات الفلاحية"، **الجريدة الرسمية**. عدد 59، الصادرة بتاريخ 04 أكتوبر 2020.

– الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم 2/55، **إعلان الحق في التنمية**، 1986.

– الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، شعبة الإحصاءات، **التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الإقتصادية التنقيح4**. 2009.

– الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، "**تقرير التنمية الصناعية لعام 2024**". نوفمبر 2023.

5– المقابلات:

– مقابلة مع بكر غمام حامد، خبير فلاحي ورئيس غرفة الفلاحة لولاية الوادي سابقا، بلدية حاسي خليفة ولاية الوادي، الجزائر يوم 17 ماي 2024.

6- المواقع الإلكترونية:

- الإذاعة الجزائرية، "إنجاز المركز الوطني للخدمات الرقمية: المحافظة السامية للرقمنة تبرم اتفاقا مع تجمع هواوي"، في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/44167 .(09 ماي 2024)

- الإذاعة الجزائرية، "محكمة سيدي أمحمد" في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/blog/tags/mhkmt-sydy-amhmd .(30 أفريل 2024)

- الإذاعة الجزائرية، "عرقاب: ربط أزيد من 52 ألف مستثمرة فلاحية بالكهرباء نهاية 2023"، في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/40294 .(12 ماي 2024)

- الإذاعة الجزائرية، "الجزائر وروسيا توقعان إعلان الشراكة الإستراتيجية المعمّقة و8 اتفاقيات تعاون"، في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/27925 .(25 أفريل 2024)

- الإذاعة الجزائرية، "الإستثمار في الزراعات الإستراتيجية الكبرى : تخصيص أزيد من 16 ألف هكتار بغرداية"، في:

https://news.radioalgerie.dz/ar/node/35622 .(08 ماي 2024)

- الحوار الجزائري، " في حوار مع مدير مجمع جيو إلكترونيك: نسعى لتخفض فاتورة الإستيراد وهدفنا العالمية"، في:

https://elhiwar.dz/national/84719/ .(10 ماي 2024)

- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر، " في إطار اتفاقية التعاون 5+5 الجزائرية التونسية"، في:

https://www.univ-eloued.dz/ar/coo-algero-tunisien .(12 ماي 2024)

- جامعة الملك سعود، "الوحدة السادسة: تابع النظريات المكانية"، في:

https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lwhd_lsds_3.pptx .(10 مارس 2024)

- جريدة الشروق الجزائرية، "عجز بأربعة آلاف كيلومتر .. الكهرباء والمسالك مازالتا تعيقان تقدم الفلاحة بالوادي"، في:

https://bit.ly/3WOZZTv .(11 ماي 2024)

- رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "الإلتزامات الـ 54"، في:

https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments .(09 ماي 2024)

- سفارة الجزائر بالصين، "منتدى الأعمال الجزائري–الصيني: التوقيع على أكثر من 15 اتفاقية شراكة". في:

https://embbeijing.mfa.gov.dz/ar/bilateral-relations/algeria-china-business-forum-in-oran-15-partnership-agreements-inked .(25 أفريل 2024)

- شبكة الجزيرة، "الجزائر.. هل ينعش قانون الإستثمار الجديد إقتصاد البلاد؟" في:

https://bit.ly/3K9lDu9 .(30 ماي 2024)

- قناة الجزائر الدولية، "الرئيس تبون يأمر بالتسوية النهائية لملفات استصلاح الأراضي الفلاحية"، في:

https://bit.ly/4bKXplL .(09 ماي 2024)

- قناة النهار الجزائرية ، " برنامج 52 دقيقة إقتصاد، حصة بعنوان: الصناعات الغذائية التحويلية .. قطاع واعد للإستثمار وتنويع الإقتصاد"، في:

https://www.youtube.com/watch?v= E0j5Ylo7jg .(26 مارس 2024)

- مصالح الوزير الأول، "من أجل تنمية بشرية وسياسية وإجتماعية" في:

https://bit.ly/3UGndbW .(01 ماي 2024)

- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، "تقديم وزارة الصناعة"، في:

https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/ .(22 مارس 2024)

- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، " استثمر في الجزائر" في:

https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ .(30 أفريل 2024)

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "قطاع الفلاحة"، في:

https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/ .(11 ماي 2024)

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "اتفاقية الإطار لترقية الإبتكار والمؤسسات الناشئة في مجالات الفلاحة والتنمية الريفية والغابات"، في:

https://bit.ly/3V6twqK . (15 ماي 2024)

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، " الإحصائيات الفلاحية – المحاصيل الصناعية"، في:

https://bit.ly/3QWBEHD . (26 أفريل 2024)

- وكالة الأنباء الجزائرية، "الرئيس تبون : الجزائر تسعى للظفر بحصتها في فضائها الإفريقي". في:

https://www.aps.dz/ar/monde/129942-2022-07-31-23-34-18 (26مارس 2024).

- وكالة الأنباء الجزائرية، "التوقيع على اتفاقية-إطار للتعاون بين وزارتي الفلاحة والصيد البحري"، في:

https://www.aps.dz/ar/economie/155410-2024-01-19-07-16-47 .(26 مارس 2024)

- وكالة الأنباء الجزائرية، "مشروع "بلدنا" لإنتاج الحليب المجفف: المرحلة الأولى للإنتاج ستبدأ خلال 2026" في:

https://www.aps.dz/ar/economie/161021-2026 .(30 أفريل 2024)

- وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر- تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول"، في:

https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/133268-2022-10-18-18-49-21
.(05 ماي 2024)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- CTIAA, "Media: Articles de presse", au :

https://www.ctiaa.dz/index.php/media/articles-de-presse . (20/05/ 2024).

- Aromatech. "Une entreprise aux saveurs uniques établie en Algérie" au:

https://aromatech.dz/ . (15/05/2024).

- Tebani Amel, "L'industrie agroalimentaire en Algérie Etat des lieux et stratégie d'avenir", **Etudes économiques, Revue de droit et des sciences humaines**, Université Zian Ashour de Djelfa. Volume 7, N°1, (01/04/2013). P P453-461.

- République Algérienne Démocratique et Populaire**, Déclaration du Congrès de Tripoli**, le Conseil National de la Révolution Algérienne (CNRA). Juin 1962.

- JOURNAL OFFIEL DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE. 20 MARS 1962.

- République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, **bulletin d'information statistique de la PME**. N°42. Avril 2023.

- Matteo Marchisio and Hermann Sèlidji Tossou,"Facing the challenges of sustainable development in the Sahel", International Fund for Agricultural Development (IFAD), in:

https://bit.ly/3UOx8fx . (24/04/2024).

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مزايا وعيوب إستراتيجية إحلال الواردات	47
02	الإستثمارات الصناعية الفرنسية بالجزائر التي أنشئت في الفترة بين 1959-1964	57
03	الإستثمارات بالجزائر خلال الفترة 1967-1977	60
04	توزيع الإستثمارات الصناعية المنفذة خارج قطاع المحروقات بين 1990-1995	66
05	مخصصات برنامج الإنعاش الإقتصادي لدعم الصناعة التحويلية الغذائية في الفترة بين 2001-2004	70
06	حصيلة الإنجازات بقطاع الفلاحة ذات العلاقة بالصناعة التحويلية الغذائية ضمن برنامج دعم النمو الأول (2005-2009)	71
07	المعايير القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري حسب القانون التوجيهي 01-18	73
08	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بمجال الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر خلال الفترة بين 2015-2021	76
09	تطور التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صنف أشخاص معنويين خلال الفترة 2000-2018	101
10	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص حسب قطاع النشاط لسنة 2022	107

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق الأول:

مقابلة مع بكر غمام حامد، خبير فلاحي
ورئيس غرفة الفلاحة لولاية الوادي سابقا

الملاحق

الملحق الأول:

مقابلة مع بكر غمام حامد

خبير فلاحي ورئيس غـرفــة الفلاحة لـولاية الــوادي سابقا

في إطار إعداد مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

" تخصص سياسة عامة

بعنوان:

"سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر"

⇦ تاريخ المقابلة: 17 ماي 2024

⇦ مكان المقابلة: بلدية حاسي خليفة. ولاية الوادي/ الجزائر

⇦ من إعداد الطالبين:

- **السعيد طنش**
- **حمزة زواري فرحات**

- **نص المقابلة:**

✓ أهلا بكم السيد بكار غمام حامد، وشكرا لكم على تخصيص جزء من وقتكم لنا كباحثين رغم انشغالاتكم الكثيرة ، كما نشكركم على حسن الإستقبال والضيافة بمدينتكم حاسي خليفة أحد أقطاب الفلاحة بولاية الوادي.

✓ **السيد بكر غمام حامد:** أهلا بكم في حاسي خليفة، ومرحبا بكم بيننا في أي وقت، لأنني من الذين يعتقدون أن دعم البحث العلمي واجب وطني، وبالمقابل فأنا أعلم قيمة إعطاء المعلومات للدارسين والباحثين من خلال المقابلات أو غيرها من أدوات البحث العلمي المختلفة.

✓ شكرا لكم سيدي، ونود إعلامكم أيضا السيد بكر غمام حامد، بأن هذه المقابلة لن يتم إستخدامها إلا في إطار بحثنا العلمي وإعداد دراستنا هذه، أو في إطار بحث علمي آخر ربما سيكون مستقبلا.

✓ **السيد بكر غمام حامد:** شكرا لكم وأهلا ومرحبا بكم مجدا.

✓ الشكر موصول لكم سيدي .. لن نطيل عليكم سيدي وسندخل في صلب الموضوع مباشرة ومع الأسئلة إن سمحتم.

✓ **السيد بكر غمام حامد:** على الرحب والسعة.

✓ **السؤال الأول:** سيدي، حدثنا عن الفلاحة بولاية الوادي أولا.

✓ **الجواب:** ولاية الوادي كانت منذ القدم ولاية تمتهن الفلاحة، رغم أننا درسنا وتعلمنا أن الصحراء أرض بور لا تصلح للفلاحة. لكن كانت ولاية الوادي تعتمد على الفلاحة بمفهومها البسيط آنذاك، حيث كانت تعتمد على نمطين من الإنتاج: النمط الزراعي وتربية الحيوانات.

مع بداية التسعينيات بدأ الفلاح السوفي في انتاج منتوج البطاطا بصورة محتشمة، أي بداية كانت بسيطة. تطور هذا الجهد والتوجه نحو انتاج البطاطا، حيث أصبحت ولاية الوادي اليوم تتربع على مساحة 40000 هكتار مستغلة فعليا ومقسمة الى جزئين، مخصصة لإنتاج البطاطا. حيث أصبحت الدولة اليوم تعول على هذا الإنتاج الموسمي الإستراتيجي بقوة في تلبية حاجيات المواطن الجزائري ودليل ذلك التمويل والدعم الذي يلقاه هذا القطاع من طرف الدولة.

ومؤشرات هذا النجاح متعددة، فإذا نظرنا الى الشاحنات التي تتوافد على ولاية الوادي يوميا نجدها تقدر في المتوسط بـ 1000 شاحنة يوميا لتخرج محملة بما قيمته قيمة 1200 طن من منتوج البطاطا خلال الموسم. أضف لها أسواق الخضر التي أصبحت أسواقا وطنية بإمتياز، رغم أن ولاية الوادي أقصيت من تشييد سوق وطني للخضر وتم تشييده بمناطق أخرى من طرف شركة إنجاز وتسيير أسواق الجملة MAGROS ، رغم أن ولاية الوادي تعد قطبا فلاحيا بإمتياز بحكم مؤشر النمو الإقتصادي بالولاية حيث سجلت نموا بتكاليف الإستثمار الفلاحي كقيمة مضافة والتي فاقت نسبتها 300 مليار دينار جزائري وهو مؤشر آخر على نجاح قطاع الفلاحة

بولاية الوادي، وهذه الزيادة في ظرف سنة واحدة فقط، حيث كانت هناك تركيب لـ 1000 بيت بلاستيكي بمساحة 01 هكتار للبيت الواحد في موسم واحد، وهو دليل آخر على التوسع في إستغلال الأراضي الفلاحية والنمو المتسارع بقطاع الفلاحة بالولاية.

إن ولاية الوادي بالنسبة لمنتوج البطاطا هي الممول الأول للسوق الوطنية بهذا المنتوج من خلال المنتوج الموسمي وكذا المحاصيل المتأخرو التي تكون زراعتها بأوت وسبتمبر ويتم جني محاصيلها بداية من نوفمبر والى غاية شهر أفريل. فكل العالم يعتمد في غذائه على المنظومة التخزينية إالا الجزائر فقد حباها الله بإنتاج في الفصول الأربعة وهذه ميزة أخرى للفلاحة بالجزائر، حيث بإمكاننا زراعة منتوج البطاطا خلال الـ 12 شهرا ونجني المحاصيل طوال الـ 12 شهرا من السنة.

إذن فولاية الوادي بالأرقام تساهم في تزويد احتياجات السوق الوطنية من منتوج البطاطا بنسبة 40%. وتساهم بمنتوج البطاطا بالنسبة للمحاصيل المتأخرة بنسبة 70%، ولمدة 08 أشهر من السنة بإحتساب المحاصيل الموسمية والمحاصيل المتأخرة. ولاية الوادي اليوم بها 70000 خط للرش المحوري تم صناعتها محليا من حرفيين في الحدادة وليس شركات ومهندسين صناعيين، ومن حيث العمالة التي تشتغل بشعبة البطاطا اليوم بولاية الوادي نجد 250000 عامل يومي وهو رقم كبير جدا يعبر عن حجم الإستثمار والإنتاج بهذه الشعبة بولاية الوادي.

يعني تظافرت كل الجهود المحلية وتنوعت نشاطات العمل بفضل قطاع الفلاحة، وهذا أيضا يعبر عن المعنى الحقيقي للإبتكار الذي ولدته الحاجة.

عندما نتكلم عن الرش المحوري فهو ليس مقتصرا عن انتاج البطاطا .. فهناك 30000 رش محوري منها مخصصة لزراعة البصل، الثوم، القمح والشعير أيضا، وكلها زراعات تعتمد اليوم على الرش المحوري. مثلا منتوج البصل والثوم كانت ولايات أخرى هي الممول للسوق الوطنية به، لكن اليوم بولاية الوادي أصبحت قطبا في هذه المنتجات.

كما أود هنا أن أوضح أن منتوج البطاطا صنف كثالث غذاء لشعوب العالم. وولاية الوادي في تجربة تعتبر بسيطة بحكم عمرها الذي لا يتجاوز 25 سنة، أبانت عن قدرات كبيرة جدا في قطاع الفلاحة بصفة عامة وإنتاج مادة البطاطا بصفة خاصة، وفي هذا الإطار أود أن أشكر المسؤولين الذين رافقوا هذا القطاع خاصة ما تعلق ببذور انتاج البطاطا حيث عبرنا عندما كنا مديرا لغرفة الفلاحة لولاية الوادي عن هذا الإنشغال لدى الوزارة وتفطنت الوزارة لهذه المشكلة وساهمنا في حلها من خلال تخزين الفلاح لبذور البطاطا من منتجه. كما لا أنسى هنا أن أنبه الى أن ولاية الوادي أيضا تسيطر في الإنتاج على محاصيل أخرى على المستوى الوطني مثل انتاج الفول السوداني الذي تعتبر ولاية الوادي ممولا للسوق الوطنية به.

لكن رغم كل هذه الإمكانيات الهائلة في القطاع، إلا أن ولاية الوادي مازالت تعرف عجزا في للبنى التحتية، فمثلا لدينا مئات الشاحنات والسيارات التي تتوافد على الولاية يوميا لكن ليس لدينا طريق سيار رغم أن حوالي 10 آلاف طن يوميا من المنتجات الفلاحية المختلفة تخرج من ولاية الوادي عبر هذه الشاحنات لتموين السوق الوطنية. هناك أيضا عجز فيما يتعلق بالمسالك الفلاحية وهو الأمر الذي يشكل معاناة للفلاح والمستثمر على حد سواء، وعجز آخر يتعلق بمد المستثمرات والمزارع الفلاحية بشبكة الكهرباء الفلاحية.

لكن رغم ذلك فإن الزراعات الصناعية الصحراوية أخذت حيزا كبيرا من اهتمام صانع القرار، حيث لاحظنا بعد انشاء الأقطاب الفلاحية بالصحراء الجزائرية دخول استثمارات كبرى في الزراعة والصناعة التحويلية الغذائية مثل الشراكة الجزائرية القطرية بولاية أدرار، والتي تعد جد واعدة في انتاج بودرة الحليب وكذا اللحوم بحكم تربية الأبقار وتخصيص فضاءات للرعي، ومشاريع أخرى مشجعة تعطي رؤية بأن صانع القرار عازم فعلا على تقليص فاتورة الإستيراد فيما يتعلق بغذاء المواطنين داخل الدولة، والملاحظ من خلال اختيار منطقة أدرار أن شركة بلدنا القطرية أرادت العمل بمناخ مشابه لعمل الشركة الأم بقطر وجاء المشروع كتوأمة بين الشركتين في كل شيء حتى المناخ. اذن هناك مؤشر اقتصادي إيجابي كبير في الجزائر.

✓ **السؤال الثاني:** لنتكلم عن المستثمر الفلاحي، فرغم عدم انكارنا للدور الكبير للفلاحين الصغار في اطار النهوض بهذا القطاع بولاية الوادي، لكن هل يمكن القول أن المستثمرين الفلاحيين الكبار أصحاب المساحات الكبرى هم من ساهموا في نمو هذا القطاع ؟

✓ **الجواب:** عندما نتكلم عن الإستثمار الفلاحي فإننا نتكلم عن المساحات الكبرى، والتي يتكفل بها اليوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، وكذا ديوان تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020. لكن بحكم تضاريس المنطقة الوعرة فإن هذه الإستثمارات بقيت فردية في الولاية، حيث أن تكاليف تسوية الأراضي الرملية بالولاية يتطلب تكاليف تقدر بالنسبة لعمل الجرافات والجرافات الزاحفة بمبلغ 5000 دج للساعة الواحدة فقط، للعلم أن تسوية مساحة هكتار واحد يتطلب يومين على الأقل.

إذن إذا تكلمنا عن التطور الفلاحي بولاية الوادي فهو جاء من تلك المستثمرات الفردية وكذا مزارع الفلاحين الصغار التي تتراوح مساحاتها بين 02، 03، 04، 05 هكتار الى 20 هكتار، والتي أدى تكاملها لظهور تكتل اقتصادي في مجال الفلاحة بولاية الوادي، وكل المستثمرين والفلاحين الصغار لهم الدور نفسه في اطار النهوض بهذا القطاع.

✓ **السؤال الثالث:** أيضا هناك مشكلة تسوية العقار الفلاحي بولاية الوادي والذي عرف طريقه للحل حسب تعليمة السيد رئيس الجمهورية، وهذا سيعطي دفعة جديدة للإستثمار بالولاية. أليس كذلك؟

✓ **الجواب:** نعم توجد تعليمة خاصة بتسوية العقارات الفلاحية. وهذا هو الطريق الصحيح، فالحديث عن التنمية يتطلب تسوية مشكلة العقار، ومد المسالك الفلاحية، ومد المزارع والمستثمرات بشبكة الكهرباء، لأن بدون هذه العناصر لا يمكن الحديث عن تنمية بالولاية، والحمد لله أن السلطات أعطت أهمية مؤخرا لهذه المشاكل خاصة ما تعلق بالكهرباء وتسوية العقار، لأن أكبر زبون لمؤسسة انتاج الكوابل الكهربائية ببسكرة الآن هو ولاية الوادي، وهذه المؤسسة لم سد كل حاجيات الولاية من الكوابل الكهربائية. فلو كانت الكهرباء قريبة من المستثمرات لما لجأ الفلاح والمستثمر الى مد مسافات طويلة تعد بالكيلومترات من أجل إيصال الكهرباء لمستثمرته.

✓ **السؤال الرابع:** لكن سمعنا أيضا أن هناك ملفات لطلبات استثمار قدمها المستثمرون الخواص منذ 2017 و 2018، لكنها مازالت مجمدة وحبيسة أدراج الوزارة الوصية لحد الآم. هل يمكن أن ماذا عن ذلك؟

✓ **الجواب:** نعم هناك ملفات قديمة مازالت حبيسة أدراج الوزارة منذ 2017، ولو يتم الإفراج عنها ومنح أصحابها عقود الإمتياز فسيكون ذلك دافعا آخر لزيادة الإنتاجية والنمو الفلاحي.

✓ **السؤال الخامس:** هل الإستثمار بقطاع الفلاحة بولاية الوادي اليوم فردي أم يحظى بدعم الحكومة؟

✓ **الجواب:** الإستثمار الفلاحي بولاية الوادي هو نتيجة مجهودات ذاتية، فعندما لا تدعم الحكومة المستثمر في تسطيح الأرض التي بها كثبان رملية كالجبال، وعندما لا تدعم الحكومة المستثمر في فتح المسالك نحو مستثمرته التي تبعد عن الطريق بعشرات الكيلومترات، وكذلك مشكلة الكهرباء وعدم توصيل المستثمرات بها .. الخ، فهنا يمكن القول أن الدعم ضعيف جدا وأن كل ما يحدث هو نتيجة مجهودات فردية لفلاحين ومستثمرين خواص، فمثلا بشعبة البطاطا هناك دعم وحيد تقدمه الحكومة للمستثمر والفلاح **وهو المتعلق بنظام السقي بالتقطير Irrigation goutte à goutte**. كل هذه التكاليف لما قبل الإنتاج يتحملها الفلاح والمستثمر وهي أرهقت فعلا كاهل الفلاح والمستثمر على حد سواء، وكثير من الفلاحين الصغار يريدون توسعة نشاطاتهم لكنهم لم يتمكنوا من كل هذه التكاليف.

ثم لنتكلم أيضا عن الآلات الضرورية لعملية النتاج والحصاد، وهنا نتكلم عن ولاية الوادي وعلى المستوى الوطني: لكي نتمكن من تحقيق النهضة الزراعية كما هو مخطط لها يجب تزويد جميع الولايات بآلات انتاج وحصاد حديثة مزودة مثلا بالنسبة للجنوب بمبردات كي يتمكن العاملون بقطاع الفلاحة من العمل في جميع

الظروف ونحن نعلم أن الجنوب تصل به درجة الحرارة لمستويات قصوى. مثلا الديوان الوطني للحبوب لحد اليوم مازال يمتلك آلات حصاد قديمة كلاسيكية رغم وجود آلات حصاد متطورة جدا في العالم، لأننا نتكلم عن استثمارات بفضاءات ومحيطات كبرى، لذا يجب مسايرة ذلك.

✓ **السؤال السادس:** لنتحول الآن الى الحديث عن فرع الصناعة التحويلية الغذائية. فرغم قوة الإنتاج الفلاحي بولاية الوادي إلا أن الصناعة التحويلية الغذائية لم تحقق نموا مسايرا لهذا النجاح الفلاحي. ما سبب ذلك حسب رأيك؟

✓ **الجواب:** رغم أن الحكومة أنشأت منطقة نشاطات خاصة بالصناعة التحويلية الغذائية بوادي العلندة إلا أنها لم تستغل لحد الآن.

✓ **السؤال السابع:** والسبب حسب رأيكم ؟

✓ **الجواب:** هناك عزوف من جهة وهناك أيضا عراقيل إدارية. فولاية الوادي الآن تنتج الطماطم، الفلفل، الفول السوداني، التمور .. الخ، لكن هناك عزوف من جهة، لأن الذي يتقدم ليس المستثمر الفلاحي الذي يسعى لتصنيع منتجاته، فالفلاح والمستثمر الفلاحي مهتم بأعباء عمله الإنتاجي بقطاع الفلاحة. وهناك أيضا عراقيل إدارية نعم.

لكن أيضا، من يتقدم لطلب ملفات الإستثمار في هذا المجال هم التجار وأصحاب رؤوس الأموال ممن لا يملكون خبرة في المجال وهذه هي الحلقة المفقودةن بحيث يجب أن يكون المتقدم مهنيا له خبرة في هذا المجال.

إذا اردنا تطوير فرع الصناعة التحويلية الغذائية بالأقطاب الفلاحية فيجب تفعيل دور التعاونيات الفلاحية، وهي موجودة فعليا بحكم القانون في الجزائر، حيث يمكن لمجموعة من الفلاحين تأسيس تعاونية خاصة بهم وهي تتكفل بإنشاء مصانع تحويلية محلية لمنتجاتهم الفلاحية بالشراكة بين جميع الفلاحين والمستثمرين المؤسسين لها، وهذه العملية يسمح بها القانون كما نص على ذلك المرسوم التنفيذي رقم 20-274 المؤرخ في 29 سبتمبر سنة 2020 ، خاصة في المادتين 06 و 07.

✓ **السؤال الثامن:** يتم أيضا ومنذ سنة تقريبا الكلام عن دفتر شروط جاري العمل على صياغته، يحكم العلاقة ويحدد سعر المنتج بين المنتجين الصناعيين بفرع الصناعة التحويلية الغذائية من جهة، والفلاحين

والمستثمرين الفلاحيين من جهة أخرى، وهو ما تكلم عنه **رئيس كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين, عبد الوهاب زياني** .. هل سمعتم بهذا؟

✓ **الجواب:** نعم، وهذا ما يجب أن يكون ضمن ما يطلق عليه بالتخصص الزراعي في الإنتاج، حيث أن دفتر الشروط سيكون بمثابة اتفاق بين الطرفين، لكن بالنسبة لتكاليف الإنتاج هنا بولاية الوادي مثلا (أدوية مكافحة الأمراض والفطريات، تكاليف الكهرباء، تكاليف النقل، وغيرها) فإن محاصيل المنتجات المتأخرة تكلف الفلاح والمستثمر الكثير، لكن المنتج الصناعي لن يقبل بثمن فيه هامش ربح للفلاح والمستثمر الفلاحي، وهنا يجب أن يظهر دور الدولة، حيث يجب أن يكون هناك دعما لكل من المنتج الفلاحي والمستثمر الفلاحي بدل توجيه الدعم في السعر للمنتج الصناعي فقط، وهو الأمر الذي يحدث الآن مثلا بالنسبة لمحصول الطماطم للأسف، وقس على ذلك بقية المحاصيل الزراعية التي يمكن أن تساهم في دعم الصناعة التحويلية الغذائية.

أيضا يمكن دعم الفلاح والمستثمر الفلاحي من خلال السماح له بتوجيه 70% من المنتجات الفلاحية للتحويل الصناعي وبيع 30% المتبقية من المحصول في أسواق الخضر كي يجني هامشا ربحيا يحميه من الخسارة من جهة ويشجعه على استمرارية الإنتاج من جهة أخرى.

قضية الدفاع عن الفلاح والمستثمر الفلاحي في اطار هذه الحركية الجديدة التي تهدف لإدماجهم في العملية التحويلية هي مهمة المسؤولين المحليين أيضا، لكن أغلب المسؤولين لا يوصلون انشغالات هذه الفئة إن سلمنا بأنهم على علم بها، رغم أنهم يشرفون على قطاع حساس كقطاع الفلاحة مثلا.

ما أردت قوله هو أن هناك حلقة مفقودة لحد الآن فيما يتعلق بالتنسيق والتكامل بين قطاع الفلاح وفرع الصناعة التحويلية الغذائية، وهذه الحلقة يمكن العثور عليها من خلال فتح ورشات علمية للتشاور ومناقشة كل التفاصيل تجمع الخبراء في المجال والمستثمرين الفلاحيين والمنتجين الصناعيين وبمرافقة صانع القرار، بهدف الوصول الى قاعدة صلبة لإنطلاقة حقيقية لتكامل فلاحي صناعي يسمح بتحقيق تنمية ونمو فلاحي وصناعي تحويلي وهو ما سيساهم فعلا في تحقيق الأهداف المسطرة والتي أهمها الأمن الغذائي الوطني الذي يعتبر أولوية أولويات صانع القرار حاليا.

✓**الباحث:** تمنينا أن الحوار لن يتوقف معكم سي بكار، لانكم حقا أحد خبراء هذا المجال بما تملكونه من معلومات وتفاصيل دقيقة. نشكركم جزيل الشكر عن اتاحة هذه الفرصة لنا في اطار بحثنا هذا .. ومتأكدون أننا سنعود إليكم في قادم المحطات لعقد جلسات أخرى لأن اهتمامنا بهذين القطاعين لن يتوقف عند هذه المرحلة البحثية إن شاء الله خدمة للوطن ورغبة في تحقيقه لكل أهدافه الخاصة بالتنمية في جميع المجالات وجميع مناطق الوطن.

✓ **السيد بكر غمام حامد:** شكرا لكم أيضا على هذه الجلسة وإن شاء الله سنلتقي في محطات قادمة ومرحبا بكم دائما.

انتهى نص المقابلة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	11-1
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	51-12
تمهيد الفصل الأول	13
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والسياسة الصناعة	32-14
المطلب الأول: مفهوم الصناعة والسياسة الصناعية	20-14
المطلب الثاني: مفهوم الصناعة التحويلية	26-20
المطلب الثالث: الصناعة التحويلية الغذائية	32-26
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنمية	50-33
المطلب الأول: التنمية الإقتصادية والتنمية الصناعية	39-33
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الإقتصادية	44-39
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الصناعية	50-44
خلاصة الفصل الأول	51
الفصل الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر	92-52
تمهيد الفصل الثاني	54-53
المبحث الأول: تطور الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر	77-55

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الإستقلال 1962-1989	64-56
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الإقتصادية 1990- 1999	68-64
المطلب الثالث: مرحلة التوجه الرأسمالي للدولة 2000 - إلى الوقت الحالي	77-69
المبحث الثاني: واقع الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر	90-78
المطلب الأول: مقومات الصناعة التحويلية الغذائية	82-78
المطلب الثاني: الصناعة التحويلية الغذائية وأثرها على الإقتصاد الوطني	86-82
المطلب الثالث: معوقات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر	91-87
خلاصة الفصل الثاني	92
الفصل الثالث: تحليل سياسات الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر	139-93
تمهيد الفصل الثالث	94
المبحث الأول: الفواعل المساهمة في الصناعة التحويلية الغذائية	113-95
المطلب الأول: الدولة كفاعل رسمي ورئيسي	102-95
المطلب الثاني: القطاع الخاص والشراكة الدولية	109-103
المطلب الثالث: المؤسسات الأكاديمية والتقنية	113-109
المبحث الثاني: الإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية	136-114
المطلب الأول: حقيقة العلاقة بين الإستثمار الفلاحي والصناعة التحويلية الغذائية	119-114
المطلب الثاني: نظرة تحليلية للتكامل الفلاحي والصناعي في الجزائر	127-119

المطلب الثالث: المستثمر الفلاحي والعملية التحويلية	136-127
خلاصة الفصل الثالث	137
الخاتمة:	143-138
قائمة المصادر والمراجع	155-144
فهرس الجداول	157-156
قائمة الملاحق	159-158
الملاحق	168-160
الملحق الأول: مقابلة مع بكر غمام حامد، خبير فلاحي ورئيس غرفة الفلاحة لولاية الوادي سابقا	168-161
فهرس المحتويات	172-169
الملخص Summary	174-173

الملخص

الملخص:

تعالج هذه الدراسة أحد أهم المواضيع على المستوى الوطني وهو سياسة النهوض بالصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر، وقد تم التركيز في دراستنا بشكل خاص على تحليل وتقييم هذه السياسات وعرض أهم المعوقات التي واجهتها منذ الإستقلال وحالت دون تحقيقها للأهداف المسطرة، وكذا التطرق لأهم الآليات والإجراءات المتخذة بعد محطة 2019 بهدف تفعيل هذه السياسات ومنحها النجاعة.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التنمية الإقتصادية لا يمكن تحقيقها في بيئة يسودها الفساد، كما أن إرتباط فرع الصناعة التحويلية الغذائية بقطاع الفلاحة يحتم إعادة النظر في تلك السياسات والإهتمام بالإستثمار الفلاحي والمستثمر الفلاحي الذي يعتبر فاعلا رئيسيا ويجب تحفيزه لإقتحام هذا النوع من الصناعات من خلال الدعم وإزالة كل العراقيل التي تواجهه، وتفعيل دور التعاونيات الفلاحية وتشجيع المستثمرين الفلاحيين على تأسيسها والإنخراط فيها من خلال الدعم المالي والمادي، والمرافقة لهذه التعاونيات من طرف الحكومة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، السياسة الصناعية، الصناعة التحويلية الغذائية، الإستثمار الفلاحي، المستثمر الفلاحي.

Summary :

This study addresses one of the most important themes at the national level, namely, the policy of promoting the food manufacturing industry. Our study focused in particular on analyzing and evaluating these policies and presenting the main obstacles they have faced since independence and preventing them from achieving their objectives, as well as addressing the most important mechanisms and actions taken after 2019 with a view to operationalizing these policies and giving them success.

The study found several findings, the most important of which was that economic development was generally not possible in an environment of corruption. And the close link between the Food Manufacturing Branch and the agricultural sector obliges the Algerian decision maker to reconsider those policies and to pay attention to agricultural investment and the agricultural investor, who is a major actor and must be encouraged to break into this type of industry by supporting and removing all obstacles encountered, Activate the role of peasant cooperatives and encourage peasant investors to establish and engage in them through the Government's support and accompaniment of these cooperatives.

Key Words: Industry, Industrial policy, Food manufacturing industry, Agricultural Investment, Agricultural Investor.